جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الصراع حول المياه في منطقة حوض النيل وتأثيره على الأمن القومي المصري

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالبة: بومزبر شافية

إشراف الأستاذة: عباس سهام

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب و الاسم	الصفة	الجامعة
أ.وسام ميهوب	رئيسا	جامعة 20أوت1955 -سكيكدة
أ.عباس سهام	مشرفا ومقررا	جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة
أ.بوسكين سليم	مناقشا	جامعة 20أوت1955-سكيكدة

السنة الجامعية: 2017-2018م/1438-1439هـ

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة

إلى أمي الحبيبة

إلى جدتي العزيزة

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى كل من يحبني ويتمنى لي الخير من قريب

أو من بعيد

أهدي هذا العمل المتواضع

شافية

شكر وعرفان

الحمد لله الذي منحني القوة والإرادة لانجاز هذا العمل

المتواضع وتم بفضله.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلي أستاذتي الكريمة

"**عباس سهام**" المشرفة على هذه المذكرة التي لم تبخل علي

بنصائحها وتوجيهاتها، كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الكرام

بقسم العلوم السياسية بجامعة 20أوت1955 سكيكدة وأخص

بالذكر الأستاذ "**بولبنان زين العابدين**" و الأستاذة "**ميهوب وسام**"

والأستاذة "**براك صورية**".

مني لكم جميعا كل الشكر والتقدير

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للصراع.

المطلب الأول: مفهوم الصراع.

المطلب الثاني: علاقة الصراع ببعض المفاهيم المقاربة.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الصراع.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن القومي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن القومي.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأمن القومي.

الفصل الثاني: مشكلة المياه في حوض النيل: الصراع واحتمالات التسوية.

المبحث الأول : الأهمية الجيوسياسية لمنطقة حوض النيل.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي والظروف المناخية .

المطلب الثاني: منابع وروافد نهر النيل.

المطلب الثالث: دول حوض النيل.

المبحث الثاني: واقع الصراع على المياه في منطقة حوض النيل.

المطلب الأول : الوضع المائي في حوض النيل.

المطلب الثاني: مجالات الصراع على المياه في حوض النيل.

المطلب الثالث: جهود تسوية الصراع على المياه في حوض النيل.

الفصل الثالث: الأمن القومي المصري في حوض النيل: التهديدات والإستراتجية المواجهة.

المبحث الأول: حوض النيل في سياسة مصر المائية.

المطلب الأول: أهمية حوض النيل بالنسبة لمصر.

المطلب الثاني: حصص وسياسات مصر المائية.

المبحث الثاني: تهديدات الأمن القومي المصري في منطقة حوض النيل,

المطلب الأول: نقص وإدارة الموارد المائية.

المطلب الثاني: مطالب وسياسات دول حوض النيل.

المطلب الثالث: القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في طبيعة تفاعلات الصراع على المياه في حوض النيل.

المبحث الثالث: الإستراتيجية المصرية لمواجهة أزمة المياه في حوض النيل.

المطلب الأول: الإستراتيجية المصرية على المستوى الداخلي.

المطلب الثاني: الإستراتيجية المصرية على المستوى الخارجي.

الخاتمة,

الملخص :

تعتبر منطقة حوض النيل ذات موقع استراتيجي مهم في إفريقيا والتي تظم إحدى عشرة دولة، تحصلت على استقلالها منذ ستينيات القرن الماضي، حيث شكلت خلالها مواقف هذه الدول الرافضة للاتفاقيات الدولية خاصة اتفاقية 1929-1959 هذا ما أدى إلي بروز الصراع بين دول المنبع ودول المصب حول مشروعية هذه الاتفاقيات وما جاءت به.

سعت هذه الدراسة إلى بحث وتحليل مختلف الجوانب المتعلقة بالصراع المائي في حوض النيل والعوامل المساعدة على تصعيده، بالإضافة إلي إبراز أهم التحديات التي تواجه الأمن القومي المصري من وراء هذا الصراع واهم الحلول الإستراتيجية التي اتخذتها وتبنتها مصر من أجل إيجاد حل لمشكلة المياه في حوض النيل.

كما توصلت الدراسة إلى أن الصراع في حوض النيل ناتج عن اختلاف الرؤى بين دول المنبع ودول المصب ، بالإضافة إلى غياب إطار قانوني يجمع كل دول حوض النيل وينظم استغلال المياه وتقاسمها فيما بينها، وقد شكل هذا الصراع الأثر الأكبر على الأمن القومي المصري في ظل اعتماد مصر على مياه النيل في أنشطتها المختلفة.

الكلمات المفتاحية: حوض النيل، دول المصب، دول المنبع، الصراع المائي، الأمن القومي المصري.

Abstract

The Nile region basin is among the most important areas in Africa with its strategic location which includes eleven countries. They gained their independence in the 1960s of the last century and they formed a rejection of international agreements related to water exploitation ; especially the treaties of 1929 and 1959 . Thus, a conflict emerged between upstream and downstream countries on the legality of these conventions.

This study look toward examine and analyze the different aspect related to the conflict over water in The Nile basin .It concentrates on the main challenges that can face the National Security of Egypt .

The study also analyzes the most important strategies that were adopted by Egypt to find a solution to water problem in Nile basin.

Key words: The Nile Basin, Upstream countries, downstream countries, Water conflict, Egyptian National Security.

مقدمـــة

تشكل المياه مصدرا للحياة، فهي موضع اهتمام عالمي ومحور الجغرافيا السياسية وأساس التفاعلات الحضارية والصراعات والتدخلات الأجنبية ،حيث يعتبر الصراع على المياه سمة السلوك البشري في كل مراحل التاريخ فهو ضروري لمجموعة واسعة من النشاطات ، وبهذا فان المصادر المهمة للمياه توجد في مناطق تتداخل فيها الحدود القومية لمجموعة من الدول ولهذا تصبح هذه المصادر بؤرة لحدوث الصراعات، خاصة أمام التحديات البيئية التي تؤثر على كمية المياه والتي تزداد تعقيدا مع التطور في عدد السكان.

يعتبر نهر النيل من بين أهم الأنهار ومصادر المياه في إفريقيا والذي يمتاز بامتداده من المنبع وسط إفريقيا إلى المصب في البحر المتوسط عبر مجموعة من الوحدات السياسية والتي تتشكل من دول منابع النهر ودول المصب.

كما أن نهر النيل يمثل المصدر الأساسي للمياه بالنسبة لمصر، حيث أن جميع مصادر المياه التي تصب في أراضيها تأتي من أثيوبيا والهضبة الاستوائية، والتي تنظم العلاقة بينها وبين دول حوض النيل مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات تعود أغلبها إلى الفترة الاستعمارية، وفي ظل ثبات حصة مصر والسودان من مياه النيل حسب اتفاقية 1929و 1959 والتي اعترضت عليها دول المنبع ،فان الوضع المائي في حوض النيل يشير الى نمط من التفاعلات الصراعية المائية بين دول المنبع ودول المصب وقد ساعد على تبلور الصراع غياب الوضع القانوني الذي ينظم المسائل المائية بالإضافة إلى زيادة عدد السكان والخطط التنموية في مجالات الزراعة والطاقة والسياسيات المائية الجديدة لدول حوض النيل والتدخلات الأجنبية ، وبهذا فان مصر تواجه تحديات تهدد أمنها القومي والتي تسعى لمواجهتها في ظل سياستها في حوض النيل.

أهمية الدراسة وأهدافها

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1-تهتم الدراسة بمنطقة هامة في القارة الإفريقية والتي تتميز بموقع جيواستراتيجي مهم ،كما تتميز بغناها بالثروات الطبيعية خصوصا المياه ، والتي تمثل أهمية بالغة خاصة بالنسبة لمصر.

2-إن منطقة حوض النيل تنطوي على أهمية بالغة خاصة بالنسبة للقوى الإقليمية والدولية والتي تشكل منفذا هاما لتغلغل بعض القوى التي تحاول تغيير التوازن الإقليمي في المنطقة على حساب الدور المصري.

3- الصراع المائي في حوض النيل من بين الصراعات التي تشهد تطورا في أحداثها، خاصة بين مصر وباقي دول حوض النيل.

4- تهتم الدراسة بالأمن القومي المصري في منطقة حوض النيل، كون المنطقة تمثل امتداد له من خلال التفاعلات التي تحدث بين مصر ودول حوض النيل سواء الصراعية أو التعاونية.

أما **الأهداف** التي سنسعى إلى تحقيقها في هذه الدراسة فتتمثل فيما يلي:

1-التعرف على ماهية الصراع من الناحية النظرية بدراسة المفهوم وعلاقته بالمفاهيم الأخرى كالتوتر؛ النزاع؛ الحرب؛ الأزمة تم التطرق إلى المقاربات النظرية المفسرة له.

2-الاطلاع على مفهوم الأمن القومي من الناحية النظرية بدراسة المفهوم والمفاهيم المقاربة له ومعرفة الأبعاد المختلفة للأمن القومي، ثم التطرق إلى المقاربات النظرية التي قامت بدراسته.

3-الكشف عن محددات الصراع المائي في حوض النيل.

4-معرفة مجالات الصراع المائي في حوض النيل.

5-معرفة دور القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في ديناميات الصراع المائي في حوض النيل.

6-إبراز انعكاسات مطالب وسياسات دول منابع النيل على الأمن القومي المصري.

7-معرفة الإستراتجية التي اتبعتها مصر لمواجهة أزمة المياه.

مبررات اختيار الموضوع:

يرجع اختيار البحث في هذا الموضوع لعدة أسباب موضوعية وأخرى داتية.

الأسباب الموضوعية :

1- تزامن هذا الموضوع مع تفاقم أزمة المياه في العالم مما يؤدي إلى حدوث صراعات حول المياه خاصة فيما يخص الأنهار المشتركة بين مجموعة من الدول.

2- كشف العلاقات المائية بين دول حوض النيل والمراحل التاريخية التي مرت بها ودور الأطراف الإقليمية والدولية في تغذية الصراع في حوض النيل من أجل التأثير على الأمن القومي المصري.

3- معرفة تأثير الصراع المائي في حوض النيل على الأمن القومي المصري، وكيفية مواجهة مصر لتغيرات التي تحدث في المنطقة.

أما **الأسباب الذاتية** فتتمثل فيما يلي:

1-الاهتمام الشخصي بالموضوع من أجل فهم حقيقة الصراع حول المياه في منطقة حوض النيل خصوصا أنه يشهد تطورا في أحداثه،وكيف يمكن أن تؤثر ديناميات هذا الصراع على الأمن القومي المصري باعتباره هذا الأخير جزء من العالم العربي والإسلامي الذي أنتمي إليه.

2-اختيار الموضوع يندرج ضمن تخصصي في الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية حيث تهتم الدراسة بإقليم حوض النيل وأهم التفاعلات التي تحدث فيه.

إشكالية الدراسة:

يشكل إقليم حوض النيل الذي يشتمل على إحدى عشر دولة مركبا للصراع بين دول المنبع ودول المصب، والتي ساعدت على تفاقمه مجموعة من العوامل الإقليمية والدولية التي تهدف إلى التأثير على الأمن القومي المصري.

وعليه نطرح الإشكالية التالية :

كيف يؤثر الصراع حول المياه في منطقة حوض النيل على الأمن القومي المصري؟.

التساؤلات الفرعية:

تندرج تحت الإشكالية المطروحة مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالصراع والأمن القومي؟

2- ما هي مجالات الصراع المائي بين دول حوض النيل؟

3-ما هي التحديات التي تواجه الأمن القومي المصري في حوض النيل؟

4-ما هي الإستراتيجية المصرية لمواجهة هذه التحديات؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية يتم طرح الفرضيات التالية:

1- كلما تزايدت حدة الصراع المائي في منطقة حوض النيل، كلما أدى ذلك إلى حدوث انعكاسات اقتصادية على الأمن القومي المصري.

2-يعتبر غياب الإطار القانوني العام والشامل الذي ينظم شؤون نهر النيل سببا في تبلور الصراعات المائية في حوض النيل.

3-كلما تدخلت القوى الإقليمية والدولية في منطقة حوض النيل، كلما أدى ذلك إلى زيادة حدة الصراع وبالتالي تهديد الأمن القومي المصري.

4-بقدر ما يكون هنالك تفعيل للإستراتيجية المصرية على المستوى الإقليمي، بقدر ما تكون هناك نجاعة في مواجهة أزمة المياه.

حدود الدراسة:

1-الحدود المكانية:

تم تخصيص الدراسة لمنطقة حوض النيل والتي تضم إحدى عشر دولة بالإضافة إلى بعض القوى الإقليمية –كالكيان الإسرائيلي- والدولية- كالولايات المتحدة الأمريكية- التي أثرت على طبيعة التفاعلات الصراعية في حوض النيل.

2-الحدود الزمانية:

حددت فترة الدراسة بداية مع حصول دول المنابع على استقلالها منذ ستينيات القرن الماضي إلى غاية 1999، والتي أعلنت فيها دول المنابع عن عدم اعترافها بالاتفاقيات والفترة الممتدة من 1999 إلى2010 أين تفاقم الصراع بين دول المنبع ودول المصب بزيادة حدة مطالب دول المنبع من أجل إلغاء الاتفاقيات والمطالبة بإيجاد اتفاقية إطارية جديدة، وكذلك فترة 2011-2017 حيث شهد الصراع حول المياه تفاقما خاصة بين أثيوبيا من جهة ومصر والسودان من جهة أخرى حول سد النهضة والذي يعتبر من أكبر المراحل الحرجة التي مر بها الصراع حول المياه وتأثر أمن مصر القومي.

أدبيات الدراسة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الصراع في حوض النيل وتأثيره على الأمن القومي المصري، ومن أبرز ها نذكر:

1- كتاب للباحث **وعد الله حسين ياسين الحمداني**، بعنوان **نهر النيل وتأثيره على الأمن القومي العربي**، حيث يعالج فيه الخصائص الجغرافية لحوض النيل وأهميتها الإستراتيجية بالنسبة لمصر، وكذا دراسة السياسات المائية لدول حوض النيل وانعكاساتها على الأمن القومي المصري بالإضافة إلى تناوله موضوع القوى الإقليمية الدولية التي تؤثر على طبيعة العلاقات بين دول حوض النيل.حيت توصل إلى أنه يجب على دول حوض النيل أن تتخذ قرارات تعتمد من خلالها على القانون الدولي الخاص بالأنهار من أجل تقاسم المياه.

2- كتاب للباحث **نادر نور الدين محمد**، بعنوان **موارد دول حوض النيل المائية والأرضية ومستقبل التعاون والصراع في المنطقة**، تناول الباحث الموارد المائية التي تمتلكها دول حوض النيل بالإضافة إلى تناوله للخلافات التي تواجه دول حوض النيل حول توزيع حصص المياه والتحكم فيها وعدم الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة، كما وضح أن مستقبل التعاون في حسن استغلال الموارد وتنميتها بين دول حوض النيل.

3- دراسة للباحثة **ليلى كرفاح**، بعنوان "**الصراع على المياه: دراسة حالة التفاعل النزاعي في حوض النيل**"،تم نشرها في مجلة دراسات افريقية وحوض النيل، حيث ركزت دراستها على دور المياه في تفاقم الصراعات وزيادة حدتها، بالإضافة إلى دراستها الأهمية الجيوسياسية لمنطقة حوض النيل وأهم الأسباب التي تؤدي إلى ظهور صراعات، كما وضحت تأثير الأطراف الخارجية في تفعيل النزاع في حوض النيل وانعكاسات المستجدات الإقليمية خاصة انفصال جنوب السودان على الوضع المائي في حوض النيل.

4- دراسة للباحث **حمدي عبد الرحمان**، بعنوان" **التدخل الدولي في حوض النيل والأمن القومي المصري**"، تم نشرها في مجلة السياسة الدولية ، تناول فيها الأهمية الجيوسياسية لحوض النيل وأهميتها في جذب القوى الإقليمية والدولية والتي تسعى إلى النفوذ والتدخل في الإقليم، حيث وضح أن التفاعلات الداخلية والخارجية لإقليم حوض النيل جعله مركبا صراعيا بالغ التعقيد والتشابك، والتي تسعى من خلاله القوى الخارجية إلى التأثير على الأمن القومي المصري، والتي يفترض على صانع القرار المصري إيجاد رؤية جديدة من أجل مصالح مصر الحيوية في منطق حوض النيل.

المقاربة المنهجية والنظرية للدراسة:

لدراسة الصراع حول المياه في منطقة حوض النيل وتأثيره على الأمن القومي المصري نستخدم المقاربة المنهجية والنظرية التالية:

1-المناهج:

- **المدخل التاريخي:** يركز هذا المدخل على دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبأ بالمستقبل وكذا دراسة الحاضر من خلال دراسة ظواهر وأحداث وتفسيرها بالرجوع إلى أصلها وتحديد المتغيرات والتطورات التي تعرضت لها ومرت بها والأسباب المسؤولة عن ذلك والتي منحتها صورتها الحالية[1]، تم توظيف هدا المدخل في دراستنا للموضوع من خلال تتبع المسار التاريخي للصراع والرجوع إلى الخلفيات التاريخية التي أدت إلى نشوب الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل.

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**،(الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2000)، 147.

- **المقاربة القانونية:** يعتمد المنهج القانوني على دراسة القواعد القانونية والاتفاقيات والقرارات التي تتحكم في مختلف الظواهر وسيرورتها، وقد تم اعتماده بغرض دراسة أهم الاتفاقيات والمعاهدات التي نظمت العلاقات المائية بين دول حوض النيل.
- **منهج دراسة الحالة:** يقوم هذا المنهج على دراسة وحدة من بين الوحدات سواء كانت فرد؛ قبيلة؛ دولة ويهدف إلي جمع البيانات والمعلومات المفصلة عن الوضع القائم المتعلق بالوحدة المدروسة وتاريخها وعلاقاتها بالبيئة وتحليل نتائجها،بهدف الوصول إلي تعميم يمكن تطبيقه علا غيرها من الوحدات[1] ،وقد تم تناوله بدراسة الحالة المصرية من خلال التركيز على أمنها القومي في حوض النيل .

2- المقاربات النظرية:

- **المقاربة الجيوبوليتيكية:** تعتبر المقاربة الجيوبوليتيكية أن الدولة كائن حي، وتقوم على تحليل العلاقات السياسية الدولية من خلال الأوضاع الجغرافية ،وقد تم توظيفها من خلال دراسة تأثير المعطيات الجغرافية المشتركة لحوض النيل في السلوك السياسي للدول، كما قمنا بتوظيفها من خلال دراسة أهمية نهر النيل في خيارات دول حوض النيل نحو الصراع أو التعاون.
- **المقاربة الواقعية:** تعتبر الواقعية أن الدول هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ففي سعيها لتحقيق مصلحتها وأمنها القومي تدخل في صراع مع دول أخرى من أجل الحفاظ على بقاءها وتعظيم مواردها وقوتها، وقد تم توظيف هذه المقاربة في فهم محددات ومجالات الصراع المائي بين دول حوض النيل.

[1] فاطمة عوض صابر وميرفت علي خفافة،**أسس ومبادئ البحث العلمي**، (مصر: مكتبة ومطبعة الاستيعاب الفنية، ط1 ،2002)،ص،96.

- **مقاربة صنع القرار:** تقوم مقاربة صانع القرار على صياغة ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية من منظور صانع القرار بمعنى أنها تبني تحليلها للعلاقات الدولية على افتراض أنها نتاج لفعل صانع القرار، وقد تم الاعتماد على هذه المقاربة لفهم القرارات التي اتخذها صانع القرار في دول حوض النيل في سياسته الخارجية اتجاه بعض دول الحوض خاصة القرارات التي اتخذها صانع القرار في دول المنابع اتجاه مصر، وردة فعل صانع القرار المصري اتجاه هذه القرارات ضمن نطاق السياسة الخارجية.

تبرير خطة الدراسة:

لدراسة وتحليل الإشكالية المطروحة واختيار الفرضيات التي تتدرج في إطارها ارتأينا تقسيم خطة الدراسة إلى ثلاثة فصول والتي تتفرع بدورها إلى مباحث ومطالب:

الفصل الأول خصص لدراسة الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، حيث نعالج في المبحث الأول الإطار المفاهيمي والنظري للصراع والذي تناولنا فيه مفهوم الصراع وعلاقته بالمفاهيم المقاربة بالإضافة إلى المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الصراع، ثم نعالج في المبحث الثاني الإطار المفاهيمي والنظري للأمن القومي والذي تناولنا فيه مفهوم الأمن القومي وإبعاده والمقاربات النظرية المفسرة للأمن القومي.

أما الفصل الثاني فسنحاول إبراز مشكلة المياه في حوض النيل الصراع واحتمالات التسوية، ففي المبحث الأول تحدثنا عن الأهمية الجيوسياسية لمنطقة حوض النيل، بالإضافة إلى الدول المشكلة لحوض النيل، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه واقع إشكالية الصراع المائي في حوض النيل من خلال الوضع المائي ومجالات الصراع المائي في حوض النيل بالإضافة إلى جهود تسوية الصراع المائي بين دول حوض النيل.

أما الفصل الثالث فندرس فيه الأمن القومي المصري في حوض النيل: تحديات وإستراتيجية المواجهة وذلك من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول نتطرق فيه إلى حوض النيل في

سياسة مصر المائية ،حيث درسنا فيه أهمية حوض النيل بالنسبة لمصر، وحصص وسياسات مصر المائية في حوض النيل، ثم في المبحث الثاني نقوم بتحليل تحديات الأمن القومي المصري في حوض النيل من خلال دراسة تحدي نقص إدارة الموارد المائية، ومطالب وسياسات دول منابع النيل بالإضافة إلى التدخلات الدولية والإقليمية المؤثرة في طبيعة التفاعلات المائية في حوض النيل.أما المبحث الثالث فقد خصصناه إلى الإستراتيجية المصرية لمواجهة أزمة المياه في حوض النيل وذلك على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد:

يعتبران مفهوم الصراع والأمن من المفاهيم الأساسية في حقل العلاقات الدولية ومن بين المصطلحات أكثر تعقيدا وتشابكا، وهذا راجع إلى صعوبة ضبطها مفاهميا ونظريا بسبب تعدد أبعادهم وتوسع نطاقهم.فقد حاولت العديد من نظريات العلاقات الدولية وضع إطار تفسيري وتحليلي لهما،من أجل فهم أكثر التفاعلات التي تحدث ضمن النظام الدولي والتي تمتاز بتفوق ظاهرة الصراع على التعاون. وعليه سنتناول في هذا الفصل مبحثين رئيسيين بحيث سنتناول في المبحث الأول الإطار المفاهيمي والنظري للصراع أما المبحث الثاني فنعالج فيه الإطار المفاهيمي والنظري للأمن القومي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للصراع

يكتسي مفهوم الصراع أهمية بالغة في حقل الدراسات السياسة، وسنحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهمية الصراع وفق مجموعة من الخطوات نبدأ بالإحاطة بمفهومه مع التركيز على بعد من أبعاده ألا وهو الصراع المائي، ثم التعرف على مختلف المفاهيم المقاربة له، والتطرق إلى أهم المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الصراع بصفة عامة والصراع حول المياه بصفة خاصة.

المطلب الأول: مفهوم الصراع

1- تعريف الصراع:

أولا- الصراع لغة:

من الفعل صَـ ـرَعَ، ومشتقاته صَرْعًا وصِرَعًا وَمصْرَعًا أي طرحه على الأرض.[1]

ثانيا- الصراع اصطلاحا:

تشكل كلمة صراع معاني عديدة في الحياة، إذ أنها السلوك، أو التصرف بالنسبة للبعض وهو"عبارة عن خلاف حاد بين طرفين على الأقل، حيث لا يمكن للموارد ذاتها أن تلبي طلبات كل منهما، مما يؤدي إلى تناقض في المواقف بسبب ندرة الموارد"[2]، حيث ركز هذا التعريف على جانب واحد وهو الموارد الذي يسبب نذرتها قيام صراع.

يعرف **لويس كوسر (louis coser)** الصراع على أنه:" تنافس على القيم وعلى القوة وعلى الموارد، يكون الهدف منه بين المنافسين تجسيد أو تصفية أو الإضرار

[1] **قاموس المنجم في اللغة والإعلام** ،(بيروت: دار المشرق للنشر والتوزيع، ط41، 2005) ، ص.422.

[2] بيتر فالتسين، **مدخل إلى فهم وتسوية الصراعات والحرب والسلام والنظام العالمي**، ترجمة: سعيد فيصل السعيد، محمد محمود دبوز ،(قطر: المركز العربي لدراسات السياسة، 2002)، ص.33.

بخصومهم".[1] حيث يرى لويس أن الصراع لا يكون على شيء محدد بل على ثلاثة أشياء رأى أنها سبب في الصراع وهي القيم؛ القوة؛ الموارد.

في حين يرى الباحث **ستيفين شبيغل(Steven Spiegel)** أن الصراع" شكل من أشكال الصدام بين مصالح وثقافات غير متجانسة لأطراف غير قادرين على التعايش في البيئة المتواجدين فيها".[2] نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه ركز في تعريف الصراع على الجانب الثقافي في حدوث الصراع، وهذا يعتبر تعريف بنائيا.

مما سبق يتضح أن هناك ثلاثة أبعاد كمحاور أساسية في تعريف الصراع هي:

- **يتعلق بالموقف الصراعي ذاته**: ويعبر عن صراع له مواقفه وسماته وشروطه المحددة، ففي بداياته يفترض تناقض المصالح والأهداف بين طرفين أو أكثر وإدراكهم ووعيهم بهذا التناقض مما يؤدي إلى احتمال تصادم موقف أحد الأطراف مع باقي المواقف.
- **يختص بأطراف الموقف الصراعي**: وهنا نميز بين أطرافه من خلال مستويات ثلاثة:

- **المستوى الأول:** الصراع الذي يكون الأطراف طرفا فيه وبالتالي يكون الصراع هنا محدود بطبيعته من حيث الدائرة والموضوع.
- **المستوى الثاني:** الصراع هنا يكون من جماعات ويتسم بتعدد أطرافه وتنوع واتساع في دائرته ومجاله.
- **المستوى الثالث:** يختص بالصراع بين الدول، وهنا يعرف بالصراع الدولي ويكون أكثر تعقيدا أو اتساعا على المستويين السابقين.

---

[1] فاطمة الزهراء حشاني، **النزاعات الدولية في فترة الحرب الباردة، في ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008/2007)، ص.19.

[2] خالد المعيني ، **الصراع بعد الحرب الباردة**،(دمشق: دار كيوان للنشر والتوزيع، ط1، 2009)،ص.16.

- **يختص بالصراع الدولي:** وهنا نجد اتساع دائرة الصراع في المستوى الثالث، من خلال تطوير التفسيرات العلمية التي تؤدي إلى فهم أسبابه ومحددات الصراع وذلك من أجل التحكم في الظاهرة الصراعية أو التقليل منها.[1]

2- تعريف الصراع الدولي:

تعددت وتنوعت تعاريف الصراع الدولي نذكر منها ما يلي:

يعرف **جوزيف فرانك(Jozef Frank)** الصراع الدولي بأنه"موقف ناتج من الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية".[2]

في حين يرى الدكتور **إسماعيل صبري مقلد** الصراع الدولي بأنه:" تنازع ناتج عن الاختلاف في دوافع الدول، وفي تصوراتها وأهدافها أو تطلعاتها وفي مواردها، والأمر الذي يؤدي إلى انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق".[3]

من خلال ما سبق يعتبر الصراع الدولي اختلاف ناتج عن عدم تجانس في أهداف ومصالح الدول الأمر الذي يؤدي بها إلى اتخاذ موقف يختلف عن مواقف دول أخرى.

3– تعريف الصراع المائي:

يعتبر الماء مصدر الحياة والبقاء وحاجة أساسية ولقد كانت ومازالت الموارد المائية من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول. وبما أن هذه الموارد غير متكافئة في التوزيع، فسيبقى الاختلاف بين الدول قائما حول هذا المصدر الذي يمثل الحياة لكل الكائنات الحية،

---

[1] منير محمد بدوي، "مفهوم الصراع دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، **الدراسات المستقبلية**، ع.3، 1997، ص ص .39 ،40.

[2] ولاء علي البحيري،"الصراع الدولي بعد الحرب الباردة"، **السياسة الدولية**، م.48،ع. 191، ص.11.

[3] منير محمد بدوي، **مرجع سابق**، ص.11.

فلقد ارتقى من مستوى صراع حول المراعي والآبار بين الأفراد إلى القبائل إلى مستوى صراع بين دول ،حيث أصبح يطلق عليه بحرب المياه.[1]

ويعرف الصراع المائي على أنه"اختلاف بين دولتين أو أكثر حول مصدر أو مصادر متعددة للمياه"[2]، وتسعى كل دولة إلى بسط نفوذها وامتلاكها واحتكارها المورد من أجل ضمان أمنها المائي وكذا استقرارها البيئي، حيث يحتل ركنا أساسيا في إستراتجيات الدول ومستقبلها باعتباره مرتكز من مرتكزات الأمن القومي الذي يعتبر جزءا من الموارد القومية، ضمن حدودها والتي يجب بسط سيطرتها عليها والتصرف فيها وفق خطط تضعها هي وعادة ما يجعل الصراع يزداد على المصادر الأساسية للمياه هو اقتسام هذه المصادر بين أكثر من دولة والاختلافات بين نصيب دول المنبع والمصب والحقوق القانونية لكل منها ،ويتجلى هذا الصراع عادة حول الأنهار مثل ما هو قائم في نهر النيل؛ ونهر الدجلة والفرات، التي تنبع من بلد وتمر بعدة بلدان، وعامل آخر يزيد من حدة هذه الصراعات هو زيادة عدد السكان مما يزيد من الاستعمال اليومي له وكذا التطور الاقتصادي واستخدام الطاقة المائية في النشاط الاقتصادي وفي الزراعة، وكل هذه العوامل وأخرى أدت بالدول إلى الصراع حول هذا المورد الذي يمثل شريان الحياة الشعوب واقتصاديات الدول ومصدرا لأمنها القومي.[3]

المطلب الثاني: علاقة الصراع ببعض المفاهيم المقاربة:

1-التوتر:

يعتبر التوتر حالة من القلق وعدم الثقة بين طرفين أو أكثر تمتاز بالشكوك والمخاوف

[1] عبد الرحمان ديدوح، **الأمن المائي**،(ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي،2017)، ص.7.

[2] خليل خير الله، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط**،(لبنان: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، ط1 ،2016)، ص.12.

[3] خالد المعيني ، **مرجع سابق**، ص ص. 212، 213.

نتيجة لاختلاف وتغيير الأطراف سياستهم[1]، ويعتبر التوتر الحالة التي تسبق الصراع ولا يكون بعده وغالبا ما تكون أسباب التوتر نفسها أسباب الصراع[2]، وبهذا يعتبر التوتر حالة سابقة للنزاع والصراع، كما أن أحد مميزات الصراع التوتر، حيث أنه يضمن العداء واختلاف المصالح، كما يضمن الرغبة في التفوق والسيطرة، إلا أنه لا يمكن اعتبار جميع التوترات هي صراعات ومع ذلك فقد تكون أسباب التوتر هي أسباب الصراع، حيث كلما كانت قوية تؤدي إلى حدوث الصراع.[3]

2- النزاع:

يعرف **غالتون (galton)** النزاع على أنه:"مثلث متساوي الأضلاع يتضمن زواياه ثلاثة عناصر أساسية السلوك؛ التناقض؛ الموقف أما السلوك يلاحظ عادة عندما يتفجر النزاع".[4]

كما يعرف النزاع وفق تصور ذاتي وآخر موضوعي:

- **التعريف الذاتي:** هو حالة مرضية عرضية وليست طبيعة متأصلة، أي أنه حالة شد ثابتة لموضع المتنازع عليه تزول بزوال الإدراك الخاطئ عنه.
- **التعريف الموضوعي:** ينظر للنزاع على أنهاحالة طبيعية واقعية بحيث تكتفي بملاحظة الأطراف دون محاولة حله ، أي أنه حالة تنافسية يكون فيها كل الاطراف

---

[1] موسى بن قاصير، **البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي**، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008/2007)، ص.17.

[2] إكرام بركان، **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية**، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009)، ص.14.

[3] إسماعيل عبد الفتاح الكافي ، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية**، (بدون بلد النشر، بدون دار النشر، بدون سنة النشر)، ص ص.16 ،17.

[4] ستيفان كلاوس، **معالجة النزاعات**، ترجمة يوسف حجازي،(فلسطين: مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف، 2002)، ص.3.

بعدم تطابق رغباتهم ومصالحهم.[1]

ويعتبر النزاع من المفاهيم المشابهة للصراع، حيث تكون هناك إشكالية في ترجمة المعنيين conflit وcomflit إلى اللغة العربية وقد قدم ابن منظور في معجمه لسان العرب تمييزا بين الصراع والنزاع إذ يرى أن "النزاع هو التخاصم ونزاع القوم خصامهم، أما الصراع والمصارعة فيدلان على المجابهة الحادة حيث على واحد أن يصرع غيره".[2]

كما أن النزاع يوضح الحالة التي تتباين وجهات النظر فيها واختلافها حول مسائل غالبا ذات طبيعة قانونية، أما الصراع تحكمه أبعاد أخرى قيمة عقائدية فلسفية،[3] وقد يكون عنيف أو غير عنيف، مستمر أو غير مستمر، أو متقطعا كما يقترن بتعدد أبعاده مقارنة بالنزاع الذي عادة ما يكون في جانب أو جوانب محددة اقتصاديا وسياسيا أو عسكريا[4].

3- الأزمة:

تعرف الأزمة على أنها:"موقف أو حدث أو مجموعة أحداث تكون متوقعة أو غير متوقعة، لها خصوصية الخطوة والعمق وانتشار التأثير، مما يجعل من الصعوبة السيطرة على الأوضاع بالأساليب والطرق المعتادة، وذلك راجع إلى تسارع الأحداث وحدتها وغموض التطورات والارتباك وتزايد الخسائر المادية والمعنوية، وتتأزم الأزمة عادة في مناخ مهيأ لها حيث تكون بيئة توفر عوامل مساعدة على نموها وتكوينها".[5]

أما في معاجم اللغة الأزمة تعني القحط والشدة و تشير إلى حالة طارئة و موقف استثنائي

[1] إبراهيم بولمكاحل،**محاضرة بعنوان" الإطار المفاهيمي لدراسة النزاعات الدولية"** ،جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص.1.

[2] **المرجع نفسه**، ص.2.

[3] خالد المعيني، **مرجع سابق**، ص.59.

[4] فاطمة الزهراء حشاني، **مرجع سابق**، ص.19.

[5] سعد بن علي الشهراني، **عمليات الأزمات الأمنية**، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،ط1 ،2005) ص ص.18 ،19.

مغاير ومخالف لمجريات الأمور الاعتيادية.[1]

ويرى **جوناتان روبرت (Jonathar Robert)** الأزمة بأنها "مرحلة الذروة في توتر العلاقات في بيئة إستراتيجية وطنية أو إقليمية أو محلية"[2]، أي أنه ركز على ثلاث مستويات في حدوث الأزمة.

يقترب الصراع من مفهوم الأزمة لأن بعض الأزمات لها خاصية التصارع على إرادتين واختلاف مصالحها وتعارضها إلا أن الأزمة تكون بالغة الحدة والشدة، كما أن الصراع يكون معروف الأبعاد؛ الاتجاهات؛ الأطراف؛ الأهداف في حين تكون في الأزمة المعلومات شبه معدومة أو مجهولة.

4-الحرب:

تعرف الحرب بأنها " التصادم الفعلي المسلح حسما لتناقضات لم يعد يجدي معها الأساليب أو الحلول الأقل تطرفا"[3]، ويعرف **كارل فون كلاوزفيتز(carlvon Clawzvitz)** الحرب بأنها"استمرارية للسياسة بوسائل أخرى" أي أن الحرب خيار سياسي يقوم به صانع القرار من أجل تحقيقه أهدافه وأهداف دولته.[4]

تعتبر الحرب أقصى درجات الصراع وأكثرها تصادما إلا أن الصراع يعتبر أكثر شمولا من الحرب وأكثر تعقيدا في طبيعته وأبعاده، فالحرب عند بدايتها تعتبر مرهونة بالنصر أو الهزيمة بينما الصراع و قبل مراحل الحرب، يكون هناك رجال لإدارة هذا الصراع و محاولة ضبطه في اتجاه مع القدرة على المحافظة واختيار البديل الأمثل من كل طرف من أطراف

---

[1] مارتن غريفتش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1 ،2002) ،ص.47.

[2] أديب حضور ، **الإعلام والأزمات**،(السعودية:أكاديمية نايف للعلوم العربية والأمنية، ط1 ،1999)، ص.8.

[3] إسماعيل عبد الفتاح ،**مرجع سابق**، ص.16.

[4] حسن بهاز ، **الأبعاد الإقليمية والدولية لصراع اليوغسلافي**، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية،2006/2005)، ص.13.

الصراع.[1]

المطلب الثالث : المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الصراع:

تعددت المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الصراع ومن أهم هذه المقاربات نجد:

1- المقاربة الواقعية:

أولا- الواقعية التقليدية:

تعتبر المقاربة الواقعية من أهم المقاربات التي حاولت تفسير العلاقات بين الدول وقد ركزت الواقعية على أن الدولة هي الفاعل الرئيسي، وأن النظام الدولي يتم بالفوضى نتيجة لغياب سلطة فوق قومية تنظم العلاقات بين الدول، وتقوم الواقعية في تحليلها لهذه العلاقات على مقولة أساسية " إن العالم هو عالم صراع وحرب والصراع والحرب هي أساس العلاقات الدولية" أي أن العلاقات بين الدول هي علاقات صراعية وليست تعاونية، والصراع وفق هذه النظرية هو صراع من أجل تعظيم القوة والمحافظة على المصلحة القومية والبقاء للدولة، فمد كتابات **تيوسيدس (thusydides)**، **مورغانتو(morgenthou)** اعتبرت السياسة بأنها صراع على القوة وعلى المصالح أحادية الجانب[2]، فسلوكيات الدولة تحركها وتدفعها للحصول على القوة وبما أن كل دولة تبحث عن أمنها واستقرارها بالاعتماد على قدرتها الذاتية، وتخوفها من قوة الدول الأخرى يجعلها في صراع من أجل القوة الذي يتميز باستمرارية بين الدول وفي هذا الصدد عبر **مورغانتو** قائلا "إن السياسة الدولية ككل هي سياسة صراع من أجل تحقيق القوة، كما رأى أن القوة هدف ووسيلة". كهدف من خلال أنها تحقق الغاية المقصودة من الصراع من أجل السيطرة، أما كوسيلة فهي تعبر عن الوسائل

[1] منير محمود بدوي، **مرجع سابق**، ص ص.48-50.

[2] تيم دان وآخرون،**نظرية العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ترجمة ريما خضرا،(قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ط1، 2016)ص.197.

التي تستخدمها الدولة من أجل السيطرة أي أن الدولة تدخل في صراع من أجل تعظيم مواردها من القوة من أجل مواجهة الدول الأخرى.

من خلال ما سبق يتضح أن هناك اتجاهين في الواقعية يفسران أسباب ومبررات السلوك الصراعي للدول :

- ✓ **الاتجاه الأول:** إن الطبيعة البشرية شريرة تحكمها غريزة القوة حب السيطرة والعداء وتزداد هذه الغريزة عندما ننتقل من الفرد إلى مستوى الدولة نتيجة زيادة القدرات وتشابك المصالح وتناقضها.
- ✓ **الاتجاه الثاني:** إن البحث عن القوة هو الرغبة في الأمن فانعدامه يخلق لدى الدولة هاجس الحصول على اكبر قدر من القوة ، وهذا ما يؤدي بها إلى اتخاذ سلوك صراعي مع الدول وانعدام الأمن بينهم.[1]

وقد اعتبر **مورغانتو** القوة هي الأساس التي تستند عليه المصلحة القومية، كما أن الدولة تسعى لتحقيق أيضا المصالح التي لا ترتبط بمسألة البقاء القومي.

تعتبر نظرية توازن القوى الصراع الدولي بأنه ظاهرة اختلال هذا التوازن بين الدول أي أن تطلعاتهم يمكن أن تعود إلى الصدام من أجل تعظيم قوتها والحفاظ على مصالحها، باعتبار أن حافز القوة هو العنصر الرئيسي في نشأة الصراع الدولي، حيث أن الدولة تقوم باستغلال كافة إمكانياتها كالموقع؛ المساحة؛ الموارد الطبيعية؛ التكنولوجيا من أجل رفع قوة الدولة والمحافظة على بقاءها ومصلحتها القومية.[2]

بناءا على ما سبق ومن خلال اعتماد الواقعية على مرتكزاتها الأساسية كالقوة والمصلحة وميزان القوى وإقرارها بعدم وجود تجانس في المصالح بين الدول،وإنما وجود صراع وتناقض

---

[1] محمد مجدان، **تحليل العلاقات الدولية دراسة في المفاهيم الأساسية والمدارس** الكبرى،(الجزائر: دار المواهب للنشر والتوزيع، 2015) ،ص ص .159-164.

[2] أحمد فؤاد رسلان، **نظرية الصراع الدولي دراسة في قصور الأسرة الدولية المعاصرة**،(مصر: الهيئة المعرفية العامة للكتاب، 1987) ص ص. 228 ،229.

من خلال سعيهم إلى تعظيم القوة واستخدامها لتحقيق المصلحة القومية، توصلوا إلى أن الصراع من أجل القوة هو السمة التي تميز النظام الدولي، وبناءا على ذلك فإن افتراضاتها حول الصراع في النظام الدولي تقوم على:

- الصراع هو جوهر السياسة في النظام الدولي ويؤخذ الصراع أشكالا متعددة.
- في ظل وجود فوضى ومنافسة بين الدول فان هذا الصراع لا ينتهي بين الدول لأنها تسعى دوما لتحقيق مصلحتها القومية
- ينشأ الصراع من أجل المصلحة القومية من خلال استخدام القوة كوسيلة[1].

ثانيا - الواقعية الجديدة:

تعتبر الواقعية الجديدة امتدادا للواقعية التقليدية من خلال إبقاءها على بعض الافتراضات والأسس منها فوضوية النظام الدولي ودور الدولة وأهمية القوة والمصلحة القومية لأنها حاولت تقديم نظرية علمية من خلال انفتاحها على العلوم الأخرى، واعتبرت أن ما يجعل الدول تتخذ شكل السلوك الصراعي هو فوضوية النظام الدولي وبالتالي يعتبر الصراع حالة طبيعية ليست نتيجة عدائية الدول كما افترض الواقعيون التقليديون وإنما نتيجة سعيها لتحقيق مصالحها، وقد عبر عن ذلك **كينيت وولتز (k.waltz)** وغيره من الواقعيون الجدد أن تفسير الصراعات يعود إلى بنية النظام الدولي الفوضوية وليست الطبيعة الشريرة للبشر مما يجعل هذه الدول على استعداد دائم للحرب حفاظا على أمنها ومصلحتها القومية وهذا ما يؤدي إلى معضلة أمنية نتيجة الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي مما يجعل الدول في شك من سلوكات الدول الأخرى وهذا ما يجعلها تعتمد على ذاتها في مواجهة نوايا الدول الأخرى.[2]

[1] محمد مجدان ، **مرجع سابق**، ص ص.171 ،172.

[2] **المرجع نفسه** ، ص ص .183-185.

2- المقاربات الاقتصادية:

تنظر المقاربة الاقتصادية إلى ظاهرة الصراع على أنها ناتجة عن عوامل اقتصادية ومن بين هذه المقاربات نجد المقاربة الليبرالية، المقاربة الماركسية.

أولا- المقاربة الليبرالية:

يعتبر **هوبسون(Hobson)** من بين رواد المدرسة الليبرالية والذي أعطى تفسير لظاهرة الصراع الدولي ،حيث أرجعه إلى الإمبريالية التي يرى فيها أنها من العيوب التي يعاني منها النظام الرأسمالي وهي الناجمة عن تطبيقه.[1]

حسب المنظور الليبرالي يجب تحرير مفهوم الاعتماد المتبادل من مضامينه البسيطة المتمثلة في التعاون والخير المشترك، ولابد أن يتسع لكافة العلاقات التأثير والتأثر، ليحتمل التعاون كما يحتمل الصراع، ومن تلك الاعتقادات البسيطة اعتقاد البعض أن الاعتماد المتبادل يعني التعاون والسلام لكن الأمر ليس بهذه البساطة، فالصراعات مستمرة في عالم يسود الاعتماد المتبادل ولأن التحالفات معقدة وتستخدم أنواع مختلفة من القوة تصبح الصراعات مثل لعبة الشطرنج على أكثر من ورقة في الوقت نفسه، ومن هنا فالاعتماد المتبادل ليس دوما إيجابيا، فهو لا يقود دوما إلى إلغاء المصالح المتناقضة بل يمكن أن يكفيها بدرجات معينة لكن لا يؤدي إلى إلغائها.[2]

ثانيا- المقاربة الماركسية:

تنظر المدرسة الماركسية نظرة مادية تاريخية جدلية للمجتمع، وقد ركز **ماركس(marx) وفرديريك أنجلز(Fredirick engeles)** على أن الصراع الطبقي عير

---

[1] ولاء علاء البحيري، **مرجع سابق**، ص.11.

[2] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**،(السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،2007)، ص ص 287-294.

التاريخ وعلى العامل الاقتصادي وفي هذا الصدد يشير **أنجلز** بقوله" كان لزاما علينا أن نخضع الماضي بأكمله لتمحيص جديد فوجدنا أنه كان تاريخا للصراع الطبقي وأن هذه الطبقات المتصارعة كانت دائما نتاجا لعلاقات الإنتاج المتبادلة، أي العلاقات الاقتصادية التي شهدها عصرها مما يسمح للقضاء على النظرة المثالية لتحل محلها نظرة مادية للتاريخ، يفسره وعي البشر انطلاقا من وجودهم عوض العكس كما جرت العادة".

حسب **ماركس** قمع كل أسلوب إنتاج معين ينشأ نموذج دولة أو طبقة محددة والذي يعطي نوعا من الصراع، فالوسائل الصناعية قد أنشأت طريقة إنتاج رأسمالية أعطت النموذج الصراع بين الطبقتين البرجوازية والبرولتاريا والذي أدى بدوره إلى بروز الدولة البرجوازية أو الرأسمالية حين رأى أنه يجب إلغاء الملكية الخاصة أو الفردية لوسائل الإنتاج التي هي قاعدة الرأسمالية وأساسها وخلق أسلوب إنتاج جماعي بدله والذي يضع حد لصراع الطبقات ويقود إلى الدولة الاشتراكية والتي تسود من خلالها المساواة وتقضي نهائيا على الصراع الطبقي وتزول آخر معالم الرأسمالية، والتي تكون كمقدمة لزوال الدولة الاشتراكية نفسها عند تطور النظام الشيوعي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وتفقد الدولة مبرر وجودها وبقائها.[1]

3- مقاربة الاحتياجات الإنسانية:

تقوم هذه المقاربة على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون إلى تحقيقها و سبب حدوث النزاعات أو الصراعات هو إحساس الإنسان أن حاجاته الأساسية لا يمكن إشباعها وتتمثل في الغداء؛ الماء؛ المأوى؛ الأمن والهوية[2]، وقد اعتبر **جون بورتون(jhon Burton)** هذه الحاجات عالمية يجب أن تلبى بداية بالأمن والاعتراف والتوزيع العادي للموارد حيث يرى أن كل مجتمع توجد فيه جماعات تحصل على قدر كبير من المكاسب على حساب جماعات أخرى، ومنه فالجماعات التي لم تتحصل على مكاسب

[1] محمد مجدان، **مرجع سابق**، ص ص.193-198.

[2] زياد العيساوي،**حل النزاعات**، برنامج دراسة السلام الدولي في :

https://www.policts.com.(20/03/2018).

تلبي حاجياتها تصبح تطالب من مؤسسات الدولة لتحقيقها وإن لم تستطع تلبيتها فإن هذا يؤدي إلى صراع داخلي، فالاحتياجات الأساسية ليست هي السبب الرئيسي في حدوث الصراعات والنزاعات وإنما نتيجة عدم تلبية هذه الاحتياجات **فبرتون(Burton)** يرى أن سقوط هياكل النظام وفشله في توفير احتياجات الأفراد هو السبب في الصراعات وهذا يؤدي لتطور الصراعات والنزاعات ما بين الدول، كما أنها أشارت إلى التوزيع الغير عادل للموارد سواء كان ذلك بين الجماعات أو بين الدول، حيث أنه من بين أكبر أسباب الخلافات هو التوزيع الغير العادل للموارد_ كمشكلة نهر النيل_ فنذرتها تؤدي إلى الصراعات نتيجة عدم تلبية الاحتياجات الأساسية سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي.[1]

4-المقاربة الجيوبوليتيكية:

تهدف المقاربات الجيوبوليتكية سواء القديمة منها أو الحديثة إلى إتباع سياسة بناء القوة الذاتية للدول علما أن عناصر القوة وعواملها غير ثابتة، ونظرا لأهميتها في العلاقات الدولية فإن علاقات الدول هي علاقات قوة تخضع لمعايير المصالح القومية وقوتها كما أن حالة الصراع من أجل بناء القوة هو حقيقة لا يمكن تجاهلها، وإذا ما نظرنا إلى دوافع القوة وبناءها نجد أن المصالح والحفاظ عليها وتطويرها هي التي جعلت علماء الجيوبوليتيك يسعون إلى تطوير نظرياتهم الجيوبوليتيكية أهمهم **راتزل(ratzel)** **ورودرف كيلين(r.KYlin)** و **هوسفر(hosever)** حيث اعتبروا أن الدولة تشبه الكائن الحي لها نفس السلوك والتطلعات التي يمر بها الكائن الحي في حياته[2]، وتقوم المقاربة الجيوبولتيكية في تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي كما يقوم التحليل الجيوبولتيكي على موضوعين أساسيين:

[1] موسى بن قاصير، مرجع سابق، ص ص،31-34.

[2] صبري فارس الهيتي، **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتكية،(**عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1 ،2000) ص ص.177 ،178.

- **الأول:** وصف الوضع الجغرافي وحقائقه، كما يبدو ارتباطه بالقوى السياسية المختلفة.
- **الثاني:** وضع رسم الإطار المكاني الذي يحتوي على الدول المتناغمة والمتصارعة[1]، وتعتبر نظرية المجال الحيوي التي جاء بها **فريديريك راتزل (F.Ratzel)** من بين أهم المقاربات الجيوبوليتيكية التي عبرت على أن الدولة تتماشى مع حتمية وفكرة الظواهر الجغرافية التي تشكل خصائص وسلوك المجتمعات البشرية، وتشمل نمو الدول حتى تصل إلى مرحلة الضم أي بإضافة وحدات سياسية صغرى، كما تسعى الدولة في نموها من الناحية السياسية ضم السواحل ومجاري والأنهار والأقاليم الغنية بمصادر الطاقة الطبيعية وأن الميل للتوسع ينتقل من السيطرة على دولة إلى أخرى ثم يزداد ويشتد مما يجعل الدول تدخل في صراعات من أجل ضم دول والسيطرة على المصادر الطبيعية كمجاري الأنهار[2]، وقد طورها **ردورف كيلين(R.Kylin)** فيما بعد باسم نظرية الدولة، حيث نقل عن **راتزل(Ratzel)** أن الدولة كائن حي عضوي وقال أنها" تكون الأرض التي تعيش عليها هي الجسد، وتكون العاصمة هي القلب والرئتين، وتكون الطرق والأنهار هي الأوردة والشرايين،ومناطق التعدين والإنتاج الزراعي هي بمثابة الأطراف وإن أهم ما تعنى به الدولة هو القوة وأن حياة الدولة تعتمد على التربية والثقافة والحكم وقوة السلطان" ، وفي رأيه أن الجغرافيا يجب أن تسخر لخدمة الدولة و تسعى للحفاظ على مقوماتها وتحاول أن تنمو و يبقى جسدها سليما من خلال الدفاع والمطالبة بمقدراتها حتى ولو كلفها ذلك الصراع من أجل نموها وبقاءها[3]، ولهذا فإن النظريات الجيوبوليتيكية جاءت لخدمة مصالح ولتحقيق أطماع دول على حساب الدول الأخرى.[4]

---

[1] محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا**،(مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2012)، ص.53.

[2] صبري فارس، **مرجع سابق**، ص ص. 179 ،180.

[3] محمد رياض، **مرجع سابق**،ص .68.

[4] صبري فارس، **مرجع سابق**، ص.18.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن القومي

يعتبر الأمن الأساس الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا وذلك لأهميته في تطورها وازدهارها والحفاظ على بقاءها، وقد عرف اتساعا في مفهومه وأبعاده وتطور في تفسيراته من الجانب العسكري إلى جوانب متعددة؛ اقتصادية؛ سياسية؛ اجتماعية و بيئية، وبغرض تقديم مقاربات نظرية لتفسيره لابد من تأسيس قاعدة مفاهيمية يمكن من خلالها توضيح معنى الأمن القومي، مستوياته وكذا أبعاده.

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي والمفاهيم المقاربة له

يعتبر مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم وهذا راجع إلى أن له أبعاد ومستويات متعددة، ويتعرض إلى تهديدات وتحديات مختلفة سواء تتعلق بالفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي والدولي وحتى العالمي.

1- مفهوم الأمن:

أولا- الأمن لغة:

الأمن نقيض الخوف، أَمِنَ فلان يَأْمُنُ أَمْنًا آمِنًا وَأَمَنًا،وقد أَمِنْتُ فَأَنا آمِنٌ، وَآمَنَ غيري من اَلْأَمْنُ واَلْأَمَانْ واَلْأَمْنْ ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة والإيمان ضد الكفر.[1] أي أن الأمن يعني الطمأنينة وغياب الشعور بالخطر والتهديد.

ثانيا- الأمن في القرآن الكريم:

تحدث القرآن الكريم عن الأمن، حيث أنه رأى أنه يستدعي الشكر والعبادة ولعل أدق مفهوم للأمن هو ما ورد في قوله سبحانه وتعالى:" **فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ**

[1] ابن منظور، **لسان العرب،(بيروت**: دار صادر للنشر، 1955) ص.140.

مِنْ جُوعٍ وآَمَنَهُم خَوْفْ"[1]، ويتبين أن الله تعالى أمرهم بعبادته وحده لا شريك له ولمن استجاب له جعل الله له أمنا ومن هنا فإن الأمن هو ضد الخوف.

وكذلك في قوله تعالى:"**وَإِذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آَمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ**"[2]، أي أن يبعد عن البلد التهديدات والخوف ويرزقهم من خيراته.

ثالثا - الأمن اصطلاحا:

الأمن هو شعور الإنسان بعدم الخوف من التعرض للأذى، أي اطمئنان الإنسان بانعدام التهديدات الحسية ولتحرره من القيود التي تحول دون تحقيق احتياجاته الروحية والمعنوية، وشعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية.[3]

هذا يعني أن الأمن لا يتحقق إلا في الحالة التي يكون فيها حس الفرد خاليا من الشعور بالتهديد وعلى العموم فإن التهديدات تختلف من جماعات إلى أخرى تبعا لتنوع الظروف البيئية؛ الاقتصادية؛ السياسية؛ الثقافية؛ التربوية والعقائدية.[4]

فالأمن يعني أن تكون سليما من الأذى، ولكن لا أحد آمن بالكامل فالحوادث ممكنة والموارد قد تصبح شحيحة ولكن الأهم هو الحاجة للإحساس بالأمن كقيمة إنسانية لضمان العيش باحترام واستقرار.[5]

2-مفهوم الأمن القومي:

يرجع تاريخ استخدام مصطلح الأمن القومي إلى نهاية الحرب العالمية الثانية عند إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1947 ومنذ ذلك

---

[1] سورة قريش، الآية ،(3-4)

[2] سورة إبراهيم، الآية، (35).

[3] فهد بن محمد الشحقاء،**الأمن الوطني تصور شامل**،(السعودية:جامعة نايف للدراسات الأمنية،2004)،ص.14

[4] محمد جمال مظلوم، **الأمن غير التقليدي**،(الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، ط 1 ،2014)، ص.14.

[5] مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان، **مرجع سابق**، ص.78.

الوقت شاع استخدام مفهوم الأمن القومي في العلوم السياسية وعلى الرغم من أهميته إلا أنه مفهوم يتسم بالغموض بسبب تعدد جوانب دراسة هذا المفهوم.

عرفته موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه "قدرة الدولة على حماية قيمتها الداخلية من التهديدات الخارجية، أي أنه على الدولة ضد هذه التهديدات ومواجهتها من أجل ضمان أمنها داخليا".[1] أي أن الأمن القومي هنا مرتبط بالتهديدات الخارجية التي تواجه الدولة.

أما عبد الوهاب الكيالي عرفه على أنه " تأمين سلامة الدولة ضد أخطار داخلية وخارجية تؤدي للوقوع تحت سيطرة أجنبية، نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي".[2] وهنا يعتبر الأمن القومي مرهون بالمتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على مصالح الدولة وأمنها.

وعرفه **فرانس سكرمان(F.Sckrman)** "الأمن القومي يتعلق بمصادر التهديد الخارجية والداخلية التي تتعرض لها الدولة أو تركز عليها، حيث أن التهديدات الخارجية تكون ضمن أولوياتها، فإذا لم تتعرض للتهديد الخارجي فإن اهتمامها يجب أن يكون داخليا".[3] ويلاحظ أن **سكرمان(Sckrman)** أعطى الاهتمام بالتهديد الخارجي وعند غيابه فعلى الدولة أن تهتم بشؤونها الداخلية لضمان أمنها.

وقد اعتبر **روبرت ماكنمار(R.macnmar)** في كتابه جوهر الأمن أن القوة العسكرية ليست هي الضمانة الحقيقية للأمن إلا إذا كان هناك توازن واستقرار داخلي الذي لا يتحقق إلا عبر التقدم الاقتصادي، العدالة الاجتماعية والتنمية فالأمن ليس القوة العسكرية فقط ولا النشاط العسكري التقليدي بل الأمن هو التنمية أي أن أمن الدولة لا يتقبل قوة عسكرية فحسب بل هو أمن شامل يحمل في تكوينه اعتبارات داخلية وخارجية ومنها الاقتصادي والاجتماعي ومنها السياسي والعسكري، فمفهوم الأمن القومي لم يعد محصورا على التحرر

[1] هشام محمد الأقداحي، **تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي-سياسي**، (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص.39.

[2] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية** ،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ص.337.

[3] وليد عبد الحي، **فهم الأمن القومي الجزائري من الآمن الوطني والدفاع الوطني**،بهلول نسيم محررا ،(الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع ، ط1 ،2015)، ص.57.

من التهديد العسكري؛ التنمية الاقتصادية؛ التكامل الاجتماعي و التوازن البيئي، فالمفهوم الحديث للأمن ذو اتجاه تنموي شامل ينطلق من إدراك أوسع لمصادر التهديد وسبل مواجهتها، وبالتالي يتسم مفهوم الأمن بالتكامل رغم تعدد أبعاده.[1]

فالأمن القومي وإن كان يرتكز على مقومات الدولة سياسية؛ اقتصادية؛ اجتماعية وثقافية فإنه لا يتحقق بالقدرات الذاتية وحدها، لأن الدول لا تعيش في فراغ وعلى الدول أن تنتهج سياسة خارجية تعي المتغيرات والظروف الدولية والإقليمية وهذا ما يضمن أخذها بالدرجة الأولى.[2]

من خلال ما سبق يتضح أن الأمن القومي لم يعد يركز على الجانب العسكري فقط فالدول أصبحت تواجه تحديات وتهديدات أخرى كالتنمية، التغير الاقتصادي والثقافي، لهذا لم يعد الأمن القومي عسكريا فقط بل يشمل أيضا مقومات وأبعاد سياسية؛ اقتصادية؛ اجتماعية؛ بيئية فالدولة في سعيها لتحقيق أمنها يجب أن تركز على الجانب الخارجي والداخلي لتحقيق أمنها الشامل.

3-الأمن القومي والمفاهيم المقاربة له:

يرتبط مفهوم الأمن القومي مع مفاهيم أخرى مقاربة كالأمن الفردي؛ الأمن الإقليمي؛ الأمن الدولي؛ الأمن العالمي.

أولا- الأمن الفردي:

يطلق عليه بالأمن الداخلي، ويتعلق بأمن الأفراد داخل الدولة ضد أي تهديدات

[1] نجدت صبري تاكره بي،**الإطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية**،(بغداد: دار دجلة للنشر والتوزيع، بدون سنة النشر)، ص ص .41-50.

[2] استفاني لونس،**العلاقات الدولية**، ترجمة عبد الحكيم أحمد الخزامي،(مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1 ،2014) ، ص. 24

، وكذا شعوره وإحساسه بإشباع حاجاته وأهميته ودوره في المجتمع.[1]وقد أعيد إحياء أمن الأفراد في تقرير التنمية البشرية لعام 1994م، التي اعتبرته الوحدة الأساسية للأمن وتم من خلالها الانتقال من أمن الدولة إلى أمن من يعيشون بداخلها، خاصة بعد الظروف التي أصبح يعيشها الأفراد التي صارت أحد مسببات الصراعات داخل الدول كالحرمان الاقتصادي والاجتماعي التي زادت من هشاشة أمن الأفراد التي ولدت حدوث أزمات بسبب إهمال أمنهم، حيث لوحظ أن خروج الدول من الأزمات لا يتحقق بالسلاح وإنما من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد لزيادة شعورهم بالأمان.

ويقصد بأمن الفرد كذلك توفير الحاجات اللازمة لقيام الفرد بوظائفه الحيوية والاجتماعية منها ما هو فيزيولوجي كالطعام ومنها ما هو معنوي كشعور الفرد بتحقيق ذاته ويكون للمجتمع دور في وضع آليات ضبط داخل الفرد في إشباع حاجاته بالطرق المقبولة اجتماعيا.[2] والفرد الآمن نفسيا هو الذي يشعر أن حاجاته مشبعة بنسبة مقبولة أن مقومات حياته غير معرضة للخطر، وإن الحاجة للأمن هي محرك الفرد في كافة المجالات والتي لها علاقة بغريزة البقاء.[3]

يتضح مما سبق أن الفرد يشعر بالأمان من خلال تلبية حاجاته وشعوره بتحقيق ذاته وقبوله في إطار المجتمع والدولة التي يعيش فيها.

ثانيا- الأمن الإقليمي:

يعتبر الأمن الإقليمي نظام فرعي من الأمن الدولي ويمكن تعريفه على أنه"سياسات لمجموعة من الدول تنتمي لإقليم واحد، حيث أن هذا المستوى يؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن القومي لدولة، فهي تسعى لدخول في نظام تعاون واتفاقيات من أجل منع التدخل الأجنبي

[1] عزت عبد الواحد ،"تأصيل نظري مقومات وسياسات الأمن القومي"، **السياسة الدولية** م.49، ع.97(جويلية 2014)، ص.36.

[2] دياب موسى، **البداية الأمن الوطني في عصر العولمة**،(السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1 ،2011) ،ص.23.

[3] محمد جمال مظلوم، **مرجع سابق**، ص .235.

في الإقليم وهذا من أجل المحافظة على مصالح الدولة في الإقليم وبهذا فهو يشكل نظاما فرعيا في إطار النظام الدولي.[1]

ويعرف كذلك على أنه:" اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها".[2] يركز هذا التعريف على السياسات الدفاعية في بناء أمن فعلي مشترك بين مجموعة من الدول.

ولقد ذهب **باري بوزان(B.buzun)** إلى التوجه في استخدامه المصطلح " المجتمع الأمني" حيث اعتبره أنه يتضمن مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض أما نظام الأمن الإقليمي فيعمل من أجل دفع التهديدات عن مجموعة من الدول خاصة الخارجية منها والتي تأسست في نطاقه مجموعة من المصالح والغايات والأهداف المشتركة التي تسعى هذه الدول لتحقيقها وعلى رأسها الجانب الأمني.[3]

ثالثا - الأمن الدولي:

يعتبر الأمن الدولي مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي الذي يمثل مجموعة من الدول مترابطة من خلال عملية التفاعل التي يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به ويتحقق الأمن الدولي من خلال آليات منها.[4]

---

[1] عزت عبد الواحد؛ **مرجع سابق** ،ص.36.

[2] مراد شحماط ، "**الأمن الإقليمي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة**"،(ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي الأول حول: التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سكيكدة، 2016)، ص.10.

[3] سليمان عبد الله الحوبي،"*مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر*" ،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،ع.19، 2008، ص.20.

[4] لخميسي شيبي،**الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2009)، ص.20.

1- **توازن القوى**: الذي يضمن توزيع القوى بين عدد من الدول بشكل متساوي نسبيا وفي هذه الحالة لا يمكن لأي دولة فرض هيمنتها على دولة أخرى.

2- **الأمن الجماعي**: كان أول تطبيق له في عصبة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة لمنع نشوب الحروب بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وقد اعتبر **أرنولدو ولفر(arnold walfer)** أن الأمن في النظام الدولي يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي.[1] يعتبر تعريف **وولفر** بنائي حيث أنه بالحفاظ على هويات الدول وتماسكها يتحقق الاستقرار في النظام الدولي.

ويعتبر الأمن الدولي نظام يعمل به كل الدول في الأمم المتحدة وهذا من خلال ميثاقها لسنة 1945، الذي يدعو إلى حل النزاعات بالطرق السلمية على أساس أن أمن كل دولة تضمنه كل الدول أي الانتقال من مستوى التنافس فيما بينها إلى مستوى التعاون والعمل على القضاء على أشكال الظلم والاستغلال التي تطال الشعوب الضعيفة وتأكيد حقوقها وحرياتها الأساسية.[2]

وفي هذا الصدد فقد عبر **فريدمان (Fredmen)** بقوله" الأمن الدولي هو ضمان سلامة أية دولة بواسطة كل الدول"[3]، أي أن النظام الدولي معنى بأمن كل الدول، وأن أمن كل دولة يرى من خلال الأمن النظام الدولي.

رابعا - الأمن العالمي:

يعتبر الأمن العالمي مفهوم حديث وقريب لمفهوم الأمن الدولي، حيث أنه يوجد اختلاف بسيط بينهما فالأمن الدولي يعنى به الدول أما الأمن العالمي يشمل الدول بالإضافة إلى وحدات أخرى من غير الدول، كالمنظمات الإقليمية والدولية وكذا الشركات الاقتصادية

[1] جون بيلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** ،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط 1 ،2004)،ص .414.

[2] نادية قاسم، **ندوة برشلونة هاجس الأمن والاستقرار في البحر المتوسط**،رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2002/2001)، ص.15.

[3] نجدت صبري تاكره بي، **مرجع سابق**، ص.67.

العابرة للحدود القومية، وبسبب ظهور هذه العوامل الجديدة غيرت من بنية النظام الدولي التي كانت تقتصر على الدول فقط وأمنها، ولم يعد الأمن الدولي كافي لتعبير عن هذه الوحدات الجديدة مما اقتضى ظهور مفهوم الأمن العالمي، الذي أصبحت فيه القضايا الأمنية ليست ذات طبيعة سياسية فقط ،بل أصبحت قضايا مجتمعية؛ اقتصادية؛ ثقافية وحتى بيئية حيث أصبحت كل الفواعل العالمية تشارك من أجل الأمن في شتى المجالات كمكافحة التلوث، إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان هذا ما جعل الأمن العالمي يشمل في نطاقه الأمن الدولي.[1]

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الأمن القومي لدولة له امتدادات داخلية تشمل أمن الأفراد داخل الدولة، وامتدادات خارج الدولة مرتبطة بالأمن الإقليمي التي تربط فيه الدولة بعلاقة مع الدول المجاورة، هذا ما يؤثر بشكل مباشر على أمنها مما يجعلها تقوم ببناء علاقات حسنة مع جيرانها. ويرتبط الأمن القومي كذلك بالأمن الدولي والعالمي الذي يتحقق فيه أمن الدولة في النظام الدولي والعالمي من خلال مساهمتها في بناءه والمشاركة في التفاعلات والمنظمات الدولية بشتى أنواعها التي تضمن لها أمنها ومصالحها ورسم لعلاقاتها من أجل صد أي تهديد خارجي عنها والشكل الأتي يبين لنا الأمن القومي ومكانته ضمن مستويات الأمن الأخرى وأن هناك علاقة تأثير وتأثر بين الأمن القومي والمستويات الأخرى.

[1] علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية**، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ط 1،2017)، ص ص 60، 61.

الشكل رقم(01): **الأمن القومي ومستويات الأمن الأخرى**

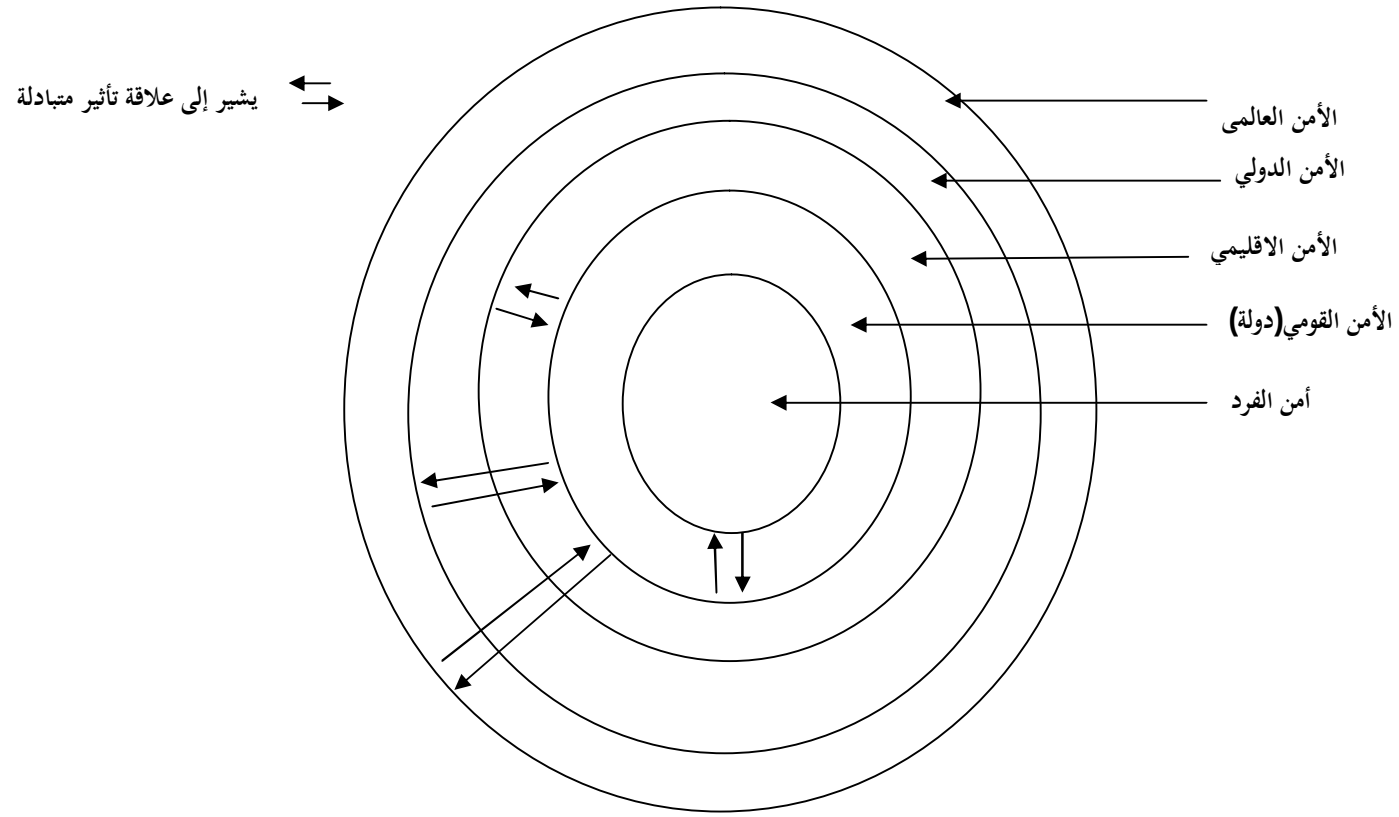

المصـــدر: إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن القومي:

هناك عدة أبعاد يرتكز عليها الأمن القومي نذكر منها ما يلي:

1-البعد العسكري:

يعتبر البعد العسكري من أهم الأبعاد التي يتناولها الأمن القومي حيث أن الدولة تسعى للمحافظة على قوتها العسكرية وتطويرها من أجل ضمان بقاءها ومواجهة أي تهديد يستهدف أمنها القومي ويرتبط البعد العسكري بالأبعاد الأخرى للأمن القومي كالبعد الاقتصادي والسياسي وتتمثل أهم مكونات هذا البعد فيما يلي:

أولا: القوات المسلحة وتنظيم القوة العسكرية.

ثانيا: مدى كفاءة وتنظيم القوة العسكرية.

ثالثا: سرعة التحرك والمناورة.

رابعا: الإنتاج العسكري وامتلاك الأسلحة.

خامسا: القدرة على رسم إستراتيجيات عسكرية لمواجهة أي تهديدات.[1]

إن الأمن القومي من الناحية العسكرية يركز على البناء العسكري وضرورة بقاء الدولة قوية حتى تحقق أهدافها والدفاع عن نفسها من خلال استعدادها الدائم لمواجهة التهديدات الخارجية العسكرية.[2] وفي بعض الأحيان تستدعي على الدولة مواجهة بعض التهديدات الداخلية التي تمس أمنها القومي كمحاربة الإرهاب؛ التمرد؛ الجريمة؛ التهريب وهذا ما يؤدي بها إلى استخدام وسائل عسكرية وكذا استشارة قادة عسكريين ومصالح الأمن الذين يمثلون تصور الدولة للأمن وكيفية مواجهة هذه التهديدات[3]، أي أن الأمن القومي يهدف من خلال هذا البعد إلى مواجهة التهديدات الأمنية سواء إن كانت داخلية أم خارجية، أي الدفاع والحفاظ على أمن الدولة.

2-البعد الاقتصادي:

تهدف الدولة من خلال هذا البعد إلى توفير وإشباع حاجيات الأفراد وتطوير سبل التقدم و الرفاه الاقتصادي وكذا توفير الجو المناسب للوفاء بالتزاماتها الاقتصادية محليا، إقليميا وحتى عالميا[4]، وقد عرف **جوزيف ناي** الأمن بأنه "غياب التهديد بالحرمان الشديد من

---

[1] سليم بوسكين،**تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014)، ص ص .24 ،25.

[2] رجائي سلامة الجرابعة،**الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط**، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص.23.

[3] حسام حمزة،**الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010)، ص.33.

[4] محمد جمال مظلوم، **مرجع سابق**، ص.26.

الرفاهية الاقتصادية".[1] أي أن الأمن يتحقق عند تحقيق الرفاهية الاقتصادية وإشباع الحاجات والاكتفاء الاقتصادي.

كما أعتبر كذلك **روبرت ماكنمار(R.macermar)** "أن الدولة لا يجب أن تعتمد على الجانب العسكري فقط في تحقيق أمنها وإنما يجب أن تعتمد على الجانب الاقتصادي من خلال تحقيق غاياتها وأهدافها والتنمية التي اعتبرها المحور الأساسي للأمن"[2]، إذ أن ظاهرتي الأمن الاقتصادي والتنمية مترابطتان فكلما كانت هناك معدلات متقدمة في التنمية تقدم الأمن، فكما هو معروف أن التنمية تساهم في اتجاه مستمر نحو النمو كما أنها آلية ووسيلة لتحقيق أهداف وغايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية حيث أن المحافظة على تقدمها يساهم في مقاومة التهديدات الخارجية من خلال تحقيق مؤشرات النمو الاقتصادي،والقضاء على التخلف، تنمية القدرات الفردية وانسجام المجتمع وتوسيع الخيارات للأفراد بأجيالهم المتعاقبة أي أن الأمن الاقتصادي يشمل تدابير حماية وضمان حصول الأفراد على حاجاتهم الأساسية[3]، ويتضمن البعد الاقتصادي مجموعة من المتغيرات منها:

- حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- تحقيق مصالحها من الاعتماد المتبادل واحتلال موقع قوي في المعاملات الاقتصادية الدولية.

وكذلك يتضمن البعد الاقتصادي العناصر التالية:

- القدرة على توفير الثروة والتسيير العقلاني للموارد.
- توفير وتيرة لإشباع الحاجات ورصد تطورها.
- إيجاد الحلول لتجنب التصادم بين مختلف فئات المجتمع.

---

[1] سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص.25.

[2] **المرجع نفسه**، ص.25.

[3] السيتي الزارية،" **الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي**" ،في:

https:// www.caus.org.lb/home/down.phiparticle id:5277(20/03/2018).

ومن خلال توفير الدولة أمن اقتصادي يتحقق لها جانب كبير من أمنها القومي مما يجنبها حالات الصراع والعنف نتيجة المطالب الاقتصادية والذي يتقاطع مع تحليل **جون بورتون(j.burton)** الذي يعتقد" أن اللجوء إلى السلوك العنيف أو النزاعي ناتج عن انخفاض العائدات الاقتصادية".[1] أي أن تحقيق الاكتفاء الاقتصادي وإشباع الحاجيات يحقق الأمن القومي للدولة

3-البعد االسياسي:

يهدف البعد السياسي للحفاظ على الكيان السياسي للدولة من خلال أمن السلطة السياسية و استقرارها و استقلال و ظائفها، وكذلك أمن الأفراد الذين يعيشون تحت حكم هذه السلطة، و بتحقيق الاستقرار السياسي الداخلي للدولة يتحقق معه الوحدة الوطنية و الأمن و احترام للحقوق والواجبات[2]، ويتكون البعد السياسي للدولة من شقين داخلي وخارجي

الداخلي: متعلق بالوحدة الوطنية وتماسك الجبهة الوطنية والتناسق ومعرفة كل جبهة لما لها وما عليها.

أما الخارجي: فيتعلق بدراسة سياسات الدول الكبرى والإقليمية ومطامعها في أراضي الدولة ومواردها ومدى تطابق مصالحها مع مصالح الدولة[3]، ويتجلى البعد السياسي للدولة في المحافظة على مصالحها العليا ورموزها وهوايتها الوطنية، وعدم السماح أو اللجوء لرعاية

---

[1] رفيق بن حصير، **الأمازيغية والأمن الهوياتي في شمال إفريقيا، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013/2012)، ص.38.

[2] سليم بوسكين،**مرجع سابق**، ص.26.

[3] عبد المعطي زكي، **" الأمن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد"**، في:

https ://www.eipss - eg.org,(25/03/2018)

[3] رفيق بن حصير، **مرجع سابق**، ص.37.

أجنبية أو العمل وفق قرارات غير وطنية، من أجل ضمان الاستقرار والمحافظة على أمنها القومي.[1]

4-البعد الاجتماعي:

يسعى هذا البعد إلى توفير الأمن للمواطنين والذي يزيد من شعورهم بالانتماء والولاء لدولتهم وسلطتهم السياسية، ويرمي هذا البعد لخلق علاقة بين المجتمع والسلطة السياسية، من خلال تحويل مطالب وحاجيات المجتمع والدعم إلى مؤسسات اتخاذ القرار والسلطة السياسية وتحويلها إلى مخرجات تصب في صالح المجتمع، ولها علاقة بالأمن القومي، حيث تلبي هذه البدائل والمخرجات المقترحة حاجات الأفراد وقد تؤدي هذه المخرجات إلى العنف في حالة عدم إشباع الحاجات الاجتماعية لهذا يجب العمل على الإقناع بذلك الحاجات أو توسيع مجالها لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع وتحقيق المساواة بين الأفراد واحترام اللغة والدين وكل ما يخص ثقافة وهوية المجتمع لكي يتحقق الاستقرار وعدم اللجوء إلى العنف.[2]

5-البعد الجيوبوليتيكي:

تحقق الدولة لأمنها القومي من خلال البعد الجيوبوليتيكي بقدرتها على استغلال معطياتها الجغرافية لتحقيق أهدافها كالموقع والمساحة وأقاليمها الطبيعية وتحديد علاقة المجتمع بالأرض ومدى محافظتها على ثرواتها الطبيعية ومساحتها وحدودها الذي يساعدها

في تطوير علاقاتها الاقتصادية والسياسية من خلال استغلالها لمنافذها ومستثمراتها و كدا

---

[1] زكريا حسين،"**الأمن القومي**"،في:

h**ttp://www.khayma.com/almoudaress tukafah ammkoumni.htm**.(27/03/2018**).**

[2] عبد الحق زغدار، **إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات العربية ومواقف جنوب المتوسط**، أطروحة دكتوراه غير منشورة(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، ص ص. 48 ،49.

الحرص على منع لأي تدخل أجنبي يهدد موقع الدولة وثرواتها.[1]

6-البعد البيئي:

يعتبر الأمن البيئي أساس يقوم عليه الأمن القومي، يضم ديناميكيات وتفاعلات تتم بين قاعدة الموارد الطبيعية والاجتماعية للدولة، وهو ضروري للدولة ولاستقرارها المحلي والإقليمي[2]، حيث أصبح ينظر إليه كمسعى للتحرر من التهديدات المتصاعدة التي أصبحت تخلفها الانتهاكات التي تطال البيئة وكذا استنزاف الموارد الطبيعية والثروات الحيوانية والنباتية التي تخل بالتوازن البيئي وبهذا على الدولة المحافظة على أمنها البيئي من أجل ضمان توازنها لأن البيئة هي المؤثر على أنشطته الدولة والمجتمع في حالة حدوث اختلال فإن ذلك يؤدي إلى صراعات بين الدول أن يكون قضية عالمية ليست خاصة بالدول فقط.[3]

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأمن القومي

تعددت الأطر النظرية في العلاقات الدولية التي تناولت مفهوم الأمن القومي وكيفية تطوره من جانب إلى جوانب متعددة بشقيها التقليدية والحديثة كالواقعية والليبرالية، مدرسة كوبنهاغن، البنائية.

1-المقاربة الواقعية:

أولا- الواقعية التقليدية:

تعتبر المقاربة الواقعية من أهم المقاربات التي فسرت الأمن القومي فحسبها هو قدرة

---

[1] عدنان صافي، **الجيوبوليتكا الجغرافيا، السياسة من النشأة إلى الحداثة** ،(عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1 ،2010)،ص.11.

[2] أسماء درغوم: **البعد البيئي في الأمن الإنساني مقاربة** ،مذكرة ماجستير غير منشورة،(جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2009/2008)، ص.61.

[3] أمينة دير،**أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة القرن الإفريقي**، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014/2013)، ص ص.25-27.

الدولة على الحفاظ على بقاءها واستقرارها في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى، والسؤال المطروح هنا كيف يتحقق الأمن في ظل نظام دولي فوضوي؟. وقد عبر الواقعيون في هذا الصدد أن النظام الدولي يتسم بالفوضى نتيجة لغياب سلطة مركزية وقانونية عليا لها القدرة على تسيير شؤون النظام الدولي والعلاقات بين الدول، حيث أنه على الدول أن تضمن أمنها واستقرارها بالاعتماد على قدرتها وقوتها من أجل البقاء والحفاظ على مصلحتها القومية أي أنها تسعى إلى تعظيم قوتها التي تعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق أمنها القومي[1]، حيث أعتبر **تيوسيدس(thusysides)** والواقعيون التقليديون أن القوة العسكرية هي قادرة على تحقيق جانبين ، جانب إثارة الصراع وجانب أخر هو تحقيق الأمن.[2]

- **ميزان القوى:** يرى الواقعيون أن ميزان القوى هو الأداة أو الوسيلة التي يتم من خلالها تنظيم الصراعات وتحقيق الاستقرار والأمن، وفي هذا الصدد**(R.neighbour) روبيرت نيغبور**" أن ميزان القوى هو الآلية السلمية لتحقيق العدل في العلاقات الدولية، وذلك بواسطة لعبة التوازنات، إذ عندما تتساوى القوة بين مجموعة من الدول يكون من المعتذر على إحداها أن تسعى للهيمنة على الأخرى" .أي أن ميزان القوى يحقق الأمن بين الدول التي لها نفس القدر من القوة، ويعمل نظام توازن القوى على الوظائف الأربعة التالية:

1- منع هيمنة دولة على حساب دولة أخرى.

2- الحفاظ على توازن النظام الدولي ومكوناته.

3- يعمل على الحفاظ على الاستقرار والأمن.

[1] محمد مجدان، **مرجع سابق**، ص.63.

[2] تيم دان وآخرون، **مرجع سابق**، ص.162.

4- يزيد من طول مدة السلام والأمن من خلال عملية الردع ضد المعتدي أو الطرف الذي يريد الإخلال بالتوازن.[1]

ثانيا- الواقعية الجديدة:

ترى الواقعية الجديدة أن فوضوية النظام الدولي تلزم الدول على انتهاج سلوك الاعتماد على الذات ويقول في هذا الصدد **كينت وولتز**" الوحدات في سعيها لتحقيق أهدافها والحفاظ على أمنها في الحالة الفوضوية عليها الاعتماد على الوسائل والإجراءات التي باستطاعتها تشكيلها ذاتيا"، وعلى الأرجح فإن كينت وولتز يقصد بأن الدول عليها الاعتماد على قدراتها وقوتها التي تقوم هي بتطويرها وزيادتها[2].

لدى الواقعية الجديدة اتجاهين واقعية هجومية وواقعية دفاعية، ولقد حاولت كل منهما إعطاء صورة حول الأمن وكيفية تحقيقه.

- **الواقعية الهجومية:**

رائدها **جون ميرشايمر (J.Marchaimare)** حيث يعتقد أن الدولة وفي سعيها لتحقيق بقاءها وأمنها تبحث عن القوة النسبية بدل المطلقة ففي ظل وجود الفوضى وتضارب للمصالح تجعل الدولة مستعدة لمواجهة أي تهديدات أمنية من قبل الدول الأعداء والدول التي تسعى لبسط هيمنتها أي أنه على كل دولة تنفيذ سياسات التي تضعف الأعداء وتزيد من قوتها النسبية وقدرتها مقارنة بالدول الأخرى، أي أن الدولة هنا تتبع سياسات هجومية من أجل ضمان بقاءها وأمنها القومي.

[1] محمد مجدان، **مرجع سابق**، ص ص.179 ،180.

[2] **المرجع نفسه**، ص.184.

➢ **الواقعية الدفاعية:**

من روادها **كينت وولتز(k.Weltz)** و**روبيرت جيرفر(r.jerVis)** حيث تعتبر أن المبادرة بالحرب سلوك غير عقلاني، وأن تحقيق الأمن يمكن أن يكون من خلال المؤسسات الأمنية مثل الأحلاف، والتي تفترض أن لهذه المؤسسات قدرة على توفير الأمن والتقليل من حدة المأزق الأمني وتوفير الأمن الدولي التي تشارك فيها هذه التحالفات، حيث أن الدولة حسب الواقعية الدفاعية تتخذ سلوك عقلاني يتسم بإتباع سياسات دفاعية، فهي تعظم من قوتها من أجل الدفاع والحفاظ على أمنها القومي.[1]

2-المقاربة الليبرالية:

تعتبر الليبرالية من أكثر نظريات العلاقات الدولية الماما لقيمة التعاون الدولي،حيث

ينظر إليه على أنه حالة طبيعية في العلاقات الدولية وإلى الصراعات والنزاعات خاصة المسلحة بأنها الاستثناء، وتعتقد بأن التعاون هو بديل للحرب وأن المؤسسة هي أهم الفاعلين[2]، وقد حاولت تفسير الأمن والسلم من خلال اهتماماتها بالقضايا الأمنية، ودعوتها إلى التعاون والاعتماد الدولي.

كما اهتمت بالنظام الداخلي للدول الذي يؤثر على سلوكها فهناك دول تميل بطبيعتها إلى التعاون والديمقراطية، ودول أخرى تسبب الصراعات والنزاعات مع بقية الدول، ومن ثم فإن النمط الأول من الدول هو الذي يحقق الأمن والتعاون. وتضع الدول ضمن حساباتها المسائل الاقتصادية والسياسية في تحقيق الأمن والسلم حيث أن الاعتماد المتبادل الاقتصادي بينها يجعل من غير المحتمل أن تقع حرب أو نزاع بين بعضها البعض، وبالتالي يحدث الاستقرار من خلال المحافظة وخلق نظام يسمح بحرية التبادل الاقتصادي

[1] عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمن للعلاقات الدولية**،(مصر:دار الكتاب الحديث،2011)، ص ص.93 ،94.

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**،(مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1 ،2005)، ص.54.

والتعاون الذي يؤدي بدوره إلى إشباع حاجات الدول وازدهارها والتي تميل بدورها إلى السلم ورغبتها في الأمن لأنها مشبعة اقتصاديا[1]، كما أنه في حالة زيادة تعرض الاعتماد المتبادل لصدمات الاقتصادية[*]، فإن المستوى الاقتصادي في أي دولة لا يتوقف عند الدول التي تعرضت له وإنما يحدث أيضا في البلدان المرتبطة معه في علاقات اقتصادية وتجارية، ويشير الاعتماد المتبادل إلى تأثيرات التبادلية بين دول أو فاعلين من دول مختلفة،[2] وتنقسم الليبرالية كمنظور إلى ثلاث فروع مهمة هي:

أولا- السلام الديمقراطي:

تقوم هذه النظرية على أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، أي للديمقراطية القدرة على تحقيق السلام والأمن وقد اقترنت هذه النظرية بكتابات **مايكل دويل** والتي أشار إليها **إيمانويل كانط** في مقاله المعنون" السلام الدائم لعام 1995 حيث يقول دويل أن: "التمثيل الديمقراطي والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود الوطنية، كل ذلك يفسر اتجاهات الميل نحو السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية"، أي أن **دويل(duil)** يرى أن فوائد الديمقراطية هي تحقيق الأمن وإن حدثت خلافات فهي تسعى إلى حلها عن طريق الوساطة والمفاوضات أو عبر أشكال أخرى للدبلوماسية السلمية.[3]

ثانيا- الأمن الجماعي:

يعتبر الأمن الجماعي كبديل للأمن القومي الذي نادى به الواقعيون، ويحدث من خلال إنشاء منظمات دولية تسعى إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين حيث؛ تقبل كل دولة في

---

[1] عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**،(مصر: دار الكتاب الحديث،2008)،ص ص.84 ،85.

[*] **الصدمات الاقتصادية**: لا يقصد بها التغيرات السلبية فقط وإنما التأثيرات الوافدة من الخارج ذات تأثير ايجابي بحيث تساعد على النمو الاقتصادي.

[2] أنور محمد فرج، **مرجع سابق**، ص.282.

[3] جون بيليس، ستيف سميت، **مرجع سابق** ، ص.429.

ظل هذا النظام بأن أمن أي دولة هو من شأن كل الأعضاء، وذلك من خلال الرد الجماعي على أي اعتداء ضد دولة من طرف الدول المشاركة في هذا النظام.[1]

ثالثا: الليبرالية الجديدة:

تعتبر الليبرالية الجديدة شكل من أشكال النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية ومن روادها **أكسلرود(Axelrod) وكيوهان(kyohane) وجوزيف ناي(J.Nay)**،وهي تركز على دور المؤسسات ولهذا تسمى بالليبرالية المؤسساتية، ويتحقق التعاون الدولي حسبها عندما تعدل الدول سلوكها ليلاءم التفضيلات الفعلية أو المتوقعة للدول الأخرى كما ترى أن التعاون ممكن في ظل الفوضى وانعدام القانون، حيث أن الدول كيان عقلاني مهمتها تحقيق مصلحتها وزيادة مكاسبها من خلال مشاركتها في التعاونات التي تحقق لها مكاسب ،وتطبق هذه الخاصية حسبها في المجال الاقتصادي، وأدت هذه الفوضوية إلى خوف الليبراليون من الغش والخداع في مجال التعاون مما جعل منه أمر صعب التحقيق لهذا سعت الليبرالية المؤسساتية لمعالجة هذا الخوف من خلال إيجاد نوع من الالتزام القانوني للاتفاقيات، وتقديم المعلومات حول أي مسائل نزاعية الأمر الذي شجع الدول على التعاون والذي يؤدي بدوره إلى الأمن والسلم بين الدول.[2]

3- مدرسة كوبنهاغن:

تعتبر مدرسة كوبنهاغن ورائدها **باري يوزان وأولي وايفر(buza and welfer)** من بين الإسهامات الجديدة في مجال الأمن حيث أنها قامت بتوسيع الأمن وتعميقه من قطاع إلى عدة قطاعات، وقد جاءت مدرسة كوبنهاغن بمفاهيم أمنية جديدة، قطاعات الأمن؛ الأمن المجتمعي؛ المأزق الأمني المجتمعي؛ المركب الأمني الإقليمي:

[1] عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص.88.

[2] تيم دان وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 195 ،196.

أولا - قطاعات الأمن:

لم يعد الأمن محصورا في الجانب العسكري بل تعداه إلي قطاعات أخرى مهمة بالنسبة لأمن الدولة وهي:

- ✓ **الأمن العسكري:** يعتبر من أهم قطاعات الدولة حيث بين من خلاله الدولة سياستها الدفاعية والهجومية من أجل مواجهة أي تهديد يمس بقاءها وسلامتها.
- ✓ **الأمن السياسي:** يتعلق بالاستقرار داخل الدولة وأنظمتها الحكومية.
- ✓ **الأمن المجتمعي:** يعني قدرة المجتمع عل الحفاظ على هويته وثقافته.
- ✓ **الأمن الاقتصادي:** يعبر عن مقدرة الدولة في الحصول على الموارد والأموال والأسواق للوصول إلي مستويات من الرفاهية.
- ✓ **الأمن البيئي:** ويتطلب مواجهة الأخطار والتهديدات التي تواجه البيئة كالتلوث نقص الموارد الطبيعية خاصة الطاقة والمياه.[1]
- ✓ **الأمن المجتمعي:** وقد ابتكره **باري يوزان(B.Buzun)** في كتابه" الشعب والدولة والخوف" ويعرفه على أنه" الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور للأنماط التقليدية اللغة الثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات". وبذلك يصبح المجتمع هو المعرض للتهديد ويرى **ولفر** أنه إذا كانت السيادة هي تمييز أمن الدولة فبالنسبة للأمن المجتمعي هي الهوية، وقد وجه بدوره هذا **لباري بوزان** حول قطاعات الأمن الخمسة لأمن الدولة، حيث قام بإعادة النظرية في سياق ازدواجية بين أمن الدولة والأمن المجتمعي باعتباره قطاع من أمن الدولة وأحد موضوعات الأمن[2]، ويوجد ترابط بين مستويات التحليل الثلاث، الأفراد، الدولة، النظام الدولي حيث أي أمن في مستوى يعتبر ضروريا لأمن المستوى الأخر. ولقد عبر عن ذلك **باري بوزان** قائلا:"

[1] سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص ص. 57 ،58.

[2] **المرجع نفسه** ، ص.55.

الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة"[1]، ومن هنا انتقل مفهوم الأمن من الأمن العسكري والاقتصادي إلى الأمن المجتمعي من خلال تغير مرجعية الأمن من أمن الدولة إلى أمن المجتمع، وتحدث حالة الأمن المجتمعي أو المأزق الأمني المجتمعي عند شعور المجموعات وإحساسهم أنهم مهددون في هوياتهم وثقافتهم.[2]

ثانيا - الأمننة:

ظهرت في أعمال **أولي وايفر(olè wafer)** وهي تعني إعطاء الصفة الأمنية على بعض القضايا دون أخرى، أي أن بعض القضايا أو الفواعل تعرضت لتهديدات أمنية بالرغم من أنها لم تكن كذلك من قبل، إذ تصبح المشكلة قضية أمنية عندما تقر السلطة بوجود تهديدات أمنية وهي نتاج خطاب سائد داخل المجتمع وفيه ننقل القضايا من السياسة العادية إلى السياسة الاستثنائية ؛أما نزع الأمنية فتشير إلى عودة القضايا المؤمنة من الحالة الاستثنائية إلى السياسة العادية. [3]

ثالثا - المركب الأمني الإقليمي:

طرحت فكرة المركب الأمني الإقليمي من طرف **باري يوزان** و**أولي وايفر** في كتاب الأقاليم والقوى، واعتبروا أن المستوى الإقليمي مستوى تحليلي بين الأمن الوطني والعالمي، وأن دراسة الأمن القومي لأي دولة لا يمكن أن يكون بمعزل عن السياق الإقليمي لها،[4] ويتحدد المركب الأمني الإقليمي عند وجود مستوى كبير من الترابط الأمني بين الوحدات التي تشكل هذا المركب، حيث يتأثر المستوى الإقليمي من خلال التفاعلات التي تحدث بين

---

[1] سيد أحمد، قوجيلي، **الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية**، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2011/2010)، ص.126.

[2] عادل زقاع،"المعظلة الامنية المجتمعية،" **دفاتر السياسة والقانون**، ع .15، جامعة باتنة، 2011، ص.107.

[3] سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية الجديدة مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن**، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1 ،2014)،ص ص .87 ،88.

[4] Barry buza and olè welfer, **regional and power of international security** , (new York: Cambridge umiversity,press,2003)p.45.

مستوى الدولة المحلي والمستوى العالمي أي أنه هذا الأمن الإقليمي هو مستوى ربط بين الأمن المحلي والعالمي ،وأمن الدولة يكون مرتبط في نطاق إقليمها الذي تؤثر وتتأثر به.

4- المقاربة البنائية:

ارتبط التصور البنائي بإسهامات **ألكسندر وندت (Alexandr wendt)**وهو أكثر من عبر عن مضامين النظرية البنائية خصوصا في دراسته الصادرة علم 1992" الفوضى هي ما تضعه الدول" وركزت المقاربة البنائية في دراسة الأمن على خاصيتين هما:

- ✓ علاقة الهوية بالمصلحة وكيف تدفع هذه العلاقة إلى تشكيل السلوكات الأمنية للفواعل.
- ✓ الفوضى هي ما تصنعه الدول كما قال **ألكسندر وندت** وهي ليست وصفا مسلما به لأنها نتيجة وليست سبب.[1]

فكل دولة لها هوية خاصة تشكل اجتماعيا عبر قيم وأفكار ومعايير مؤسساتية للبنية الاجتماعية التي تتفاعل فيها هذه الدول، حيث أشار وندت إلى أن تكوين الهوية في ظل فوضوية المجتمع الدولي تعني الحفاظ على الذات، ولهذا فإن الاختلاف في مفهوم الأمن في طريقة تحديد الذات بالأخر حيث أن الدول تسعى لخدمة حاجات الهوية الذاتية، بمعنى أن الأمن في النهاية له مدلول اجتماعي وهذا التصور يطلق عليه التداتانية الأمنية أي البحث في التفاعلات الاجتماعية لإدراك الحالة الأمنية.[2] وفي مجمل القول يتصور البنائيون الأمن كبناء اجتماعي كما يعتبرون، الهوية والقواعد والمعايير عناصر أساسية في الأمن ولهذا فإن الدول تسعى إلى الحفاظ على هويات مجتمعاتها والمحافظة على أفكارهم ومعتقداتهم وثقافتهم مما يضمن لها أمنها الدولاتي.

---

[1] خالد معمري جندلي،**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر** مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008/2007)، ص ص.117،118.

[2] سليم بوسكين، **مرجع سابق** ،ص ص.71 ،72.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق نستنتج أن:

الصراع يحدث عندما يختلف طرفان أو أكثر بحيث لا تلبي الموارد متطلبات كليهما،وله أشكال متعددة من بينها الصراع المائي،الذي يحدث نتيجة اختلاف دولتين أو أكثر حول مصادر المياه،ويرتبط الصراع في علاقة مع غيره من المفاهيم كالتوتر؛النزاع؛الأزمة ؛الحرب والتي تتداخل معه في مراحل تشكله إما قبل أو بعد حدوثه، كما تعددت المقاربات المفسرة له من بينها المقاربة الواقعية التي ترى فيه انه صراع من اجل البقاء و تعظيم القوة ،بالإضافة إلي المقاربات الاقتصادية كالليبرالية والماركسية التي ترى أن سبب الصراع ناتج عن عوامل اقتصادية، أما مقاربة الاحتياجات الإنسانية فتنظر إليه علا انه ناتج عن عدم إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، أما المقاربة الجيوبوليتكيه فتنظر له على انه ناتج عن عوامل جغرافية نتيجة لتوسع الدول.

أما الأمن القومي فهو يعبر عن الحفاظ على الدولة من أي تهديد والذي أصبح لا يركز على الجانب العسكري فقط بل أصبحت له مستويات متعددة تبدأ من امن الفرد حتى الأمن العالمي،وأبعاد مختلفة كالبعد الاقتصادي؛ السياسي؛ البيئي؛الاجتماعي؛وقد تعددت المقاربات المفسرة للأمن القومي بين التقليدية –الواقعية- التي تركز على الجانب العسكري والليبرالية الاقتصادي والجديدة التي أدت إلى ظهور إبعاد ومستويات جديدة للأمن كمدرسة كوبنهاغن والبنائية.

الفصل الثانـي :

مشكلة المياه في حوض النيل: الصراع واحتمالات التسوية

تمهيد:

يعتبر نهر النيل من بين أطول الأنهار في العالم، حيث أنه يشق طريقه من الجنوب إلى الشمال ليصب في البحر الأبيض المتوسط، ويغطي حوض نهر النيل إحدى عشر دولة افريقية منها من ينبع من أراضيها ومنها من يصب فيها، وقد اتسم الوضع القانوني لحوض النيل بوجود مجموعة من الاتفاقيات يعود أغلبها إلى الحقبة الاستعمارية والتي تحكمت في تقسيم المياه والعلاقات بين دول الحوض، وبعد حصول دول المنبع على استقلالها طالبت بإلغاء هذه الاتفاقيات مما أدى إلى حدوث صراعات واختلافات بين دول المنبع من جهة ودول المصب من جهة أخرى حول مشروعية هذه الاتفاقيات وما جاءت به، كل هذا جعل الصراع في المنطقة على أوجه حيث تسعى كل دولة من دول المنبع إلى تعظيم إيرادها المائي والاستفادة من نهر النيل في نشاطاتها المختلفة، من خلال مطالبتها بإعادة تقسيم المياه والقيام بإلغاء شرط الإخطار المسبق عند قيامها بالمشاريع من قبل دول المصب، وفي ظل غياب إطار تعاوني واتفاقية بين دول حوض النيل تنظم الانتفاع بمياه النيل يبقى الصراع قائما رغم الجهود المبذولة من اجل الوصول إلى وفاق مائي في منطقة حوض النيل. وعليه سنتناول في هذا الفصل مبحثين رئيسيين، بحيث تتناول في المبحث الأول الأهمية الجيوسياسية لمنطقة حوض النيل، أما المبحث الثاني فخصصناه إلى واقع إشكالية الصراع المائي في حوض النيل.

المبحث الأول : الأهمية الجيوسياسية لمنطقة حوض النيل

يحتل النيل أهمية بالغة في وسط وشرق إفريقيا، والذي ينبع من منابع الهضبة الأثيوبية ومن منابع الهضبة الاستوائية والذي يتميز بخاصية جريان مياهه من الشمال إلى الجنوب ، وتتفرع عن منابع النيل مجموعة من الأنهار التي تشكل روافده والتي يلتقي من خلالها النيل الأبيض مع النيل الأزرق في الخرطوم مشكلا النيل الرئيسي، والذي يمر من منبعه إلى مصبه بإحدى عشرة دولة افريقية.

المطلب الأول : الموقع الجغرافي لحوض النيل والظروف المناخية

يمتد حوض نهر النيل من شرق ووسط شرق القارة الإفريقية حتى شمال شرق القارة يقع فوق خط عرض 35 درجة ويعتبر من بين أطول الأنهار في العالم بطول يقدر ب6690كم، يغطي ما يقارب 10% من مساحة القارة الإفريقية أي ما يعادل 3.1 مليون كم^2 وتشرك في حوض نهر النيل إحدى عشر دولة_ بورندي؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ مصر ؛ اريتريا؛ غينيا؛ أثيوبيا؛ رواندا؛ السودان؛ جنوب السودان؛ تنزانيا؛ أوغندا_ يتميز بتعقيده سبب حجمه وتنوع مناخه والتصاميم الجغرافية التي يتدفق عبرها،[1] حيث تمثل المدن الحضارية 1% من مساحة الحوض و2% للغابات و3% للأراضي المغمورة بالمياه العذبة و3% يستغله مجرى النهر وروافده و10% للزراعات المطرية و30%، لصحاري و42% لأراضي الحشائش والمراعي الطبيعية سواء السفانا القصيرة الخاصة برعي الحيوانات اللاحمة _أبقار_أو السفانا الطويلة لحيوانات الغابات المفترسة والعشبية- اسودا نمورا غزلان_[2]انظر خريطة رقم(01)-

[1] Bakenza zeiden ,"water conflits in the Nile River basin : impacts on egypt water resource management and roud mark " **,in https://www.reseaschget.net/pullication /281320402_water conflicts_in_the_nile river, pdf.**

[2] نادر نور الدين محمد، **موارد دول حوض النيل المائية والأرضية**، (قطر: مركز الجزيرة لدراسات، ط1، 2011)، ص. 21.

الخريطة رقم(01):حوض نهر النيل

المصدر:**https://www.marefa.org**

ويخترق نهر النيل خمسة أقاليم مناخية وهي :

1- الإقليم الاستوائي: ويتمثل في الهضبة الاستوائية.

2- بحر الإقليم شبه الاستوائي في حوض بحر الجبل والغزال.

3- المناخ المداري السوداني في وسط وغرب السودان.

4- المناخ الموسمي في هضبة الحبشة.

5- مناخ شبه البحر المتوسط في الشمال.[1]

[1] أسامة عبد الرحمن ، **نهر النيل أطماع وصراعات وحلول مقترحة**، (السعودية: دار زهور المعرفة والبركة، ط1، 2012)، ص.20.

ويتباين المناخ في منطقة حوض النيل فهو مابين الجاف والشحيح وشتوي الأمطار في الشمال على مصر من نوفمبر إلى مارس وحار وجاف ومعدوم والأمطار على جنوب مصر وشمال السودان وتعتبر مصر من أكبر دول حوض النيل جفافا لاحتوائها على الأراضي الصحراوية والسلاسل الجبلية والتي لا تتجاوز 120مم على السواحل الشمالية ثم تنعدم تماما على جنوب مصر ويلي مصر في الجفاف شمال السودان ،أما جنوب السودان والهضبة الإثيوبية و البحيرات الاستوائية فتميز بمناخ رطب وغزير الأمطار صيفا، وتعد شهور فيفري ومارس و أفريل هي شهور الجفاف على هذه المنابع، وتبلغ درجة حرارة منابع النيل 27 درجة و رطوبة تصل إلى 80% ،وتصل معدلات الهطول على منابع الحوض صيفا بمتوسط 500مم على وسط وشرق السودان، واريتريا وتصل إلى أقصى معدلاتها على الهضاب الأثيوبية ومنطقة البحرات الاستوائية العظمى بمتوسط عام 1270 مم/سنة وتتجاوز حتى 2000مم/سنة في معظم الأحيان على كلا المنبعين ومعها جنوب السودان كحوض ثالث لنهر النيل[1]، كما يوضحها الجدول رقم (01) :

الجدول رقم (01) : معدلات الهطول على دول ومنابع حوض النيل

الدولة	أقل معدل هطول مم	أعلى معدل هطول مم	متوسط الهطول السنوي
إثيوبيا	205	2010	1125
اريتريا	240	665	520
السودان	00	1610	500
الكونغو	875	1915	1245
أوغندا	395	2060	1140
بورندي	895	1570	1110
تنزانيا	625	1630	1115

[1] مي عبد العظيم محمد الصالح، **جغرافية حوض النيل**،(مصر: جامعة الزعيم الأزهري، 2014)، ص ص .26 ،27.

رواندا	840	1935	1105
تنزانيا	505	1790	1260
مصر	00	120	15

المصدر : نادر نور الدين، مرجع سابق، ص.51

وتجدر الإشارة أن حوض النيل وروافده تفقد نتيجة عمليات التبخر كميات هائلة من المياه تصل نسبة الفاقد في كل أنحاء الحوض إلى حوالي 60% في جنوب السودان في منطقة المستنقعات والتي توجد بها سدود، وعند وصوله إلى أسوان في بحيرة ناصر والنوبة يفقد النيل الرئيسي حوالي 10مليار م^3 من المياه أي ما يعادل 12.5% من مياه النيل.[1]

المطلب الثاني: منابع وروافد نهر النيل

تتكون منابع نهر النيل من منبعين رئيسين يستجمع النيل مياهه منها وهي الهضبة الأثيوبية وهضبة البحيرات الاستوائية، وتتسم هذه المنابع بوقوعها على هضاب ترتفع على مستوى سطح البحر وبالتالي فان المياه تجري في اتجاه انحدار نحو البحر الأبيض المتوسط، وتعتبر الهضبة الأثيوبية أهم منابع الحوض حيث أنها تمده بحوالي 85% عند مدينة أسوان في مصر، أما هضبة البحيرات الاستوائية فتساهم في حوض النيل بمتوسط إيراد سنوي يبلغ 12 مليار م^3، ويعتبر من أهم المصادر انتظاما في إمداد النيل بمياهه على مدار السنة ويبلغ إيرادها في المصب حوالي 15%.[2] - أنظر الخريطة رقم (2)-

[1] السيد البشري، **مشكلة المياه وأثرها على الأمن القومي العربي**، (السعودية:جامعة الملك سعود، 1998)، ص ص.19،20.

[2] السيد فليفل ،"الأزمة المائية في حوض النيل المسيرة والمغير"، **قراءات افريقية**، ع.6 (سبتمبر 2010)، ص.48.

الخريطة رقم (2) : منابع نهر النيل ومجراه من المنبع إلى المصب

المصدر :.https://www .marefa .org

1-منابع الهضبة الأثيوبية :

تعتبر الهضبة الأثيوبية من المنابع التي تمد النيل بقرابة 84مليار متر مكعب سنويا، أي ما يعادل 85% من مياهه، حيث تأتي من جهة الشرق ولها ثلاث روافد أساسية هي : نهر السوباط، والنيل والأزرق ونهر عبطرة.[1]

[1] زكي البحيري، **مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة**،(مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2017)، ص.61.

أولا- نهر السوباط :

"يتشكل نهر السوباط من اتحاد رافدي هما نهر البارو ونهر البايبور ويعتبر نهر البارو الرافد الأكبر لسوباط والذي ينحدر من خلال ممرات ضيقة وعميقة باتجاه المنحدر إلى النهر، بينما يمر نهر البايبور من خلال أخاديد أعرض من هضبة الأباسين في شمال منحدر الهضبة ولكن بانحدار أقل كثيرا من انحدار نهر البارو"[1]، وعند التقائهما يتشكل نهر السوباط وتقدر مساحة حوض نهر السوباط بنحو 187 ألف كيلومتر مربع منها 41 ألف كيلومتر مربع تشكل حوض نهر البارو، و109 ألاف كيلو متر مربع تشكل حوض نهر البايبور و37 ألف كيلو متر مربع تشكل نهر السوباط الرئيسي،[2] ولا يتجاوز عرض السوباط حوالي 100 متر فقط ويزود نهر النيل بحوالي 13 مليار متر مكعب سنويا أي ما يعادل 12%، ويلتقي مع النيل الأبيض بعد مسيرة 250 كيلومتر من نقطة التقاء النهرين[3].

ثانيا- النيل الأزرق:

يبلغ طوله حوالي 1520 كلم، وتعتبر بحيرة تانا المنبع الرئيسي للنيل الأزرق والتي تعد من اكبر البحيرات في الهضبة الأثيوبية ،يبلغ ارتفاعها على مستوى سطح الأرض بحوالي 200 متر وتبلغ مساحتها 3640، ويوجد لدى النيل الأزرق روافد أخرى تنبع من الجهة الشمالية الغربية للهضبة الأثيوبية كنهر الدندر ونهر الزهد، وينحدر النيل الأزرق من بحيرة تانا وحتى الخرطوم وهو يزود نهر النيل بحوالي 57 مليار متر مكعب، ويصل المعدل السنوي للأمطار فيه 1400 مليمتر، أما ارتفاعه يبلغ في أعلى نقطة 1845 متر فوق مستوى سطح البحر يلتقي مع النيل الأبيض في الخرطوم مكونا معه نهر النيل الرئيسي[4].

---

[1] نادر نور الدين، **مرجع سابق**، ص40.

[2] محمد صادق إسماعيل، **المياه العربية وحروب المستقبل**،(مصر: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص.77.

[3] زكي البحيري، **مرجع سابق**، ص.61.

[4] وعد الله حسين ياسين الحمداني، **نهر النيل وتأثيره على الأمن القومي العربي**، (مصر: المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2014)، ص، 19 ،20.

ثالثا- نهر عبطرة:

يبلغ طول نهر عبطرة حوالي 880 كلم، ويمد النيل بما يتراوح بين 12 و13 مليار متر مكعب من المياه، ويصب في نهر النيل على بعد 320 كلم من مدينة الخرطوم، يتغذى بعدد من الروافد، التي تنزل أمطارها على الجوانب الشمالية للمرتفعات الأثيوبية كبحر السلام ونهر ستنيت ،يتشابه نظامه المناخي مع نظام حوض النيل الأزرق وبعده الرافد الأخير لنهر النيل من الهضبة الأثيوبية[1]. ويزداد تصريف نهر عبطرة من نهر جويلية حتى يصل إلى الذروة خلال شهر أوت وسبتمبر، والذي يبدأ بعدها بالتناقص حتى شهر ديسمبر ثم يسوده الجفاف من شهر جانفي حتى شهر ماي من كل عام.[2]

2_ منابع الهضبة الاستوائية:

تقع المنابع الاستوائية في هضبة البحيرات الاستوائية في وسط وشرق إفريقيا، وتضم المنطقة مجموعة من البحيرات- فيكتوريا؛ كيوجا؛ جورج؛ ادوارد وألبرت- وتتميز منطقة البحيرات الاستوائية بغزارة الأمطار طوال السنة خاصة في فترة فيفري إلى ماي ومن أكتوبر إلى ديسمبر، حيث تمد نهر النيل، بما يقارب 14% من المياه[3].

أولا- بحيرة فيكتوريا:

تعتبر بحيرة فيكتوريا من اكبر البحيرات في إفريقيا، وتبلغ مساحتها حوالي 68 ألف كيلو متر مربع وارتفاع فوق سطح البحر يصل حتى 1130 متر، تعرف تساقط للأمطار على مدار السنة، وهي مستودع لنيل فيكتوريا والذي يخرج من الجزء الشمالي للبحيرة[4] في الأراضي الأوغندية بطول يقدر ب130 كيلو متر مربع وعرضه حوالي

[1] زكي لبحيري، **مرجع سابق**، ص.63.

[2] محمد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**،ص ص. 77،78.

[3] زكي البحيري، **مرجع سابق**، ص.57.

[4] محمد محي الدين رزق، **إفريقيا وحوض النيل**، (مصر: مطبعة عطايا باب الخلق، ط2 ،1934)، ص. 115.

300-600 متر، لها روافد أهمها نهر كاجبرا الذي يعتبر الرافد الأهم للمياه بطول يقدر بحوالي 835 كم والذي يزود البحيرة ويغذيها بما يتراوح 140-600 متر مكعب من المياه في الثانية الواحدة[1].

ثانيا - بحيرة كيوجا:

تقع هذه البحيرة في الأراضي الأوغندية، تبلغ مساحتها الكلية حوالي 6270 ويتراوح عمقها بين 3 الى7 أمتار وتصل كمية هطول الأمطار بما الى1300مم/سنة، وعلى الرغم من المساحة الكبيرة للبحيرة إلا أن مياهها تستنزف من قبل النباتات الموجودة بها مما يستدعي تعاون من قبل دول الحوض خاصة مصر؛ أوغندا والسودان لترويض الفاقد من المياه العذبة في البحيرة،[2] ويبلغ مجموع ما يصل إلى البحيرة من المياه حوالي 118 مليار متر مكعب، يتبخر من سطح البحيرة حوالي 84.5 مليار متر مكعب، وبهذا فان إيراد البحيرة الصافي سنويا يبلغ 33.5 مليار متر مكعب.[3]

ثالثا -بحيرة ألبرت :

تبلغ مساحة البحيرة حوالي 5300 كيلو متر مربع وترتفع بحوالي 617 كلم عن سطح البحر، ويصل عمق المياه بها حوالي 50 مترا وتعتبر بحيرة ألبرت المنبع الأساسي لنهر النيل الأبيض والمعروف بنيل ألبرت والذي يتحول إلى بحر الجبل بعد دخوله السودان، كما يعتبر نهر السملكي المغذي الأساسي لهذه البحيرة والذي يأتي من دولة الكونغو في شقها الجنوبي الغربي ويربط نهر السملكي بين بحيرتي أدوارد وألبرت عبر مسافة تقدر ب 250 كلم داخل الكونغو وقد يصل عرضه إلى 150 متر وينخفض خلال فترة الجفاف إلى 50 متر وعمق 3 متر أثناء الجفاف و5 أمتار أثناء الفيضانات.[4]

---

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق**،ص.58.

[2] مي عبد العظيم محمد الصالح، **مرجع سابق**، ص.15.

[3] محمد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**، ص.68.

[4] أسامة عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص.60.

رابعا - بحيرة إدوارد:

تبلغ مساحة بحيرة إدوارد حوالي 210 كلم مربع، وترتفع على سطح الأرض بمقدار 913 متر[1]، تقع غرب وادي الرفت تتبع منها انهار صغيرة وترتبط مع بحيرة ألبرت وجورج عبر نهر السملكي وقناة خازينجا.[2]

خامسا - بحيرة جورج:

تبلغ مساحة بحيرة جورج حوالي 2200 كلم مربع ويصل ارتفاعها إلى حوالي 915 متر، ينبع منها أنهار صغيرة ويعد رافد ميوكو أهم روافد هذه البحيرة وأكبرها والذي يظهر عادة أثناء الفيضانات ويختفي باختفائها وتلتقي بحيرة جورج مع بحيرة ادوارد عبر نهر السملكي مشكلة منبعا لنهر النيل.[3]

سادسا - النيل الأبيض:

يبلغ طول النيل الأبيض حوالي 844 كلم، يبلغ ارتفاعه في أعلى نقطة يمر بها فوق مستوى سطح البحر 270 متر، ويصل معدل التصريف السنوي لنهر عند الحدود السودانية 32 مليار متر مربع والذي يفقد نصفها بمجرد دخوله مستنقعات بحر الجبل[4]، يتفرع منه عند بلدة شامي في السودان من ناحية الشرق بحر الرزاق، ثم يعود ويلتقي ببحر الجيل محملا معه ما تبقى من مياه المنابع الاستوائية مع بحر السوباط الذي ينبع من الهضبة الأثيوبية، حيث يشكلان معا مجرى النيل الأبيض الذي يتجه شمالا نحو الخرطوم.[5]

---

[1] محمد محي الدين رزق، **مرجع سابق**،ص. 116.

[2] نادر محمد نور الدين، **مرجع سابق**، ص.31.

[3] مي عبد العظيم محمد الصالح، **مرجع سابق**، ص.16.

[4] وعد الله حسين ياسين الحمداني، **مرجع سابق**، ص.18.

[5] أسامة عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص.60.

سابعا- بحر الجبل ومنابع جنوب السودان:

يخرج النيل الأبيض من بحيرة ألبرت في اتجاه الشمال ويدخل الأراضي السودانية فيتحول إلى بحر الجبل على امتداد 225 كلم من مدخل النهر جنوب السودان، حيث يشكل مساحات كبيرة في الاتجاهين الشرقي والغربي بسبب انعدام الانحدار، وينظم بحر الرزاق الذي يبلغ طوله من بحيرة نو وحتى النيل الأبيض 80 كلم مع بحر الجبل شمال مدينة بور، ثم ينظم إليهم كذلك بحر الغزال وبحر العرب عند بحيرة نو والذي يبدأ بظهور أول مجرى للنيل الأبيض بمدينة تسيل وبحيرة نو[1]، ويقدر الهطول المطري على الحدود الجنوبية للحوض الغزال 1300 مليمتر/العام، تقل تدريجيا كلما اتجهنا نحو الشمال لتصل إلى 30 مليمتر، ويقدر المتوسط العام للحوض بنحو 900 مليمتر/العام، وعلى الرغم من أن الهطول المطري على حوض الغزال يعادل الهطول المطري على هضبة البحيرات الاستوائية وأيضا الهطول المطري على حوض النيل في المرتفعات الأثيوبية، إلا أن المساهمة في تغذية الحوض تكاد تكون معدومة نتيجة الانتشار الواسع للمياه في المناطق التي توجد بها مستنقعات حيث تفقد بالكامل في عملية التبخر أو التسرب والتي تصل إلى 2000 ملليمتر/العام.[2]

3-النيل الموحد:

يبدأ النيل الموحد عند التقاء النيل الأبيض القادم من البحيرات الاستوائية مع النيل الأزرق القادم من الهضبة الأثيوبية في مدينة الخرطوم السودانية، حيث يبدأ سريانه نحو الشمال بطول حوالي 1885 كم حتى يصل إلى مدينة أسوان بمصر ثم يتجه إلى قناطر الدلتا ويصب في البحر المتوسط.[3] ويتأثر الإيراد الطبيعي لنهر النيل عند أسوان بالهطول

[1] نادر نور الدين محمد، **مرجع سابق**، ص.34.

[2] محمد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**، ص.75.

[3] Daniel abede, Egypt, Ethiopia and the Nile , the ecomic of international water low(university of Chicago,2014) p,30.in:

https://www.chicago nloud.chicago.edu/cigi/view content.cgi.pdf.(25/03/2018).

المطري على منابعه خاصة الهضبة الأثيوبية، ذلك لان أي زيادة في كمية الهطول تزيد من الإيراد الطبيعي لنهر عند أسوان، وأي نقص طفيف في الهطول المطري يؤثر كذلك بخفض الإيراد الطبيعي لنهر عند أسوان، خصوصا إذا تعلق هذا النقص بالهضبة الأثيوبية والتي تساهم ب 85% من إيراد المياه في نهر النيل.[1]- انظر الجدول رقم (02) -

الجدول رقم (02) : مساهمة الأنهار الرئيسية في مجرى نهر النيل

منطقة المصدر	النهر	كمية المياه بمليارات الأمطار المربعة	نسبة مساهمة كل نهر
أثيوبيا	النيل الأزرق	49.5	%57.7
شرق إفريقيا	بحر الجبل	13	%15.5
أثيوبيا	عبطرة	11.5	%13.7
أثيوبيا	السوباط	11	%13.7
الإجمالي		84	%100

المصدر: محمد الصادق إسماعيل، مرجع سابق، ص.83.

المطلب الثالث : دول حوض النيل

يطلق مسمى دول حوض النيل على إحدى عشر دولة افريقية يمر بها نهر النيل سواء تلك التي توجد أراضيها على منابع نهر النيل أو تلك الدول التي تجري أراضيها مياه النيل وهده الدول هي –رواندا؛ بورندي؛ تنزانيا؛ كينيا؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية؛أثيوبيا ؛اريتريا؛ السودان؛ جنوب السودان؛ مصر، أوغندا.[2] - انظر الخريطة رقم(03)-

[1] محمد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**، ص ص. 82 ،83.

[2] وعدا لله حسين ياسين الحمداني، **مرجع سابق**، ص. 15.

الخريطة رقم(03) : دول حوض النيل

المصدر:www.sasapast.com

وتجدر الإشارة إلى اختلاف مساحة كل دولة ونسبة مساهمتها في مساحة -كما يبينها الجدول رقم (03)-

الجدول رقم (03): مساهمة دول حوض النيل في مساحة حوض النيل.

الدولة	المساحة الكلية كلم2	المساحة الواقعة في حوض النيل كلم2	النسبة المئوية من مساحة الحوض %	مساحة الحوض % من مساحة الدولة
أثيوبيا	1.100.011	365.117	11.7	33.2
اريتريا	121.890	24.921	0.8	20.4
السودان	2.505.810	1.9785.06	63.6	97
الكونغو	2.334.860	22.143	0.7	0.9

أوغندا	235.880	2.31.366	7.4	98.1
بورندي	27.834	132.60	0.4	47.6
تنزانيا	945.090	84.200	2.7	8.9
كينيا	580.370	46.229	1.5	80
مصر	1.001.450	326.751	10.5	32.3

المصدر: نادر نور الدين محمد، مرجع سابق، ص.59

1- خصائص دول حوض النيل:

تتشارك دول حوض النيل في مجموعة من الخصائص السكانية، الاقتصادية، السياسية وسنحاول دراسة كل واحدة على حدا:

أولا- السكان:

يبلغ عدد سكان دول حوض النيل طبقا لإحصائيات 2008 نحو 375.8 مليون نسمة بمعدل نمو سكاني يمثل النسبة الأعلى في العالم و يتراوح بين 2 إلى 3% مقارنة بالمعدل العالمي الذي يتراوح بين 1 إلى 2 %سنويا ونتيجة لهذا المعدل يرجح أن يتضاعف عدد السكان في دول حوض النيل في عام 2025 إلى 568.5 مليون نسمة.[1] - أنظر الجدول رقم(04)-

الجدول رقم (04): دول حوض النيل: السكان ومستوى الدخل.

الدولة/العام	1959	2008	2025	متوسط نصيب الفرد بالدولار 2008
مصر	25.5	81.7	95.9	1800
أثيوبيا	27.5	82.5	141.4	70

[1] نادر نور الدين محمد، **مرجع سابق**، ص.21.

اريتريا	1.4	5.5	7.6	300
كينيا	7.9	38.2	47.4	770
أوغندا	6.5	31.4	44.6	320
تنزانيا	10.1	40.2	58.6	440
بورندي	2.2	5.5	13.8	140
رواندا	2.6	10.2	12.8	410
الكونغو	13.9	6.5	96.6	150
المجموع	108.4	402.5	576	-

المصدر : إبراهيم النور" أثيوبيا أصل الأزمة ومفتاح الحل"، **أفاق المستقبل**، ع.6(أوت 2010)، ص.20.

ثانيا - الاقتصاد :

تتميز اقتصاديات دول حوض النيل بالضعف من حيث احتلت دول حوض النيل مكانة متأخرة في معظم المؤشرات الاقتصادية الدولية، حيث صنفت سبع دول ضمن قائمة 36 دولة في العالم التي تعاني من أزمة الغذاء وهي- اريتريا؛ بورندي؛ الكونغو الديمقراطية؛ أثيوبيا؛ كينيا؛ السودان وأوغندا- وهذا حسب منظمة الأغذية والزراعة التي أرجعت ذلك إلى نشوب الحروب الأهلية في الكونغو الديمقراطية وبوروندي وكينيا إلى جانب انعدام الأمن بأجزاء من أثيوبيا، وخلال سنة 2008 بلغ الناتج المحلي لدول حوض النيل 336.6 مليار.دولار، والذي احتل نسبة0.6% من إجمالي الناتج الدولي البالغ 6.01ترليون دولار، حيث تصدرت مصر دول حوض النيل بناتج 162.8مليار دولار، تليها السودان ب58.4مليار دولار وكينيا.34.5مليار دولار، أثيوبيا 62.5 مليار دولار وأتت بورندي في المرتبة العاشرة في دول حوض النيل بنتائج 16.2 مليار دولار، وقد مثلت مصر المركز الخمسين والسودان المركز الرابع والستين وكينيا79 وأُثيوبيا86 وبورندي 164 من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بدول العالم، ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

800دولار في أثيوبيا و1600في كينيا و400دولارفي بورندي وحققت مصر أعلى نسبة لكنها تبقى في الموقع 135 عالميا والسودان184 وأثيوبيا217 وجاءت الكونغو في المركز قبل الأخير في العالم وقد سجلت معدلات الفقر حسب مؤشر 1.25دولار يومي كخط للفقر في دول حوض النيل حيث قدرت في مصر بحوالي 20% في سنة 2005 و39% في أثيوبيا و40% في السودان حسب بيانات 2004 و 68% في بورندي حسب بيانات 2002، وتفتقر دول حوض النيل إلى بني أساسية لنقل المياه إلى مواطنها، باستثناء مصر التي استطاعت أن توفر إمدادات المياه بصورة دائمة لمواظبتها[1]، وتعكس كل هذه الأوضاع أن حوض النيل غني بموارده المائية.وفقير بموارده الاقتصادية. كما أن دول حوض النيل تعاني من التلوث ودورات الجفاف وزيادة السكان مما جعلها تعيش ضغوطا اقتصادية خاصة في المجال الزراعي الذي يعتبر أهم قطاعات الاقتصاد بدول حوض النيل من اجل توفير الاحتياجات المتزايدة .

ثالثا - الوضع السياسي لدول حوض النيل:

تعتبر دول حوض النيل دول حديثة الاستقلال، حيث أعلنت معظمها عن استقلالها بعد خمسينات القرن الماضي، وبالرغم من ذلك فانه لا توجد دولة من دول حوض النيل لم تتعرض لصراعات دموية نجمت عن تداخل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية نذكر منها ما يلي :

- يتميز سكان هذه الدول بتنوع العرقيات و الاثنيات كما أنهم مقسمون على أكثر من دولة مما يؤدي ببعضهم إلى طلب الانفصال أو معارضة السلطة .
- تعاني دول حوض النيل من افتقار شرعية أنظمتها الحاكمة وعدم المساواة في الحقوق والواجبات.

[1] خليل خير الله، **مرجع سابق** ، ص ص. 30-32.

- غنى دول حوض النيل بالثروات مما يؤدي إلى صراع عليها خاصة في ظل وجود تفاقم في أزمة التوزيع[*].
- الانفلات الأمني وعدم احترام القوانين أدى إلى عدم الاستقرار داخل هده الدول.
- التنافس بين دول حوض النيل على مياه النيل والذي يعتبر من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى الصراع وربما إلي حروب مستقبلية بين دول حوض النيل .
- مشكل التدخلات الأجنبية مثل عملية تدعم السدود في دول حوض النيل خاصة أثيوبيا.[1]

كل هذه العوامل وأخرى جعلت دول حوض النيل تعاني من ضعف في الأوضاع السياسية.

2- موارد واستخدامات دول حوض النيل:

تعتبر دولتي مصر والسودان أكثر الدول استفادة من حوض النيل حيث تقدر نسبة استفادتها ب 90% في مقابل10% لجميع دول الحوض، وهذا راجع لوجود وفرة لدى دول المنابع من الأمطار والمياه الجوفية والمتجددة بما يكفي حاجياتها ويلبي طلباتها، في حين نجد أن مصر ليس لها مورد إلا مياه النهر نتيجة انعدام الأمطار وتوفرها على الصحاري التي تحيط بمساحتها الزراعية.[2]- أنظر الجدول رقم5-

---

[*] تظهر **أزمة التوزيع** عندما يكون هناك سوء توزيع للموارد القومية في الدولة وعدم وجود مساواة وعدالة فعندما تسيطر القلة على معظم الموارد يقع عبأ الحرمان على الأكثرية الفاعلة داخل المجتمع.

[1] نورا ماهر، "توازن الضعف وإمكانية محدودة للحرب في حوض النيل"، **السياسة الدولية**،ع.197(جانفي 2013)، ص ص،5، 6.

[2] مي عبد العظيم محمد االصالح، **مرجع سابق**، ص.35.

الجدول رقم (5): موارد نهر النيل في دول حوض النيل لسنة 2013.

الدول	السكان بالملايين	الموارد المائية المتاحة(مليار متر مكعب)			
		مياه النيل	%من مجموع دول النيل	مجموع الموارد المائية للبلد	% من إجمالي البلد
بورندي	10.6	12.54	0.73	20.01	37.33
رواندا	11.80	13.30	0.78	20.30	37.48
تنزانيا	49.34	92.27	5.40	122.24	24.54
غينيا	44.40	30.20	1.77	33.7	10.39
الكونغو	67.51	12.82	75.46	1324.00	3.17
أوغندا	37.55	60.10	3.52	89.10	32.55
أثيوبيا	94.10	1.20	7.02	140	14.29
اريتريا	6.3	7.26	0.42	7.76	6.44
السودان	37.96	35.80	2.09	38.80	7.73
مصر	82.10	55.50	3.25	57.80	3.98
المجموع	441.16	1708.97	100	1853.74	-

المصدر: nagwaM.el-agruody and other, (the water criss with Nile basin countries and its impact on the water Security of egypt), **chem Tech reachrch** ,v.8n.5,2016 ,p.103.

وتختلف نسبة استخدام المياه في أنشطة دول حوض النيل حيث يعتبر القطاع الزراعي من اكبر القطاعات التي تستعمل فيها المياه في جميع دول حوض النيل حيث تصل نسبة

استخدامها إلى 99% في معظم دول حوض النيل أما النسبة المتبقية فتستعمل للاستخدام المنزلي والمحلي وكذا قطاع الصناعة.[1]-كما يوضحه الجدول رقم 06-

الجدول رقم(6): نسب استخدامات المياه في الأنشطة المختلفة لدول حوض النيل في سنة 2005.

	النسبة المئوية لاستخدامات المياه في عام 2005		
	الزارعة	منزلي ومحليات	صناعة
بورندي	64	36	00
الكونغو	23	61	16
مصر	82	8	10
اريتريا	92	4	4
أثيوبيا	86	11	3
كينيا	76	20	4
رواندا	94	5	2
السودان	94	4	1
تنزانيا	89	9	2
أوغندا	60	32	8

المصدر: نادر نور الدين محمد، مرجع سابق، ص.54.

ويمكن التعرف على موارد واستخدامات المياه في كل دولة من دول حوض النيل كما يلي:

أولا- أوغندا:

تعتبر أوغندا من دول منابع نهر النيل حيث يقع الجزء الأكبر من حوض النيل داخل حدودها، والتي تبدأ منها منابع النيل الاستوائية لذلك فان حوالي 13% من إيراد مياه النيل

[1] مي عبد العظيم محمد الصالح، **مرجع سابق**، ص.29.

السنوي تأتي من هذه المنطقة في أوغندا والتي تقدر بحوالي 36 مليار متر مكعب سنويا.[1] ويقدر نصيب الفرد من المياه حوالي 2472م3/سنة، ويستهلك القطاع الزراعي حوالي 120 مليون م3/سنة والصناعي 15.3%، والاستخدام المنزلي والمحليات حوالي 49.7%[2].

ثانيا -أثيوبيا:

تشكل الموارد المائية الواردة من أثيوبيا 85% من إجمالي إيرادات حوض النيل، حيث تعرف سقوط للأمطار على مدار السنة، وتتمتع أثيوبيا بوفرة المياه المتجددة تصل إلى حوالي 1500 مليار م3/السنة، حيث تستمد مواردها من الأنهار والأمطار والمياه الجوفية.[3] -أنظر الجدول رقم 7-

الجدول رقم (7):الأنهار في إثيوبيا.

اسم النهر	طوله بالكلم	داخل أثيوبيا	خارج أثيوبيا
اباي	1450	800	650
البابيور	220	220	-
أواش	1200	1200	-
باروا	277	277	-
مريب	440	440	-
أموا	760	760	-
تيكيزي	603	608	-

المصدر: محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص.61 .

[1] وعد الله حسين ياسين،الحمداني، **مرجع سابق**، ص.23.

[2] نادر نور الدين محمد، **مرجع سابق**، ص.50.

[3] رمزي سلامة، **مشكلة المياه في الوطن العربية احتمالات الصراع والتسوية**،(مصر منشأة المعارف،2001)، ص.59.

ويبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه في أثيوبيا حوالي 1685م3/سنة ويقدر الاستغلال الكلي حوالي 5585م3/سنة، أي ما يعادل 4.6% من الموارد المتاحة، حيث تقدر نسبة استغلالها في الزراعة 93.6% والمنزلي والمحليات 6% والصناعة 0.4%[1].

ثالثا - تنزانيا:

تشترك تنزانيا مع كينيا وأوغندا في الإطلال على بحيرة فيكتوريا وكذلك فهي عضو في منظمة تنمية حوض كاجيرا، الذي يشكل أحد روافد نهر النيل من الهضبة الاستوائية،[2] وتبلغ الموارد المتجددة في تنزانيا حوالي 93 مليار م3/سنة، كما أن نصيب الفرد من المياه يقدر ب 2469 م3/سنة، ويبلغ إجمالي المياه المستخدمة في الأنشطة 5184م3/سنة بنسبة 5.6% من إجمالي الموارد المائية المتاحة، وتستعمل 90% في الزراعة و10% استخدام منزلي ومحليات و0.004 للصناعة.[3]

رابعا - كينيا:

تشترك كينيا مع أوغندا وتنزانيا في بحيرة فيكتوريا والتي تشكل جزءا من مصادر مياه النيل والتي تقدر بحوالي 15%، حيث تطل على خليج كيوسمو عند المشارف الشرقية لبحيرة فكتوريا،[4] ويقدر نصيب الفرد من المياه حوالي 947م3/سنة، ويبلغ معدل الأمطار فيها حوالي 36.6 مليار م3/سنة وموارد متجددة تقدر ب 30.7 مليار م3/سنة، تصل نسبة المياه المستخدمة إلى 2735 مليون م3/سنة أي ما يعادل 8.9% من الموارد المتاحة، تستهلك الزراعة حوالي 79.2% والاستهلاك المنزلي ومحليات حوالي 17%، أما الصناعة فيقدر استهلاكها ب3.7%[5].

---

[1] نادر نور الدين محمد، **مرجع سابق**، ص.87.

[2] وعد الله حسين ياسين الحمداني، **مرجع سابق**، ص.27.

[3] نادر نور الدين محمد، **مرجع سابق** ،ص .88.

[4] وعد الله حسين ياسين الحمداني، **مرجع سابق**، ص.28.

[5] مي عبد العظيم محمد الصالح، **مرجع سابق**، ص.60.

خامسا - الكونغو الديمقراطية:

"تشترك الكونغو مع دول الهضبة الاستوائية بإغناء النيل بالمياه وتصل نسبة مساهمتها إلى 15%، وقد تعهدت بعدم إنشاء أية مشروعات مائية تقلل من جريان المياه باتجاه بحرة ألبرت"[1]، يقدر نصيب الفرد من المياه في جمهورية الكونغو الديمقراطية 3577 م3/سنة وهو اكبر نصيب من المياه للفرد في إفريقيا، تقدر كمية الأمطار المتساقطة فوق أراضيها حوالي 30.62 مليار م3/سنة، كما لها موارد متجددة تبلغ حوالي 1284 مليار م3/سنة من نهر الكونغو فقط، على غرار حصتها من نهر السملكي أحد روا قد نهر النيل هو الذي يغذي بحيرة ألبرت منبع النيل الأبيض، ويقدر استهلاك الموارد المائية المتاحة في الزراعة 31.5% ونسبة الاستهلاك المنزلي والمحليات 52.2% والصناعة 16.3%[2].

سادسا -رواندا:

تعتبر رواندا من بين دول حوض النيل التي لها موارد سطحية تقدر ب 5 مليار م3/سنة، يستغل منها حوالي 1 مليار م3/سنة، حيث تستهلك الزراعة ما يقارب 93% والاستخدام المنزلي والمحليات 5% والصناعة 2%[3].

سابعا - بورندي:

تقدر الأمطار المتساقطة على بورندي حوالي 2500م3/سنة، وتشكل لديها موارد مائية متجددة تقدر ب 17.35 مليار م3/سنة، تستحوذ الزراعة على النصيب الأكبر من المياه والذي يبلغ حوالي 77%، بينما الاستخدام المنزلي والمحليات 17% والصناعة 6%[4].

[1] وعد الله حسين ياسين الحمداني، **مرجع سابق**، ص.28.

[2] نادر نور الدين محمد، **مرجع سابق**، ص .86.

[3] وعد الله حسين ياسين الحمداني، **مرجع سابق**، ص.25.

[4] مي عبد العظيم محمد الصالح، **مرجع سابق**، ص.68.

ثامنا- اريتريا:

تقدر الأمطار التي تتساقط على اريتريا ب 45.16 مليار م3/سنة، كما لها موارد متجددة تصل إلى 6.3 مليار م3/سنة، وتستخدم اريتريا حوالي 852 مليون م3/سنة من مواردها المائية منها 94.5% للزراعة و5.3% استخدام منزلي ومحليات و0.2% للقطاع الصناعي، بينما يقدر نصيب الفرد من المياه في اريتريا ب 1466م3/سنة.[1]

تاسعا- مصر:

تعتبر مصر من دول المصب ويعد النيل المصدر الرئيسي لمياهها، حيث تصل نسبة اعتمادها على 98%، وتبلغ حصة مصر من مياه النيل 55.5 مليار م3/سنة والذي يمثل ما نسبته 89.2% من الموارد ويغطي 95% من احتياجات مصر المائية، لها مياه جوفية تقدر ب 6.1 مليار م3/سنة في الوادي والدلتا، أما الأمطار فتقدر ب1.3 مليار م3/سنة. كما أن مصر تستمد نحو 5.7 مليار م3 من إعادة استخدام مياه الصرف الصحي، هذه الأخيرة توفر 1.3 مليار م3/سنة بعد معالجتها والتي تستخدم لأغراض الري، ويصل إجمالي الموارد المائية في مصر 79.9 مليار م3/سنة، بينما استخداماتها المختلفة للمياه تقدر ب 73.6 مليار م3/سنة، أما متوسط نسبة الفاقد من مياه الشرب النقية ما بين 10 إلى 36%، من إجمالي المياه المنتجة، هذا ما جعل مصر تعاني من مشكلة في هذه المواد تجعلها تقترب من الفقر المائي[(*)2]، يقدر نصيب الفرد من الموارد المائية 860 م3/سنة، تأخذ الزراعة النصيب الأكبر 82% من الموارد الكلية، بينما الاستهلاك المنزلي والمحليات 8% والصناعة 10%.[3]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.66.

[(*)] **الفقر المائي**: يحدث الفقر المائي عندما يتدنى نصب الفرد من المياه إلى أقل من 1000 م3/سنة.

[2] دلال محمود السيد، "معضلة التحول استعادة قوة الجغرافيا في الجمهورية المصرية الثالثة"، **السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية** ،ع .197(جويلية 2014)، ص ص. 5، 6.

[3] مي عبد العظيم محمد صالح، **مرجع سابق**، ص.51.

عاشرا_ السودان:

تعتبر السودان من دول المصب والذي يلتقي فيها النيل الأبيض مع النيل الأزرق في الخرطوم، ولدى النيل امتداد يقدر ب 1700 كلم2 من السودان الجنوبية إلى السودان الشمالية، ويقدر حصة السودان من مياه النيل حسب اتفاقية 1929 ب 18.5 مليار م3/سنة.[1]

إحدى عشر_جنوب السودان:

انفصلت جنوب السودان عن السودان سنة 2011 حيث شكلت حكم داني وأصبحت الدولة الحادية عشر من دول حوض النيل، والملفت أن جنوب السودان لا تحتاج للمياه بل تعتمد على مياه الأمطار وخاصة في الزراعة، حيث تعتبر في غنى عن مياه النيل فهي تستعمل مياه الأمطار وفي حالة احتياجاتها فإنها ستأخذ من حصة السودان.[2]

المبحث الثاني: واقع الصراع على المياه في حوض النيل

تشترك في حوض نهر النيل مجموعة من الدول الإفريقية وبغرض تنظيم الانتفاع بمياهه وقعت مجموعة من الاتفاقيات سواء من قبل المستعمرات أو دول حوض النيل بعد استقلالها والتي وضعت حقوقا مكتسبة لدول المصب رأت فيها دول المنابع أنها غير ملزمة بها وبهدف تغيير الأمر الواقع دخلت دول المنبع ودول المصب في صراعات حول مشروعية هذه الاتفاقيات، وتقاسم المياه وشرط الإخطار المسبق، خاصة من قبل دول المنبع والتي قوبلت برد مصر والسودان بحقوقهما المكتسبة من مياه النيل، وسبب هذا الاختلاف بين دول المنبع والمصب يبقى الصراع قائما بالرغم من سعي الدول إلى تسوية من خلال خلق آليات لتعاون والتشاور بين دول حوض النيل.

[1] وعد الله حسين ياسين الحمداني، **مرجع سابق**، ص ص. 29-36.

[2] خليل خير الله، **مرجع سابق**، ص.36.

المطلب الأول: الوضع المائي في حوض النيل

قامت إشكالية الصراع المائي في منطقة حوض النيل سبب الاتفاقيات التي وقعت بين دول حوض النيل وبالنيابة عنهم، ولم يتوقف هذا الإشكال عند الاتفاقيات فقط بل تعداه إلى سياسات دول حوض النيل في التصرف بالمياه من خلال قيامها بمجموعة من المشاريع المائية على روافد ومنابع النيل خاصة مصر؛السودان وأثيوبيا، التي أصبحت تعتبر من حقها استغلال مياه النهر، وللوقوف على إشكالية المياه في منطقة حوض النيل يجدر بنا التعرف أولا على أهم الاتفاقيات والمشاريع المائية في منطقة حوض النيل.

1-الاتفاقيات والمعاهدات المائية بين دول حوض النيل:

تنظم العلاقة بين دول حوض النيل مجموعة من الاتفاقيات يرجع أغلبها إلى الحقبة الاستعمارية، حيث نلاحظ أن هناك نوعين من الاتفاقيات.

أولا- الاتفاقيات الموقعة بالنيابة عن دول حوض النيل:

تعتبر الفترة الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين تقريبا فترة إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول الأوربية الكبرى والمتعلقة بمياه النيل، حيث كانت بريطانيا هي القاسم المشترك في جميع الاتفاقيات نيابة عن السودان ومصر وغيرها من دول حوض النيل والمتعلقة باستخدام واقتسام المياه في منطقة حوض النيل.[1] ومن بين هذه الاتفاقيات نذكر ما يلي:

_البروتوكول الموقع بين بريطانيا العظمى وايطاليا:

تم توقيعه في 15 أفريل 1891 بين بريطانيا العظمى وايطاليا وهو يتعلق بمناطق النفوذ لكليهما في شرق إفريقيا. وينص الاتفاق في مادته الثالثة على تعهد الحكومة الايطالية

[1] وعد الله حسين ياسين الحمداني، **مرجع سابق**، ص .93.

بعدم إقامة أي أشغال على نهر عبطرة لأغراض الري يكون من شأنها تعديل تدفق مياه النيل.[1]

_المعاهدة الموقعة بين بريطانيا العظمى وايطاليا وأثيوبيا:

تم توقيعها في أديسا بابا في 15 ماي 1902 وقد تناولت هذه الاتفاقية تنظيم الحدود بين السودان الانجليزي-المصري ونصت في مادتها الثالثة من الجزء الأول الذي يرسم الحدود بين أثيوبيا والسودان على تعهد إمبراطور أثيوبيا آنذاك **منيليك(Ménélik)** بعدم السماح بانجاز أشغال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها توقيف تدفق مياهها إلى النيل ما لم يتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة البريطانية وحكومة السودان[2].

_اتفاقية 1906 بين بريطانيا والكونغو:

تم إبرام هذه الاتفاقية في 06 مارس 1906 بين بريطانيا والتي كانت تمثل السودان والكونغو، تلتزم من خلالها الكونغو بعدم إقامة مشاريع على نهر السمليكي وتانجوا والتي من شأنها تقليل المياه التي تصب في بحيرة ألبرت بدون موافقة الحكومة السودانية[3].

_اتفاقية 1906 بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا:

تم توقيعها بلندن في 13 ديسمبر 1906 بين بريطانيا نيابة عن الكونغو و مصر وفرنسا وايطاليا وينص البند الرابع منها على" أن تعمل هذه الدول معا على تأمين وصول مياه النيلين الأزرق والأبيض وروافدهما، وتتعهد بعدم إجراء أية أشغال من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي".[4]

---

[1] سامر مخيمر و خالد حجازي ،**أزمة المياه في المنطقة العربية** ،(الكويت: عالم المعرفة لنشر والتوزيع ،1996)،ص.82.

[2] رمزي سلامة، **مرجع سابق**، ص.80.

[3] خليل خير الله، **مرجع سابق**، ص.60.

[4] عماد حمدي،" الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة التحديات والخيارات" **السياسة الدولية**،م1.،ع.203(جانفي 2016)،ص.177.

_اتفاقية روما 1925:

تعتبر هذه الاتفاقية مذكرات متبادلة بين بريطانيا وايطاليا، حيث أقرت خلالها ايطاليا أن لكل مصر والسودان حقوق مائية مكتسبة في مياه النيل ورافده الأزرق والأبيض، وتتعهد ألا تقيم عليها أو على روافدها أي إنشاءات من شأنها أن تؤثر على المياه التي تصل إلى النيل الرئيسي.[1]

_اتفاقية 1929:

جاءت اتفاقية 1929 في شكل خطابات متبادلة بين الحكومة البريطانية بصفتها المستعمرة الراعية لمصالح- أوغندا، تنزانيا، كينيا والسودان- والحكومة المصرية، وضمنت إقرار دول حوض النيل بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل وأن لمصر حق الاعتراض في حالة قيام هذه الدول بإنشاء مشروعات دون الرجوع إليها وموافقتها على ذلك، واعتبرت هذه الاتفاقية هي من نظمت العلاقات المائية بين مصر ودول الهضبة الاستوائية وبين مصر والسودان، وقد جاء الخطاب المرسل من رئيس الوزراء المصري والمندوب السياسي البريطاني مرفق بهما تقرير لجنة المياه الذي سبق إعداده في عام 1925 والذي يعتبر جزء من هذا الاتفاق والذي تضمن نص الاتفاقية على النحو التالي.

- إن الحكومة المصرية شديدة الاهتمام بتعمير السودان وتوافق على زيادة الكميات التي تستخدمها السودان من مياه النيل دون الإضرار بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في تلك المياه لذلك فقد وافقت الحكومة المصرية على ما جاء به تقرير لجنة المياه لعام 1925 وتعتبره جزءا لا ينفصل من الاتفاق.
- ألا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد أو أي إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي تنبع من السودان أو البلاد الواقعة تحت

[1] **المكان نفسه.**

الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه التي تصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصولها أو تخفيض منسوبها والذي يلحق الضرر بمصالح مصر.

- تقدم جميع التسهيلات للحكومة المصرية لعمل الدراسات والبحوث المائية لنهر النيل في السودان ويمكنها إقامة أعمال هناك لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر بالاتفاق مع السلطات المحلية.[1]
- تشغيل خزان ستار وتثبيت الحقوق المكتسبة لمصر والسودان وعدم الإضرار بمصالح البلدين.
- يعطي للسودان الحق في سحب مياه النيل خلال الفترة بين 6 جويلية لغاية 31 ديسمبر من كل عام ويحرم من حق السحب من جملة الإيراد الطبيعي للنهر في الفترة بين1 جانفي لغاية 15 جويلية من كل عام باعتبارها الفترة المقابلة لتفريغ خزان أسوان، مضافا إليه تصريف ما مقداره 141 مليون متر مكعب، اعتبر حقا للسودان عن المدة 1 جانفي لغاية 18جانفي تأسسا على التاريخ الأخير الفعلي لبدأ تصريف خزان أسوان.
- حق مصر في مراقبة مجرى النهر من المنبع إلى المصب.[2]

-اتفاقية 23 نوفمبر 1934:

أبرمت اتفاقية 1934 بين بريطانيا متمثلة عن تنجانيقا_تنزانيا حاليا_ وبلجيكا بنيابة عن بورندي ورواندا والتي تضمنت مادتها الأولى بأن يتعهد الطرفان بأن يعيدا كمية المياه التي تسحب إلى نهر كاجيرا والتي تستعمل في توليد الكهرباء، فلا يجوز استغلال مياه النيل لتوليد الطاقة الكهربائية والتي تؤثر على كمية المياه التي تتدفق إلى النهر الرئيسي.[3]

---

[1] محمد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**، ص ص. 84، 85.

[2] وعد الله حسين ياسين الحمداني، **مرجع سابق**، ص ص . 99 ،100.

[3] محمد شوقي عبد العالي، "الانتفاع غير العادل مشروع سد النهضة في ضوء الوضع، القانوني لنهر النيل"، **السياسة الدولية**، م.48، ع.191 (جانفي 2013)، ص.82.

- المذكرات المتبادلة بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا:

تم تبادل المذكرات بين الطرفين في جانفي 1952 وجانفي 1953 وكانت حول اشتراك مصر في بناء خزان أوين لتوليد الكهرباء من المياه الموجودة في أوغندا والذي جسد فعلا في 1954 وقد تلاه اتفاق من أجل تعليه الخزان لرفع مستوى المياه في بحيرة فيكتوريا والذي يزيد من حصة مصر من مياه النيل، كما جرى اتفاق على تعويض الأهالي الأوغندية والتي يصيبها ضرر جراء ارتفاع منسوب البحيرة واعتبر هذا الاتفاق مجال لتعاون بين بعض دول حوض النيل.[1]

ثانيا - الاتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل :

وقعت دول حوض النيل عدد من الاتفاقيات بعد حصول على استقلالها محاولة منها تنظيم استخدام مياه الحوض، وتعتبر اتفاقية 1959م أول اتفاقية وقعت بين دولتين مستقلتين في الحوض تلتها بعد ذلك مجموعة من الاتفاقيات وسنحاول التطرق إلى أهم الاتفاقيات الموقعة بين دول حوض النيل كما يلي:

-اتفاقية 1959 بين مصر والسودان:

وقعت اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر والسودان عام 1959، وتعتبر هذه الاتفاقية أكثر شمولا من اتفاقية عام 1929 حيث أكدت على مسألة الانتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر والسودان وإنشاء السد العالي، وقد سعت كل دولة منهما إلى تحقيق نفع مشترك، مع المحافظة على الحقوق التاريخية والتي أدت إلى احترام الحقوق المكتسبة للطرفين[2]. وتضم اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل عدد من البنود أهمها :

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] هاني سليمان،"مصر وأزمة المياه في حوض النيل"، **رؤى مصرية**، ع.9(اكتوبر2015) في :
.**https://www.acrseg.org(2018/04/13).**

- تحتفظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وقدره 48 مليار متر مكعب وكذلك السودان المقدر ب 4 مليار متر مكعب سنويا.
- موافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالي وقيام السودان بإنشاء خزان الرصيرص على النيل الأزرق وما ستتبعه من أعمال تلتزم السودان باستغلال حصته واحتوى هذا البند كذلك على توزيع فائدة السد العالي من المياه والبالغة 22مليار متر مكعب سنويا بين الدولتين بحيث يكون نصيب السودان 14.5 مليار متر مكعب وتحصل مصر على7.5 مليار متر مكعب، ليصل إجمالي كل دولة سنويا إلى 55.5 مليار متر مكعب لمصر و18.5 مليار متر مكعب للسودان.
- قيام السودان بالاتفاق مع مصر على إنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر وهذا من اجل استغلال المياه الضائعة في بجر الجبل وبحر الرزاف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وحوض النيل الأبيض، على أن يتم توزيع الفوائد والتكاليف المالية الخاصة بالمشروعات مناصفة بين الدولتين.
- إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان.[1]

-اتفاقية 1991 :

وقعت هذه الاتفاقية بين مصر وأوغندا، حيث أكدت من خلالها أوغندا على احترام اتفاقية 1953 التي وقعتها بريطانيا نيابة عنها وبالتالي اعتراف ضمني باتفاقية 1929، كما تضمنت الاتفاقية أن السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا يجب أن تناقش وتراجع بين كل من مصر وأوغندا بما لا يؤثر على احتياجات مصر المائية.[2]

[1] محمد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**، ص.86 .

[2] مي غيث، "أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري"، في :

https:// www.acreg.org. (2018-04/11)

-اتفاقية عام 1993 بين مصر وأثيوبيا :

وقعت هذه الاتفاقية في 1جانفي 1993 بين الرئيسان الأثيوبي **مليس زيناوي** والمصري أنداك **حسني مبارك** وذلك بهدف وضع إطار تعاوني بين البلدين لتنمية موارد النيل وكذا العمل على تعزيز المصالح المشتركة، حيث جاء في أحد بنود هذه الاتفاقية تعهد كلا الطرفين بعدم القيام بأي عمل أو مشروع يلحق الضرر بمصالح الطرف الأخر كما أكدت على التعاون والتشاور في المشروعات التي تعود بالفائدة المتبادلة في إطار خطة شاملة ومتكاملة وتعهد كلا الطرفين للعمل على إطار لتعاون لتعزيز التنمية وتحقيق مصالح مشتركة بين دول حوض النيل.[1]

-اتفاقية عنتبي 2010:

تهدف الاتفاقية إلى تنظيم التعاون وإدارة الموارد بين دول حوض النيل هذه الأخيرة عقدت اجتماع في 14 ماي 2010 والذي أسفر على توقيع سبع دول على اتفاق، عرف باسم اتفاق عنتبي ويقضي الاتفاق إلى إنشاء هيئة جديدة لإدارة موارد النيل يكون مقرها أديسا بابا، وأنه حان الأوان لاستغلال واستثمار إمكانيتها المادية بالقيام بمشاريع تنموية وزراعية من أجل تحقيق احتياجات شعوبها، فيما تمسكت مصر والسودان بحقوقها التاريخية وامتلاك حق الفيتو.[2]

-اتفاق مبادئ إطاري بخصوص سد النهضة :

"تم التوقيع على اتفاق المبادئ الايطاري في 23مارس 2015، التي وقعته اللجنة الوطنية المكونة من الدول الثلاثة: من جانب مصر الرئيس عبد الفتاح السيسي، ورئيس السودان عمر البشير، ورئيس وزارة أثيوبيا هيلا مريام ديسالجين بخصوص سد النهضة في العاصمة السودانية الخرطوم"، وقد اشتمل الاتفاق على عشرة مبادئ، تتلخص فيما يلي :

[1] محمد شوقي عبد العال، **مرجع سابق**، ص.81.

[2] السيد فليفل، **مرجع سابق**، ص.54.

- الالتزام بمبادئ القانون الدولي، والتعاون من اجل تفهم الحاجيات المائية لدول.
- إن التنمية والتكامل إقليميا من أهم أسس الاتفاق .
- تجنب الدول الثلاثة التسبب في الضرر لدول الأخرى عند استخدامها للمياه.
- استخدام المنصف والمعقول للموارد المتاحة.
- تنفيذ توصيات الخبراء الدوليين، والاتفاق على قواعد التشغيل السنوي لسد النهضة.
- العمل على بناء الثقة.
- تبادل المعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة لتنمية الخبراء الوطنيين.
- تعاون الدول الثلاثة على أساس الوحدة الإقليمية والمنفعة المشتركة وحسن النية.
- التسوية السليمة للنزاعات.

وقد وجه البعض انتقادا حول عدم تضمين وثيقة إعلان أو اتفاق المبادئ لحصة مصر من مياه النيل المقررة بموجب الاتفاقيات السابقة وهي 55.5 مليار متر مكعب، إلا أن البعض يرى أن اتفاق المبادئ يفتح الطريق أمام تفاهمات أوسع مع دول منابع النيل فيما يتصل بالمسألة المائية.[1]

2- المشاريع المائية في دول حوض النيل:

تشهد دول حوض النيل مشاريع متعددة خاصة في السودان؛ مصر؛ وأثيوبيا من أجل زيادة تدفق معدل المياه لدول مذكورة سابقا وكذا استغلال هذه المشاريع في توليد الطاقة ومختلف الأنشطة الأخرى، وسنحاول معرفة أهم المشاريع المائية في كل من السودان؛ مصر وأثيوبيا.

أولا- المشاريع المائية في السودان:

قامت السودان بإنشاء مجموعة من السدود من أجل استغلالها في أنشطتها وكذلك في توليد الطاقة الكهربائية ومن بين هذه السدود ما يلي:

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق**، ص ص. 555، 556.

- سد الرصيرص :

بدأت بريطانيا في إنشاء هذا السد عام 1952 وبعد نيل السودان استقلالها أوقف العمل بالسد حتى سنة 1966، والذي قدرت قدرة استيعابه 3 مليارات متر مكعب. وقد قامت السودان في سنة 2008 بتعلية السد وفق شراكة صينية حيث تم تمويل المشروع من قبل الكويت والصين والإمارات والسعودية،[1] لتوفير مخزون إضافي من المياه يبلغ حوالي 4 مليارات متر مكعب وذلك من أجل زيادة التنمية الزراعية[2].

- سد خشم القربة:

أنشأته السودان على نهر عبطرة عام 1964 من أجل إعادة ري أراضي حلفا الجديدة وتوليد الكهرباء بسعة 7 ألاف كيلو وات/ساعة، ويقدر استيعاب السد حوالي 1.2 مليار متر مكعب.[3]

- سد مروي :

يقع على مجرى نهر النيل في الولاية الشمالية، مولته مجموعة من الدول كالصين؛ قطر؛ عمان؛ الإمارات والسعودية بدأت فيه الأشغال سنة 2004. بدأ فيه العمل رسميا في 3 مارس 2009،[4] يبلغ طوله حوالي 9.2 كلم وارتفاعه 67 متر، ويهدف المشروع إلى إنتاج الطاقة الكهربائية بسعة 1250 ميغا وات بالإضافة إلى تمويل المشاريع الصناعية والغذائية.[5]

---

[1] عليان محمود عليان، **المياه العربية من النيل إلى الفرات التحديات والأخطار المحيطة**،(لبنان:.مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،2014)، ص .149.

[2] وعد الله حسين ياسين الحمداني، **مرجع سابق**، ص. 48.

[3] أسامة محمد الحسيني، **نهر النيل وملف سد النهضة**،(مصر: شركة اسكرين لاين للنشر والتوزيع، 2015)، ص.18.

[4] عليان محمود عليان، **مرجع سابق**، ص.199.

[5] وعد الله حسين ياسين الحمداني، **مرجع سابق**، ص.48.

-سد أعالي عبطرة وستيت:

يقوم أحدهما على نهر عبطرة والأخر على نهر تيكيزي، لدى كل سد خزان للمياه ومحطة لتوليد الطاقة الكهربائية، حيث بدأ تجريب التخزين في السدين في سنة 2013 بتمويل كويتي سعودي.[1]

ثانيا- المشاريع المائية في مصر:

تعتمد مصر على موارد النيل اعتمادا كبيرا، حيث أنه يعتبر المصدر الوحيد لمواردها المائية وبغرض المحافظة على مخزون المياه الذي يلبي حاجياتها طوال السنة، قامت مصر بإنشاء مجموعة من المشاريع أهمها ما يلي:

- السد العالي:

قامت مصر ببناء السد العالي من أجل ضمان تخزين المياه لسنوات متتالية بدأ العمل في المشروع سنة 1960 وانتهت الأشغال به في سنة 1970 يبلغ عرضه حوالي 980 متر وارتفاعه 197 متر،[2] وكان الغرض من بناء السد العالي تجنب مصر لفيضانات عالية والتي تسبب لها خسائر فادحة بما ينتج عنها من إغراق الأراضي، بالإضافة إلى توفيره لمياه الفيضانات، وتوليد الكهرباء ويعتبر إقامة السد العالي كذلك أسلوب للتحكم في مياه النيل، والذي أصبح يتميز بتخزين مستمر في بحيرة السد العملاقة 5250 كلم2، حيث وفرت لمصر رصيد استراتيجي من المياه يتم السحب منه وقت الحاجة.[3]

- خزان أسوان:

بدأ العمل في بناء خزان أسوان عام 1825 واكتملت به الأشغال سنة 1902، وكانت سعته حوالي مليار متر مكعب، وقد تم تعليته مرات لتصبح سعته 5.5 مليار متر

[1] أسامة محمد الحسيني، **مرجع سابق**، ص.22.

[2] رمزي سلامة، **مرجع سابق**، ص.42.

[3] حمدي هاشم، "التأثير البيئي لسدود النيل العملاقة"، **مجلة العلم**،ع.417(جويلية 2013)، ص.33.

مكعب، وكان الغرض من إنشاء هذا الخزان هو الانتفاع بالماء الزائد في الصيف بدلا من ضياعه في البحر.[1]

- قناطر الدلتا والصعيد:

تم البدء في عملية بناءها عام 1848 وتم اكتمالها 1861 وتلاها بعد ذلك العديد من القناطر(*) في أسيوط سنة 1903، وكانت تهدف مصر من إنشاءها إلى دفع مستوى المياه الجارية بما يتناسب وتغذية توزيع المياه على المصارف[2]، وقد شاركت مصر في مشاريع مع دول حوض النيل من بينها:

- قناة جونقلي:

طرحت فكرة هذه القناة لأول مرة عام 1904 والتي تولت دراستها الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل وفي أفريل عام 1984 قدمت دراسة شاملة وكاملة للمشروع، حيث تبين أنه يمكن أن يزود مصر والسودان بحوالي 4 مليارات متر مكعب من المياه سنويا وتم البدء في المشروع عام 1978، حيث كان يهدف إلى تقليل الضائع من إيراد النيل في مناطق مستنقعات حوض بحر الجبل وبحر الرزاف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط[3]، كما أنها تستطيع أن تزود نهر النيل بحوالي 55 مليون متر مكعب يستفيد منها البلدان في فتح مشاريع زراعية وتلبية حاجيات السكان المتزايدة.[4]

- سد أوين:

في مارس عام 1948 جرت مباحثات بين مصر وأوغندا لإنشاء شلالات أوين عند

---

[1] وعد الله حسين ياسين الحمداني، **مرجع سابق**، ص.62.

(*) **قناطر**: يقصد بها رفع مستوى النهر وتحويل مائه إلى جهة خاصة.

[2] رمزي سلامة، **مرجع سابق**، ص.41.

[3] **المرجع نفسه**، ص.43.

[4] وعد الله حسين ياسين الحمداني، **مرجع سابق**، ص.50.

مخرج بحيرة فيكتوريا، حيث شاركت مصر في البناء بدفع مبلغ 4.5 مليون جنيه لأوغندا وكان الغرض منه هو توليد الكهرباء.[1]

- بحيرة ناصر:

تعتبر بحيرة ناصر من أكبر البحيرات الاصطناعية في العالم في دولتين هما جنوب مصر بمدينة أسوان وشمال السودان ويطلق اسم ناصر على جزء البحيرة الموجودة في مصر والذي يحتل 83% من مساحتها، أما الجزء المتبقي ففي حدود السودان يطلق عليها اسم بحيرة النوبة، وتم ملأها في عام 1981 حيث بلغ طولها حوالي 500 كلم ومساحتها 5250 كلم2، وتصل سعتها التخزينية إلى 162 مليار م3 كما لها القدرة على استيعاب الفيضانات لمدة سنتين وتستخدم مياهها في توليد الكهرباء وري الأراضي وقت الحاجة[2].

ثالثا- المشاريع المائية في أثيوبيا:

تعتبر أثيوبيا من دول المنابع التي تزود حوض النيل بحوالي 85% وتسعى أثيوبيا لاستغلال مياهه من خلال بناء مشروعات على أنهار النيل الأزرق وعبطرة والسوباط، وقد قدرت هذه المشاريع بحوالي 33 مشروعا تسعى أثيوبيا لتشيدها، وهذا من أجل استغلالها في الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية خاصة أنها تسعى إلى تصديرها إلى دول حوض النيل والدول المجاورة[3]، ومن بين أهم هذه المشاريع ما يلي:

- مشروع سد فينشا:

أنشئ هذا السد عام 1976 على نهر فينشا الروافد الصغيرة للنيل الأزرق، وقد قام البنك الدولي بتمويليه وهيئة التنمية الدولية، ويهدف المشروع إلى إنتاج طاقة كهربائية تقدر بحوالي 65 ميغا وات والتي انتهت مرحلته الأولى عام 1972، أما في مرحلته الثانية فقد تم

[1] رمزي سلامة، **مرجع سابق**، ص.42.

[2] وعد الله حسين ياسين الحمداني، **مرجع سابق**، ص.50.

[3] رمزي سلامة، **مرجع سابق**، ص.61.

تمويل مشروع مكمل له من طرف المجموعة الأوروبية من خلال تحويل مياه نهر أماراني وهو يعتبر من بين الروافد الصغيرة للنيل الأزرق إلى خزان فينشا لزيادة قدرة محطة الكهرباء المقامة عليه بنسبة 30%، لتصل الطاقة الكهربائية إلى 100 ميغا وات وترتب عن هذا المشروع انخفاض في موارد نهر فينشا المائية إلى حوالي 300 مليون متر مكعب من إجمالي النيل الذي يبلغ مليار متر مكعب تستخدم في أغراض الري والتخزين.[1]

- مشروع تانا بيليس:

يعتبر مشروع تانا بيليس من بين المشاريع الأثيوبية لنقل المياه حيث قامت بانجاز نفق تنقل من خلاله المياه من حوض تانا إلى حوض بيليس، وقد بدأ المشروع عام 2005 من انجاز شركة ساليتي الايطالية وتبلغ قدرة توليد الطاقة في هذا المشروع حوالي 470 ميغا وات.[2]

- مشروع سد تيكيزي:

يقع هذا السد على نهر عبطرة في منطقة نيجري شمال أثيوبيا بدأت فيه الأشغال في سنة 1999 وانتهت عام 2009 يبلغ عرضه 185 متر وطوله 710 متر بقدرة كهربائية حوالي 300 ميغا وات، بلغت تكلفته 360 مليون دولار، أنشأته شركة صينية، حيث سعت من خلاله أثيوبيا إلى بناء أعلى سد مقوس في إفريقيا، وتقدر سعته التخزينية حوالي 9.88 متر مكعب.[3]

-سد نهر البارو:

رأت هولندا إثر دراستها لنهر البارو أحد الروافد المهمة لنهر السوباط في عام 1977

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.44.

[2] صبحي علي قنصوه، "المطالب الأثيوبية في مياه النيل أثرها على الأمن المائي المصري" في:
https://scholar.cu.edu.eg30/httpbt Wiles List (15/04/2018).

[3]Bakanza Zaidan ،op،cit،p .26.

أنه من الممكن إقامة سد عليه يمكن استغلاله في الزراعة، وتم بناء السد اثر مساعدة سوفياتية لري10 ألاف هكتار من الأراضي، كما أدرجت ثلاثة سدود أخرى على نهر البارو لري 100 ألف هكتار جنوب أثيوبيا، وكان من المفترض أن تنشأ هذه السدود وفق شراكة أثيوبيا-مصر سودانية لتوفير 12 مليار متر مكعب من المياه في السنة يتم توزيعها بالتساوي، ولكن لم يتم انجاز المخطط من طرف الدول الثلاث بل قامت أثيوبيا وحدها بإنشاء سد واحد على نهر البارو في سبتمبر 2014 بتمويل صيني لتوليد الكهرباء وري الأراضي الزراعية.[1]

-مشروع سد كارادوبي:

يعتبر سد كارادوبي أول السدود المقترحة على المجرى الرئيسي للنيل الأزرق بارتفاع 250 متر وطول 284 متر عند قمته وتبلغ مساحة السد عند امتلائه 444 كلم2 وسعة تخزينية تقدر ب 40.3 مليار م3 من المياه وطبقا لشركة النرويجية **تورك وتسلت** التي قامت بدراسة أولية للمشروع فان السد سيؤدي إلى توليد طاقة كهربائية تقدر ب 1600 ميغا وات بالإضافة إلى خط لنقل الكهرباء بسعة 500 كيلو فولت إلى الرصيرص في السودان.[2]

-سد النهضة:

يقع سد النهضة في نهاية النيل الأزرق على بعد 40-20 كلم من الحدود السودانية على ارتفاع حوالي 500-600 متر فوق سطح البحر وقد أعلن عن إنشاءه في فيفري 2011، بقدرة تخزينية تقدر ب 17.5 مليار متر مكعب وقدرة توليد كهربائية تزيد عن 5250 ميغا وات، ويعتبر هذا السد من بين السدود الأربعة التي اقترحتها دراسة المكتب الأمريكي لعام 1964 وهي كارادوبي؛ مابيل؛ ماندیا؛ وسد النهضة بإجمالي قدرة تخزينية تصل إلى 81 مليار متر مكعب وهو ما يعادل الإيراد السنوي للنيل الأزرق[3]، وكان الاسم

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق**، ص.477.

[2] صبحي علي قنصوره، **مرجع سابق**، ص.13.

[3] عليان محمود، **مرجع سابق**، ص 134-138.

الأصلي للمشروع سد الحدود، وفي نوفمبر 2010 تم الانتهاء من التصميم النهائي للسد من جانب أثيوبيا، وقد تغير اسمه إلى سد الألفية العظيم ثم أطلق عليه سد النهضة، وتسعى من خلاله أثيوبيا إلى تصدير فائض الكهرباء إلى دول النيل وخارجها وذلك من أجل النهوض باقتصادها باعتبارها من بين أكثر الدول فقرا في العالم والتي تهدف إلى استغلال عائدات تصدير الطاقة الكهربائية والتي تقدر بحوالي 450 مليون دولار سنويا في النهوض باقتصادها ونقلها إلى مرتبة الدول المتوسطة.[1]- أنظر الخريطة رقم 04-

الخريطة رقم (04): موقع سد النهضة

المصدر: مصطفى إبراهيم، مصر وتحديات الإستراتجية سد النهضة نموذجا في:

https:// www.eipss-org.(30/04/2018)

المطلب الثاني: مجالات الصراع على المياه في منطقة حوض النيل

يعتبر الصراع على المياه في منطقة حوض النيل ليس وليد اللحظة وإنما له امتدادات تاريخية ترجع إلى الفترة الاستعمارية، حيث قامت الدول الأوربية بعقد اتفاقيات نيابة عن دول

[1] حمدي هاشم، **مرجع سابق**، ص.32.

حوض النيل والتي كانت ضمن مستعمراتها، وهذا ما جعل الصراع قائما باستقلال دول المنبع ومطالبتها بحقها في مياه النيل وإلغاء الاتفاقيات، كما أنها اعتبرت أنه من حقها استغلال مياه النيل وإعادة تقسيمها حسب احتياجات كل دولة، فيما رفضت دول المصب إلغاء الاتفاقيات ومطالبتها بتطبيق بنودها، وكذا الإخطار المسبق عند القيام بالمشاريع من قبل دول المنبع، كل هذه العوامل وعوامل أخرى أدت إلى تأجيج الصراع بين دول حوض النيل خاصة أثيوبيا باعتبارها دولة المنبع والتي تزود منابعها 85% من مياه النيل ودول المصب مصر والسودان ومن هنا فان المجالات التي يدور حولها الصراع هي:

1_ الصراع حول مشروعية الاتفاقيات المائية المبرمة بين دول حوض النيل:

تعتبر اتفاقية عام 1929 و1959 سبب الصراع بين دول حوض النيل حيث أعطت بريطانيا نيابة عن دول منابع النيل حقوق لمصر والسودان من مياه النيل في اتفاقية 1929 واستفادتهما من حق الفيتو، وقد عارضت كل – تنزاني؛ كينيا؛أوغندا وأثيوبيا - هذه الاتفاقيات واعتبروها تعهدات سابقة قدمتها حكومات الاستعمار ولم توقع عليها الدول بعد الاستقلال، وهو ما ينص عليه مبدأ نيريري[*] الذي ينكر الاتفاقيات والمعاهدات السابقة على الاستقلال وكان أول تحرك قامت به تنزانيا في مذكرة لها عام 1962 تفيد أن اتفاقية عام 1929 لم تعد سارية المفعول بالنسبة لها مع فترة سماح سنتين، لتغيير هذا الوضع[1]، وقد أعربت عن نيتها في التزود من مياه فيكتوريا عبر أنابيب تمتد لحوالي 180 كلم2 لإيصالها لأجزاء وقرى واسعة في الشمال الغربي لتنزانيا بسبب أن هذه المنطقة تعاني من جفاف وأزمة في المياه، وأنها غير ملزمة باحترام الاتفاقية وحقوق دول المصب مصر والسودان[2]، وتبعتها بعد ذلك كل من أوغندا وكينيا بإبداء رفضهم للاتفاقية، أما أثيوبيا لم تتقبل فكرة استغلال دول المصب لمياه النيل وفق اتفاقيتي 1929 و1959و أصبحت تطالب بتغير هذه الاتفاقيات

---

[*] **مبدأ تيريري:** نسبة إلى الرئيس جولوس نيريري رئيس تنزانيا بعد استقلالها والذي ذهب إلى أن الدولة المستقلة غير ملزمة بما سبق لدول الاستعمارية توقيعه من معاهدات .

[1] سامر مخيمر،خالد حجازي، **مرجع سابق**، ص.94.

[2] أسامة عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص. 140.

خاصة اتفاقية عام 1959 والتي وقعت بين مصر والسودان، والذي جرى فيها تقسيم المياه بين الطرفين دون الرجوع لأثيوبيا واستشارتها، وعقب هذا الرفض لدول المنابع والمطالبة بتغيير الوضع القائم جاء الرد المصري السوداني من خلال الدفاع عن حصتهم من مياه النيل وعن مشروعية الاتفاقيات من خلال الحقوق التاريخية المكتسبة وهذا ما جاء على لسان الرئيس المصري **أنور السادات** والذي صرح " أن مصر سوف تحارب من أجل حقوقها المكتسبة والموثقة من مياه النيل" وقد أعقب هذا التصريح رد الرئيس الأثيوبي آنذاك **منجيستو ماريام**" إننا مستعدون لدفاع عن أنفسنا"[1]، وقد طالبت كل من- أثيوبيا ؛أوغندا ؛تنزانيا وكينيا- الدخول في مفاوضات لوضع إطار قانوني جديد لمياه النيل واعتبرت ذلك شرطا من اجل الدخول في أي ترتيب للتعاون الجماعي بين دول حوض النيل، وقد بدأت هذه المفاوضات في عام 1997 وتم إنشاء مبادرة دول حوض النيل في عام 1999 وبعد عشر سنوات من التفاوض حول إطار قانوني جديد ينظم استخدام مياه النيل بين دول حوض النيل توصلوا إلى اتفاق عرف باتفاقية عنتبي ولكن لم يتم الاتفاق حول جميع بنودها وتركز الخلاف بين دول المنبع وفي مقدمتها أثيوبيا ودول المصب مصر والسودان حول نص المادة 14 الخاصة بالأمن المائي(*) لدول الحوض وتحديدا الفقرة ب من هذه المبادرة حيث رأت أثيوبيا ودول منابع النيل على انه يجب صياغة الفقرة على النحو التالي" أن لا تؤثر تأثيرا ذا شأن على الأمن المائي لأية دولة أخرى من دول حوض النيل" بينما ترى مصر السودان أن تكون صياغة الفقرة على النحو التالي" ألا تؤثر سلبا على الأمن المائي والاستخدامات الحالية لأية دولة أخرى من دول حوض النيل" وقد تطور الخلاف حول هذه المادة ووقعت ستة دول من دول المنابع الاتفاقية وهي- أثيوبيا؛ أوغندا؛ رواندا؛ تنزانيا؛ كينيا؛ بورندي- في 14 ماي 2014، ومن تم قد تسند إليها في المستقبل دول المنابع لتبرير استخداماتها للمياه.[2] وقد أعربت مصر والسودان عن رفضهما لهذا الاتفاق الجديد، من

---

[1] رمزي سلامة، **مرجع سابق**، ص.85.

(*) **الأمن المائي** : يرتبط الأمن المائي بمفهوم الميزان المائي، فالأمن المائي هو وضعية مستقرة بموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها، حيث يستجيب فيها عرض المياه لطلب عليها.

[2] علي صبحي قنصوه، **مرجع سابق** ،ص ص.16 ،17.

خلال عدم مشاركتهما في الاتفاق وعدم التوقيع عليه والذي يلغي حقوقهما التاريخية المكتسبة من اتفاقية 1929، 1959 ، وأنهم يتمسكان بهما لأن لأي اتفاقية دولية صفة الثبات ولا يجب تعديلها أو إلغاءها دون الرجوع إلى الأطراف التي تخصها الاتفاقية، كما تحفظ مصر والسودان على آلية اتخاذ القرارات في إطار الاتفاقية الجديدة التي تنزع من مصر والسودان حق الاعتراض[1]، وتسند مصر والسودان في الدفاع عن ثبات واستمرارية اتفاقية 1929 من خلال النقاط التالية:

أولا: حق مصر والسودان التمسك باتفاقية 1929 حتى ولو كانت بريطانيا هي الموقعة عليها باعتبارها السلطة الممثلة لدول المنابع في ذلك الوقت ومن الطبيعي استمرار ما سبق من الاتفاقيات نظرا لأنها جاءت لتنظيم حقوق تاريخية وطبيعية مستمدة من مبادئ مقررة عرفا وقانونا ولم يأتي بعدها عقد اتفاق جديد بين دول حوض النيل يغير من الوضع القانوني المقرر حول المياه.

ثانيا: طبقا لاتفاقية 1978 بشأن الثورات الدولي للاتفاقيات السابقة الموقعة بين الدول المتجاورة أو بين من يمثلها أو يحكمها يتم ثوريتها تلقائيا وتصبح سارية المفعول، لذلك فان اتفاقية 1929 تصبح سارية المفعول وفق مبدأ الحق التاريخي المكتسب والتي أقرته هذه الاتفاقية.

ثالثا: قامت منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1965 في أديسا بابا على إقرار استثمار الاتفاقيات السابقة الخاصة بالحدود، حتى ولو كانت موقعة في فترة الاستعمار، ولهذا فان اتفاقية 1929 تبقى سارية المفعول وفق هذا الاتفاق، حيث أنها مرتبطة باتفاقيات الحدود وشؤون المياه.

رابعا: اتفاقية الأنهار الدولية التي عرفت ب"اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية" والتي تم الموافقة عليها في 21 ماي 1997، فهي تأسس

[1] السيد علي أبو فرحة،"عن مسألة نهر النيل مستنقع وفرة المياه وعجز السياسة وغياب الاقتصاد"، **قراءات افريقية**،ع.17(سبتمبر 2013)، ص.31.

العلاقات المائية بين الدول المشتركة في حوض نهر دولي[*] واحد، وعلى الرغم من أن الاتفاقية لم تتحدث بصريح العبارة عن الحقوق المكتسبة أو التاريخية ، فقد جاء فيها" إن هذه الاتفاقية لا تؤثر على حقوق و التزامات دول المجرى المائي الدولي نتيجة لاتفاقيات يكون معمول بها من قبل"، وهو ما يضمن لمصر والسودان حقوقهما من مياه النيل على الرغم من اعتراض دول المنبع على اتفاقيات الفترة الاستعمارية خاصة أثيوبيا ، التي تزعم أنها لم تكن طرفا في اتفاقية 1929، إلا أن ما ينظم العلاقة بين أثيوبيا و دول المصب هي اتفاقية 1902التي كانت بين أثيوبيا وبريطانيا والتي تنص"لا يصدر إمبراطور الحبشة- أثيوبيا- تعليمات وألا يسمح بإصدارها فيما يتعلق بعمل أي شيء في النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يمكن اعتراض سيلان مياهها إلى النيل ما لم توافق على ذلك الحكومة البريطانية" ممثلة سابقا للسودان، والمقصود بها أنه يحق للسودان مراقبة أي مشروع ري يمكن أن تقوم به الحكومة الأثيوبية على أراضيها حتى لا تؤثر على التدفقات المائية الواردة إلى السودان وبالتالي إلى مصر[1]، وبين تمسك مصر والسودان بمطالبها التاريخية و المكتسبة و مطالبة دول المنبع بتغيير الوضع القائم يبقى الصراع حول هذه الاتفاقيات قائما بين طرف يسعى للمحافظة عليها –المصب- و طرف آخر يسعى إلى تغييرها-المنبع.

2- الصراع حول تقاسم المياه المشتركة بين دول حوض النيل:

تتميز طبيعة حوض النيل الجغرافية كون أن مياهه مشتركة بين الدول المتشاطئة[*] للحوض، وهذا ما طرح صراع حول مسألة تقسيم حصص المياه بين دول الحوض النهري[*] الواحد، فنجد أن دول المصب تطرح مسألة الحقوق التاريخية المكتسبة من المياه وأنه يجب أن تبقى حصصها ثابتة ولا يجب المساس بمقدارها لأنها حددت وفق اتفاق مسبق وتؤكد

---

[*] **النهر الدولي:** هي منطقة جغرافية تمتد عبر دولتي أو أكثر تحدها نطاقات تدفق المياه السطحية والجوفية التي تنساب اتجاه مصب واحد.

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق**، ص ص .132، 133.

[*] **الدول المتشاطئة:** هي الدول التي تقع على ضفاف الأنهار المشتركة أو التي تشترك في حوض نهري واحد.

[*] **دول الحوض النهري:** هي الدول التي تشترك في الحوض الطبيعي وتشتمل جميع المياه السطحية والجوفية التي تجري في مصب مشترك لحوض نهر معين.

مصدر على أنه من حقها الحصول على نصيب معقول يكفي حاجاتها الحالية والمستقبلية إلا أن دول المنبع تطرح حق التحكم في مياه النيل كونها هي التي تمثل مصدر المياه ،حيث ترى أن المياه يجب أن تقسم بالتساوي وأن تخضع لحاجيات كل طرف، وقد طالبت دول المنبع بوضع اتفاقية بين جميع دول الحوض النيل تقوم على تحديد حصص وكيفية استغلال مياه النيل من قبل هذه الدول،[1] ونجد من أكثر الصراعات القائمة بين دول حوض النيل بين مصر والسودان من جهة وأثيوبيا من جهة أخرى، حيث تؤكد أثيوبيا التي تتبع في أراضيها 85 % من مياه النيل في مختلف المناسبات حقها المطلق في الاستغلال الكامل لمواردها دون التشاور مع دول الحوض[(*)] وأنها غير راضية علي حصص دول المصب ،حيث ترى أنه تقسيم غير عادل وأنه يجب على دول المنبع أن تستفيد من مياهها بما يضمن مصلحتها ومصلحة شعبها من خلال استغلالها للمياه التي تتبع فوق أراضيها في تطوير اقتصاديتها ومواجهة الفقر وبعث التنمية في الدولة،[2] وفي غياب اتفاق بين دول حوض النيل فإن الضغط على المياه سيتضاعف مما يزيد من حدة التوتر والصراع بين دول المنبع ودول المصب خصوصا عندما قررت دول المنبع- أثيوبيا ؛كينيا ؛أوغندا وتنزانيا- وهي الدول التي تشهد زيادة عالية في نمو السكان الاستفادة من استخدام المياه التي تتبع من أراضيها وتخصيص حصص مائية من أجل النهوض باقتصادياتها وتلبية حاجيات أفرادها خصوصا في المستقبل باعتبار هذا المورد يمثل أهمية كبيرة في السياسات المائية لدول حوض النيل.[3]

---

[1] عبد المالك خلف التميمي، **المياه العربية التحدي والاستجابة**،(لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008)،ص ص 156- 163.

[(*)] هذه الفكرة ستشرحها نظرية السيادة الإقليمية المطلقة والمتمثلة في نظرية ماهون: والتي تقوم على حرية الدولة الكاملة في استغلال مياه الأنهار التي تعبر أراضيها استخدام منفرد وترفض أي قيد من دول المصب.

[2] عدنان عباس حمدان، خلف مطر الجراد" الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي" **العلوم الاقتصادية والقانونية**، م.22،ع.2 (2006)،ص.23.

[3] طارق المجدوب، **المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي دراسة في دبلوماسية المياه**،(السعودية: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ط1 ،1999)، ص.101.

3-الصراع حول مدى إلزامية شرط الإخطار المسبق عند تنفيذ المشروعات المائية في حوض النيل:

"جاء شرط الإخطار المسبق عند القيام بمشاريع مائية في حوض النيل في إطار إتفاقية 1902 1929 حيث تضمنت الاتفاقية الأولى على"تعهد الإمبراطور ميلينيك الثاني أمام الحكومة البريطانية بعدم إقامة أو السماح بإقامة أية أشغال على النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر السوباط من شأنه أن يعيق أو يقلل تدفق مياه النيل ما لم يتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة صاحب الجلالة البريطاني وحكومة السودان" واتفاق 1929 جاءت على شرط الإخطار المسبق والتي وقعتها بريطانيا الراعية لمصالح - السودان ؛أوغندا ؛كينيا وتنزانيا- بأن لا تقام إلا باتفاق مع مصر أي أعمال ري أو توليد الطاقة الكهربائية وألا تقوم باتخاذ إجراءات أو أعمال على البحيرات يكون من شأنها إنقاص كمية المياه التي تصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصولها على أي وجه يلحق الضرر بمصر من غير موافقتها[1]. ومع حصول دول حوض النيل على استقلالها رفضت بنود الاتفاقيات ومن بينها شرط الإخطار المسبق حيث ترى أنه من حقها استغلال مياه النيل والقيام بمشاريع من أجل التنمية والقضاء على مشكلة المياه واستغلالها في توليد الطاقة واستصلاح الأراضي من أجل تحقيق عائد في اقتصاديتها. ولم يكن الصراع بين المنبع والمصب فقط بل كان هناك صراع بين دولتين المصب مصر والسودان حيث أعربت السودان عن رفضها لبنود اتفاقية 1929 وأنه جاء من طرف واحد بالإضافة لأنها تعطي لمصر حق السيادة المطلقة على حوض النيل ومشاريعه المائية وقد أحدث السودان موقف الرفض على قيام مصر ببناء السد العالي وفي عام 1958 زادت الأزمة بين البلدين بعد إعلان السودان عن نيتها في بناء سد الرصيرص وتوسيع الجزيرة بالرغم من الرفض المصري للمشروع ،إلا أنها حلت بين البلدين بعد عقد اتفاقية 1959 وتوافق المصري والسوداني في الحصص والمشاريع المقامة على نهر النيل[2] ولكن الاتفاق بين مصر والسودان صاحبه رفض دول المنابع لما جاء في نص اتفاقية

[1] وعد الله حسين ياسين الحمداني، **مرجع سابق**، ص ص. 98 ،99.

[2] أسامة عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص ص. 59 ،60.

1959 حيث أعربت دول الحوض و أثيوبيا خاصة من حقها في استغلال مياه النيل والقيام بالمشاريع التنموية حيث تقدمت في سنة 1981 إلى الأمم المتحدة وعبرت عن رغبتها في استصلاح 228 ألف فلدان في حوض النيل، وأكدت على أحقيتها في القيام بمشروعاتها لأنه لا توجد اتفاقية بينها وبين دول الحوض وقد قامت بناء سد فينشا على روافد النيل الأبيض كما أكدت كل من- كينيا؛ تنزانيا؛ أوغندا -على أنها بحاجة إلى مياه النيل للقيام بمشاريع زراعية وأنها غير ملزمة بالاتفاقيات المبرمة أثناء الفترة الاستعمارية وتحتج مصر والسودان على أن هذه الدول قد وقعت على الاتفاقيات وعليها إعلام مصر والسودان بأي مشروع يؤثر على تدفق المياه إلى البلدين، ومع هذا فقد خططت أثيوبيا لبناء أربع سدود كبرى على روافد النيل وقد أعلنت في سنة 2010 عن بناء سد النهضة والذي من شأنه أن يحد من تدفق المياه إلى مصر والسودان[1]، وقد صرحت أثيوبيا بأن حصة مصر والسودان لن تنقص إلا أن الأعمال التي تقوم بها أثيوبيا تقول عكس ذلك من خلال رفض أثيوبيا القاطع لحصص مصر والسودان وإصرارها على بناء سدود عالية الارتفاع والمضي في بناء سد النهضة، وعدم مراعاتها مخاطر هذه السدود التي قد يصل ارتفاع المياه من جرائها إلى 2000 متر والذي يؤدي إلى دمار في السودان وقد يصل حتى إلى مصر[2]، وقد لجأت مصر إلى الخيار التفاوضي في سنة 2013 حيث أعلنت عن تكوين لجنة ثلاثية لدراسة السد، متكونة من خبراء مصريين وسودانيين وأثيوبيين ، وفي سنة 2014 رفضت أثيوبيا وجود خبراء دوليين ضمن اللجنة المشرفة على الدراسات لضمان الحيادية، عندها تصاعدت حدة و وتحدي الرد الأثيوبي بالإعلان الصريح " إن بناء السد لن يتوقف تحت أي ظرف وأن المشروع سيكتمل " ومن تم وصلت المحادثات بشأن سد النهضة إلى مرحلة حرجة بسبب مواصلة الحكومة الأثيوبية بناء السد دون انتظار نتائج الدراسات الفنية، كل هذه المواقف

[1] أسامة محمد الحسيني، **مرجع سابق** ،ص.39 .

[2] ضياء الدين القومي، "دوافع أثيوبيا من بناء السدود على نهر النيل"، **السياسة الدولية** ، م.48،ع . 191 (جانفي2013)، ص.69 .

الأثيوبية أظهرت عن رغبة أثيوبيا التحكم بمياه النيل وإشعال الصراعات بين دول حوض النيل.[1]

المطلب الثالث: جهود تسوية الصراع على المياه بين دول حوض النيل

ساد التوتر منذ فترة زمنية في منطقة حوض النيل نتيجة افتقاد دوله إلى الخبرة التعاونية وغياب آليات مؤسساتية ، فالاتفاقيات التي وقعت في الفترة الاستعمارية أو الاتفاقيات المبرمة بشكل ثنائي خاصة بين مصر والسودان قوبلت بالرفض من معظم دول حوض النيل، وبالتالي فإن هذه الاتفاقيات هي سبب الصراع بين دول المنبع ودول المصب[2]، وقد حاولت دول حوض النيل أن تضع الخلاف جانب والسير في طريق الاتفاق من اجل الانتفاع بمياه النهر وزيادتها ، خاصة أن دول الحوض تشهد زيادة في السكان وسوء استخدام أفرادها للمياه الأمر الذي أدى إلا أن أزمة المياه في حوض النيل ليست أزمة كمية بقدر ما هي أزمة استخدام معظم هذه الكمية ، وبغرض إدارة هذه الموارد وخلق إطار تعاوني قامت دول حوض النيل بوضع آليات التعاون إقليمي فيما بينها من أجل القضاء على الخلافات والاستفادة من تبادل الخيرات[3]، ومن بين هذه الآليات نجد:

1- مشروع الدراسات الهيدروميترولوجية (الهيدروميت):

بدأ هذا المشروع عام 1967 واستمر حتى عام 1992 وكان يهدف إلى دراسة الميزان المائي وتحليل البيانات الاستوائية والتي توضح استخدامات الدول في الحاضر والمستقبل، وقد شاركت فيه كل من- مصر ؛السودان ؛أوغندا ؛كينيا ؛تنزانيا ؛رواندا ؛بورندي والكونغو_ وظلت أثيوبيا كعضو مراقب، لكن المشروع لم يحقق سوى جمع البيانات وتحليلها

[1] صلاح سمير البنداري،"مشكلة سد النهضة وإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية في دائرة الإفريقية "، **الدراسات الإفريقية وحوض النيل** م.1 ع.1 (مارس 2018)، ص.55.

[2] ياكوب أرسانو،" أثيوبيا ومصر والسودان اتفاق حول سد النهضة يؤرخ لوحدة جديد بين دول حوض النيل"، **أفاق المستقبل**،ع.27(سبتمبر 2015)، ص.24.

[3] السيد فليفل، **مرجع سابق**، ص ص.49 ،50.

عن الميزان المائي، ولم يؤدي إلى دفع التعاون إلى مجالات أخرى، كما أن انعدام الثقة بين دول المنابع والمصب عرقلت العملية التعاونية في هذا المشروع.[1]

2-تجمع الأندوجو:

أنشئ هذا التجمع عام 1983 وكان الهدف من ورائه هو إنشاء سلطة مشتركة لضبط النهر وتنظيم مشروعاته الكبرى وإدارتها إلا أنه قوبل بتأخر انضمام دول الحوض إليه، والذي لم يحقق الأهداف المرجوة بسبب الخوف والشك الذي كان يسود دول حوض النيل.[2]

3- تجمع التيكونيل لجنة التعاون الفني لتدعيم التنمية وحماية البيئة في حوض نهر النيل:

تم إنشاء هذا التجمع في ديسمبر 1992 "وكان الهدف منه مساعدة الدول على التنمية وحماية استخدام الموارد المائية لتحقيق تعاون شامل ومتكامل وقوي بين الدول و إقسام مياه النيل بشكل عادل وإدارة الموارد المائية، وانظم لهذا المشروع كل من-مصر؛السودان ؛أوغندا؛ رواندا ؛جمهورية الكونغو الديمقراطية وبورندي-، واكتفت -كينيا ؛أثيوبيا و ارتيريا بصفة مراقب".[3]

4– مبادرة حوض النيل:

رغم وجود خلافات وصراعات بين دول حوض النيل إلا أن هذه الدول رأت أنه يجب بناء عمل مشترك والتفكير في مصلحة الحوض ككل وليس على مستوى الدولة ،وقد تأسست مبادرة حوض النيل عام 1999 كامتداد للجنة الفنية للتعاون والتنمية وتطوير النيل والذي كان لها الأثر المميز في خلف هذه المبادرة[4]، وقد اشتركت في هذه المبادرة جميع دول

[1] ريم محد موسى،" التعاون المائي بين دول حوض النيل بالتركيز على الدور المصري" في:
https://www.politicts-dz.com(18/03/2018).

[2] السيد فليفل، **مرجع سابق**، ص.50.

[3] خليل خير الله، **مرجع سابق**، ص.64.

[4] مصر، **المنظمة العربية للتنمية والإدارة**، "الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول العربية"، 2009، ص.10.

الحوض باستثناء اريتريا التي كانت بصفة مراقب،حيث هدفت مبادرة حوض النيل إلى المشاركة في المنافع والمشاركة في الرؤى ورغبة دول المبادرة في التعاون حاضرا ومستقبلا والذي يحقق لها استعادة الثقة بين الدول الأعضاء وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أنها سعت إلى تحقيق برامج الرؤى المشتركة والتي خصصت لها مبلغ 140 مليون دولار أمريكي وبرامج الأحواض الذي خصص له 80 مليون دولار أمريكي[1]، ويضم الهيكل التنظيمي للمبادرة ثلاثة أجهزة رئيسي هي: المجلس الوزاري؛ اللجنة الفنية الاستشارية؛السكرتارية الفنية[2]، وبعد عشرة سنوات من إنشاء المبادرة أرادت دول حوض النيل وضع إطار تعاوني للتوصل إلى اتفاق يحدد حصص كل دولة من مياه النيل، فحدث خلاف بين دول المنبع ودول المصب مصر والسودان حيث تمسك دولتا المصب بحقوقهما من اتفاقية 1929 و1959 ورفع نص الاتفاق الجديد، الذي وقع عليه بأوغندا من قبل دول المنابع من أجل تقاسم المياه، حيث أعلنت مصر والسودان عن رفضهما لمشروع الاتفاق الإطاري الجديد، وبهذا فشلت دول حوض النيل إلى الوصول لاتفاق ينظم استخدام المياه ويحقق التعاون[3] وإنهاء الصراع بسبب الاختلاف بين دول المصب و المنبع حول بنود اتفاقية عنتبي ومما زاد من التوتر إعلان دول المنبع من حقها في استغلال مياه النهر الذي ينبع من أراضيها، والذي صعد الأمر وأصبحت إدارة الصراع وتحقيق التعاون في الحوض يختلف بحسب مصالح وتصورات كل طرف في المنطقة ومكاسبه من النهر ففي حين تتجه مصر إلى إستراتجية فرض الأمر الواقع، وتتجه السودان نحو الحفاظ على الوضع القائم، تسعى أثيوبيا إلى تغيير الوضع، فان الإقرار بحق كل دولة في حوض النيل الاستفادة من موارد النهر يجب أن يسند إلى العدل والإنصاف وبالتالي من أجل تسوية فعلية لصراع يجب أن تحدد كل دولة احتياجاتها المائية وضرورة الإقناع باستمرار التعاون بين دول الحوض

[1] ضياء الدين القوصي، **مرجع سابق**، ص.65.

[2] السيد فليفل، **مرجع سابق**، ص.51.

[3] ياكوب أرسانو، **مرجع سابق**، ص.24.

الذي بات حتميا في ظل التحديات التي تهدد الأمن المائي لدول الحوض وفي مقدمتها التغيرات المناخية والمشكلات البيئية.[1]

[1] ليلى كرفاح،" الصراع على المياه دراسة حالة التفاعل النزاعي في حوض النيل" **الدراسات الإفريقية وحوض النيل**،م.1،ص.123.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص أن لنهر النيل أهمية بالغة لدى دول شرق إفريقيا الذي ينبع ويجري في أراضيها بإحدى عشرة دولة، نظمت العلاقة بينها مجموعة من الاتفاقيات والتي قام على أساسها الصراع بين دول المصب والمنبع التي رفضت كل منها التنازل على استفادتها من نهر النيل ومما زاد من تأجيج الصراع إصرار دول المنبع على الاستفادة من مياه النيل والقيام بمشاريع على النيل خاصة إثيوبيا و رغبتها في إعادة تقسيم مياه النيل و حرمان مصر والسودان من حقوقهما المكتسبة التي وردت في اتفاقية 1929 و1959، كل هذه الخلافات أدت إلى عدم التعاون و التفاهم بين دول حوض النيل رغم المحاولات المبذولة والتي تجسدت في مجموعة من آليات والمشاريع التعاونية و التي شكلت مبادرة دول حوض النيل إلا أن اختلاف الرأي والمصالح حال دون الوصول إلى اتفاق شامل ينظم الانتفاع بين دول حوض النيل.

الفصل الثالث :

الأمن القومي المصري في حوض النيل:

التهديدات وإستراتجية المواجهة

تمهيد:

يعتبر نهر النيل هو واهب الحياة لمصر والذي يمثل أهمية كبيرة لها حيث تعتمد عليه اعتمادا كليا في أنشطتها، ويعتبر الأمن المائي أحد أبعاد الأمن القومي المصري والذي يرتبط بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبهذا فقد شكل الجانب المائي محور الصراع بين مصر ودول حوض النيل الذي خلق لها تهديدات أصبحت تهدد أمنها القومي والتي تفاعلت في حدوثها مجموعة من العوامل سواء كانت متعلقة بمصر أو بدول حوض النيل أو بتدخل القوى الإقليمية والدولية، وبغرض مواجهة هذه التهديدات وتقليل تأثيراتها على الأمن القومي قامت مصر بوضع واقتراح إستراتيجية على المستوى الداخلي من خلال ترشيد الاستهلاك ووضع آليات لتحقيقه والمستوى الخارجي الذي استعملت فيه قدراتها المادية والمعنوية، وذلك من أجل إدارة مواردها والحفاظ على حصتها وإمكانية زيادتها، وسنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث: في المبحث الأول سنتناول أهمية حوض النيل في سياسة مصر المائية، أما المبحث الثاني سنتناول فيه التهديدات التي تواجه الأمن القومي المصري في منطقة حوض النيل، أما المبحث الثالث فخصصناه للإستراتيجية المصرية لمواجهة أزمة المياه في حوض النيل.

المبحث الأول: حوض النيل في سياسة مصر المائية

يكتسي نهر النيل أهمية بالغة بالنسبة لمصر، حيث أنها تعتمد عليه في كل أنشطتها سواء الزراعية أو الصناعية أو الاستخدامات اليومية للمواطنين، وبغرض الحفاظ على حصتها من مياه النيل قامت مصر بوضع سياسات مائية من أجل الإبقاء على حصتها وإمكانية زيادتها.

المطلب الأول: أهمية حوض النيل بالنسبة لمصر

" يحتل نهر النيل مكانة هامة في حياة مصر والمصريين، فعلى ضفافه قامت واحدة من أعرق الحضارات الإنسانية، وظل شاهدا على تطورات السياسة والاقتصاد والاجتماع التي عاشتها الدولة المصرية على مختلف الأزمة والعصور، ويستمد نهر النيل أهميته بالنسبة للمصريين من كونه يمثل المصدر الرئيسي للمياه في مصر، إذ تعتمد عليه مصر اعتمادا يكاد يكون كليا في الاستعمالات الزراعية والصناعية والمنزلية، فهو يؤمن نحو 96.5 من الاحتياجات السنوية لمصر"[1]. ويدخل نهر النيل أراضي مصر في وادي حلفا عند دائرة عرض 22 درجة شمالا ويبلغ طول النهر في مصر 1520 كلم، وهو ما يوازي 22.8% تقريبا من إجمالي طول النهر، ولا يتصل بالنيل على طول هذه المسافة أي رافد نهري باستثناء وجود أودية جافة والتي قليلا ما يحدث أن يكون بها مياه جارية، كما تقل كمية المياه التي ينقلها النهر بشكل تدريجي بالاتجاه من الجنوب إلى الشمال نحو المصب كنتيجة لعدم وجود روافد به، ويبلغ المتوسط السنوي لتصريفه عند أسوان جنوب مصر نحو 84 مليار متر مكعب، ويتسبب ارتفاع درجات الحرارة في فقدان جزء من مياه النهر بفعل التبخر، فضلا عن تفرع مياه النيل من مدينة القاهرة بنحو 20 كلم لتظهر دلتا ومن العوامل التي أسهمت في تكوينها ما يلي:

[1] محمد سالمان طايع،"العجز المائي: رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي العربي" ،**السياسة الدولية**، م.48،ع،191 (جانفي2013)، ص.58.

1- استواء الأرض وانبساطها، وهو ما جعلها ملائمة تماما لبسط الرواسب وانتشارها أفقيا.

2-قلة انحدار النهر إذ يزيد انحداره على 17 متر فقط في المسافة الممتدة بين القاهرة وساحل البحر المتوسط، وكثرة انحناءاته وبطء تياره، الأمر الذي جعل النهر يلقي بالجزء الأكبر من الرواسب التي يحملها فور وصول مياهه إلى هذا النطاق.[1] وبهذا فان نهر النيل يجري في أراضي مصر من الجنوب إلى الشمال ليفرع إلى فرعين يصبان في البحر المتوسط- أنظر الخريطة رقم 05-.

الخريطة رقم(05):نهر النيل في مصر

المصدر:https://www.marefa.org

ويشكل نهر النيل أهمية قصوى في اقتصاديات دول حوض النيل عامة ومصر بصفة خاصة، وذلك بسبب تنوعه الجغرافي ولأنه يجري من الشمال إلى الجنوب تبعا لميل الأرض،

[1] عليان محمود عليان، **مرجع سابق**، ص ص. 124 ،125.

مما جعل الإنتاج الزراعي وفير، واستعماله في مجال الصيد والسياحة والكهرباء والصناعات بكافة أنواعها، حيث أن نهر النيل يؤمن متطلبات الحياة الأساسية لمصر، وقد ارتبط المصريون بنهر النيل منذ القدم، كما ارتبطت حضاراتها بالزراعة كل هذه العوامل أعطت لمصر حق من مياه النيل، والتي قامت بإنشاء مشاريع ري الأراضي يتم فيها تخزين مياه النيل من أجل مواجهة موجات الجفاف وزيادة مساحة الأراضي الزراعية والتنوع في منتجاتها من أجل تحقيق أمن غذائي وكذا توليد الطاقة الكهربائية[1]، ولهذا فهو يحتل مكانة كبيرة في رسم سياساتها والأكثر من ذلك رسم علاقاتها في منطقة حوض النيل.

المطلب الثاني: حصص وسياسات مصر المائية

تقدر حصة مصر من مياه النيل 55.5 مليار متر مكعب سنويا والتي أقرتها لها اتفاقية 1929 و1959، حيث أن ما تحصل عليه مصر من مياه النيل يعتبر حقا لها لأنه يسري إلى مصر بشكل متواتر ومستقر، كما أن متطلبات الحياة المصرية وقدرتها على تلبيتها يتوقف على نهر النيل، فلدى مصر الحق في الدفاع على حقوقها التاريخية والمكتسبة من مياه النيل على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال الحقوق التي يدعمها القانون والحق التاريخي في مياه النيل[2]، والواقع أن تمسك مصر بحصتها وحقوقها التاريخية من مياه النيل لم يكن راجع إلى الحقوق في اتفاقيات المبرمة بشأن مياه النيل فقط وإنما هو أبعد من هذا، ويعود إلى استغلال مصر لمياه النيل منذ ألاف السنين والذي لم يكن لها عائق في ذلك، حيث قامت عليه أقدم الحضارات في التاريخ دون اعتراض أحد، وترى مصر أن على دول حوض النيل مراعاة هذا الاستعمال الدائم والمستمر الذي يعود إلى ألاف السنين، ضف إلى ذلك احترام الاتفاقيات التي أبرمت من أجل الانتفاع بمياه النيل،[3] ويعتبر نصيب مصر من مياه النيل ثابتا منذ 1959 حيث كان سكان مصر نحو 20 مليون نسمة، ولا تزال حصتها

[1] وعد الله حسين ياسين الحمداني، **مرجع سابق**، ص ص.52-56.

[2] هاني رسلان،" أبعاد تفاقم أزمة المياه في حوض النيل" **السياسة الدولية**،م.48،ع.191 (جانفي 2013)، ص.57.

[3] محمد شوقي عبد العال، **مرجع سابق**، ص ص.82 ،83.

من النيل 55.5 مليار متر مكعب، بالرغم من الزيادة الكبيرة في السكان والتي فاقت حاليا 90 مليون نسمة، وبالتالي فان نصيب الفرد في مصر تناقص إلى حوالي الربع، في حين تسعى الحكومة إلى نقل مياه النيل إلى أعماق الصحراء من أجل القيام باستصلاح الأراضي وتحقيق الأمن الغذائي، كل هذه الحقائق تمثل مدى خطورة المساس بحصة مصر خاصة أن اعتمادها على نهر النيل يفوق 95%[1]، ولقدر مرت السياسة المائية المصرية بمرحلتين:

1- المرحلة الأولى:

ركزت سياسة مصر خلال القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين على إقامة عدد من السدود والقناطر على طول نهر النيل من أجل حجز جزء من الفيضانات وكان هذا التخزين السنوي منظما للمياه على طول السنة ويعتبر خزان أسوان هو أشهر هذه الخزانات وأعلاها كفاءة، حيث كانت تستخدم مياه الفيضانات المحتجزة فيه في استخدامات الزراعة، وبهذا فان سياسة مصر ضمن هذه الفترة ارتكزت على تأمين منابع النيل ووضع الجزء الأكبر منها تحت نفوذها وذلك بغرض الاستغلال الأمثل لمياه النيل، ومثال ذلك قيامها بناء خزان أوين سنة 1949 على مخارج بحيرة فيكتوريا التي أرادت مصر من خلاله التحكم في مياه النيل الخارجة من البحيرة، والذي اعتبر كاعتراف بحقوق وحصص مصر في مياه النيل.

2- المرحلة الثانية:

بدأت مع ثورة 1952 وإعلان الدول الإفريقية عن استقلالها، وقد تميزت هذه المرحلة بتعدد السلطات المشرفة على حوض نهر النيل ومصادره فتطورت السياسة المائية المصرية، حيث أنها أصبحت ترتكز على بناء السدود والخزانات داخل حدودها مثل بناء مصر لسد العالي والذي أتاح لها تخزين المياه وزيادة حصة مصر من 48.5 مليار متر مكعب إلى 55.5 مليار متر مكعب والتي تمثل حصة مصر

[1] أسامة عبد الرحمان، **مرجع سابق** ،ص ص. 42، 43.

من مياه النيل[1]، وعلى غرار انتهاج مصر لسياسة مائية تسعى من خلالها للحفاظ على حصتها أو زيادتها فقد أصبحت تنظر إلى النيل على انه أحد الثوابت الأساسية في سياسة مصر الخارجية، نظرا لأهمية في عملية التنمية الحالية والمستقبلية، فلقد فرض نفسه على مختلف قياداتها السياسة وهذا من اجل تأمين وصول المياه وتدفقها إلى أراضيها.[2]

المبحث الثاني: تهديدات الأمن القومي المصري في منطقة حوض النيل

تعتبر منطقة حوض النيل ذات موقع جيواستراتيجي مهم لغناها بالموارد الطبيعية وبالثروة المائية، خاصة أن أمن مصر يتوقف على مدى قدرتها على مواجهة التهديدات التي تواجهها في حوض النيل، في ظل تنامي عدد سكانها وتزايد احتياجاتها للمياه والتي لم تعد حصتها من مياه النيل تكفيها، حيث تعاني مصر من نقص في الموارد وإدارتها ولم يعد هذا التحدي العائق الوحيد أمام الأمن القومي المصري، بل أصبحت دول المنابع تطالب بتغيير الوضع المائي في الحوض وتأتي هذه المطالب مدفوعة بتدخل ودعم خارجي من أجل التأثير على حصة وأمن مصر المائي، وذلك من خلال مساعدة دول المنابع على إقامة مشاريعها المائية وتمويلها، وكذا عرقلة عملية التعاون في الحوض النهري التي تصب في مصلحة مصر.

المطلب الأول: إدارة ونقص الموارد المائية

تعتبر الزيادة السكانية والأنشطة الصناعية والتجارية بالإضافة إلى التوسع في الرقعة الجغرافية أهم التهديدات التي تواجه مصر، حيث أنها تؤدي إلى زيادة الطلب على المياه إلى الحد الذي أصبحت تستهلك معه الموارد المائية المتاحة، ولم تعد حصة مصر المقدرة 55.5 مليار متر مكعب تكفي احتياجات مصر المائية والتي أصبحت تعاني من ندرة مائية،

[1] إبراهيم سلمان عيسى، **أزمة المياه في العالم العربي**،(مصر: دار الكتاب الحديث، 2003)، ص ص. 85، 86.

[2] وعد الله حسين ياسين الحمداني، **مرجع سابق**، ص.130.

فبحسب الدراسة التي أعدها الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء في عام 2010 والتي قدرت فيها إجمال الموارد المائية المتاحة في مصر عام 2010 ب 81.4 مليار متر مكعب مقابل الاحتياجات التي قدرت ب 86.2 مليار متر مكعب وحذرت الدراسة من ارتفاع العجز المائي في مصر في سنة 2017 ليصل إلى 15.2 مليار متر مكعب وعليه فان مصر ترفض أي مشاريع مائية تنقص من حصتها، إلى أن أكبر تحدي يواجه مصر هو كيفية زيادة حصتها المائية لتلبية حاجاتها المتزايدة،[1] وبهذا فان مصر تعيش حالة عجز مائي نتيجة الاختلال في ميزانها المائي، حيث أن الاحتياجات المائية تفوق الموارد المائية المتجددة والمتاحة، وبهذا وعندما يصل العجز المائي إلى درجة الإضرار بالحياة الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد الدولة فإنها تكون أمام ما يسمى بالأزمة الاقتصادية، وبالنظر إلى الميزان المائي المصري من خلال مقارنة الاحتياجات المائية بالموارد المائية للالتزام بالاحتياجات سنجد أن المصريون يعشون منذ سنة 2000 تقريبا تحت خط الفقر المائي[2]، _كما يوضحه الجدول رقم(08)_

الجدول رقم(08) :الميزان المائي المصري لعام 1997-2017.

الاحتيـــــاجـــــات	**1997**	**2017**
	مليار متر مكعب	**مليار متر مكعب**
- الزارعة	52.13	67.13
- الفاقد بالتبخر والترع	2.10	2.30
- التسرب والاستخدامات الصحية	4.45	6.60
- الصناعة	8.42	10.57
- الملاحة النهرية	0.15	0.15

[1] مالك عوني" مدخل تنموي لعلاقات مصر مع حوض النيل"، **السياسة الدولية**، م .48،ع. 191(جانفي 2013)، ص ص 89، 90.

[2] محمد سلمان طابع، **مرجع سابق**، ص.60.

المجموع	22.34	87.84
- المياه التي يمكن تدبيرها لمواجهة الاحتياجات		
- الحصة من مياه النيل	55.5	55.5
- مشروع قناة قوجملي	-	2.00
- المياه الجوفية بالوادي والدلتا	4.80	7.80
- إعادة استخدام مياه الصرف بالوادي والدلتا.	4.90	8.40
- خفض تصريفات النيل المنسابة للبحر	-	-
- تطوير التركيب المحصولي	15	3.00
- الوفر الناتج من برامج تطوير الري	15	4.00
- الخزان الجوفي بالصحاري	0.85	3.77
- مياه صرف صحي معالجة	0.20	2.00
- مياه الأمطار على الساحل الشمالي ومياه السهول	1.00	1.50

المصدر: محمد سلمان طايع، مرجع سابق، ص.60.

وبهذا فان الوضع المائي في مصر يشير إلى حالة من العجز المائي فمتوسط نصيب الفرد لا يزيد عن 800 متر مكعب لدى فهي تصنف من ضمن الدول ذات الندرة المائية[1]، أضف إلى ما سبق تعاني مصر من تحديات أخرى تؤثر على إيراد المياه إلى مصر، وبالتالي تهدد الأمن المائي المصري.

[1] محمد سلمان طايع، **المكان نفسه**، ص.60.

1-التغيرات المناخية:

تعتبر التغيرات المناخية إحدى التهديدات التي تواجه قطاع المياه في مصر والتي قد تؤثر على الإيراد السنوي لمياه النيل التي تصل إلى بحيرة ناصر، بالإضافة إلى صعوبة الربط بين معدلات الفيضانات السنوية والعوامل المناخية، حيث يشهد النهر تدبدبا كبيرا في حجم الفيضانات السنوي والذي يتراوح بين 40 إلى 150 مليار متر مكعب سنويا، وقد أدى هذا إلى صعوبة ربط هذه التغيرات بارتفاع درجة حرارة الأرض والتي تشير إلى زيادة متوقعة تتراوح بين 2 إلى 3%درجة مئوية بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، وبهذا تعتبر مصر من أكبر الدول تأثرا فيما يمكن أن تخلفه التغيرات المناخية على حجم الفيضانات فهي لا تتأثر فقط داخل حدودها، وإنما بما يمكن أن تحدثه هذه التغيرات في باقي دول حوض النهر على معدلات وأنماط استهلاكها للمياه، بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك والاحتياجات التي يتطلبها القطاع الزراعي نتيجة الارتفاع المتوقع في درجات الحرارة،[1] وبهذا فقد أظهرت العديد من الدراسات التي تهتم بأثر التغيرات المناخية على تدفقات المياه في نهر النيل والتي توقعت أن تصل نسبة خسارة التدفقات المائية التي تصل إلى مستنقعات السودان إلى 50% وهذا راجع إلى التبخر والنتح، وبهذا فانه من المتوقع أن تتقلص نسبة تدفقات النيل إلى سد أسوان نتيجة عملية التبخر إلى 10%، وقد أكدت إحدى التقارير الصادرة من منظمة التنمية الاقتصادية في عام 2004 أنه بارتفاع درجة الحرارة بدرجة واحدة يؤدي إلى التبخر بنسبة 4% وبالتالي انخفاض مياه النيل، وهذا ما يؤدي إلى نقص الموارد المائية العذبة، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم مشكلة المياه في مصر نتيجة النقص الذي ستعانيه في مياه الشرب وتوليد الكهرباء[2]، ومن تم فان لهذه المتغيرات أثر على الأمن المائي المصري.

[1] أسامة محمد الحسيني، **مرجع سابق**، ص ص .59، 60.

[2] محمد سالمان طايع، **مرجع سابق**، ص ص .60، 61.

2- التلوث:

تواجه مصر مشكلة تلوث مياه النيل، وهذا راجع للنفايات والملوثات التي يتم إلقائها في النهر، حيث قدرت الملوثات الصناعية في المجاري المائية بحوالي 280 طن، وتقدر المخلفات الصلبة التي يتم صرفها بالنيل حوالي 14 مليون طن، أما مخلفات المستشفيات تقدر ب 120 ألف طن سنويا منها 25 ألف طن مواد شديدة الخطورة، كما أن مخلفات الصرف الصحي يتم صرفها بنهر النيل والتي تقدر بحوالي 3 مليارات متر مكعب، ولمعرفة الآثار التي تخلفها الملوثات في مياه نهر النيل قام الدكتور" **أحمد نجم**" المستشار الاقتصادي بمجلس الوزراء المصري بدراسة توصل من خلالها إلى أن 17 ألف طفل يموتون سنويا بالنزلات المعوية جراء تلوث المياه، وزيادة معدلات الفشل الكلوي بحوالي أربع أضعاف مشيرا إلى أن هناك 15 ألف حالة فشل كلوي و60 ألف حالة مرض سرطان مثانة نتيجة التلوث ولم يقتصر هذا التلوث على الجانب الإنساني فقط بل تعداه إلى الجانب الزراعي، والذي قدر فاقد الإنتاج به نحو 50%، كما تكبدت الثروة السمكية خسائر من جراء التلوث وقد اختفت حوالي 33 نوعا من السمك. ووفقا لتقرير صادر عن وزارة البيئة فان الحكومة تتكبد ما يقدر بثلاث مليار جنيه سنويا، نتيجة لملايين الأطنان من الملوثات الصناعية والطبيعية التي تلقى بنهر النيل سنويا[1]، هذا ما جعل مصر تواجه أزمة بيئية تتمثل في المساس بأمنها البيئي والتوازن المائي في نهر النيل والذي أثرت على المياه العذبة التي تجري في النهر.

المطلب الثاني: مطالب وسياسات دول حوض النيل

تسعى دول المنابع إلى تغيير اتفاقية 1929 و1952 بحجة أنها موقعة نيابة عنها وأنها غير ملزمة بها، حيث ترى أنه يجب إعادة النظر في حصة مصر من مياه النيل، وأنه

[1] أسامة عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص ص. 119- 121.

يجب مراعاة حصص مساهمات كل دولة في مياه النيل بما أن المياه تنبع من أراضيها فهي الأولى باستخدامها في عمليات التنمية والنهوض باقتصادياتها، كما أنها تحاجج بارتفاع سكانها وأنها بحاجة المياه مستقبلا، حيث أرادت هذه الدول البحث عن اتفاقية جديدة تنظم استخدام مياه النيل، وقد قامت كل من أثيوبيا، وتنزانيا، وكينيا بالإضافة إلى أوغندا من الاستفادة من نهر النيل دون قيد أو شرط، فقد عبر رئيس الوزراء الأثيوبي **زيناوي (zenawi)** في عام 1997 أن بلاده محرومة من مورد طبيعي نابع من أراضيها، وهذا ما اعتبره وضع ظالم وأضاف أن لها حقوقا في مياه النيل وأثيوبيا في أمس الحاجة لها للري والإنتاج الكهربائي، كما دعت أيضا أثناء المؤتمر الذي عقدته دول حوض النيل في أديسا بابا في عام 2000 على ضرورة التوزيع العادل للمياه النيل بين الدول وأما أوغندا فقد طالبت في أحد اجتماعات مجموعة **التكونييل** في التسعينات أنه يجب على مصر دفع تعويضات مالية لها نظير قيامها باستخدام وتخزين مياه النيل التي تنبع من أراضيها في البحيرات الاستوائية، وطالبت أوغندا أنه يجب أن يكون في حوض النيل تسعيرة للمياه، وبورصة للمياه وإنشاء بنك مائي، أما كينيا فهي الأخرى من دول المنبع الذي أثارت الجدل حول مياه النيل، حيث ترى أن مصر أخذت حقها من النيل وهي لا تشعر بأي عائق قانوني أو أخلاقي يمنعها من استخدام مياه النيل،[1] وبين كل هذه المطالب والمزاعم التي تطلقها دول منابع النيل أرادت أن تضع اتفاقية إطارية تنظم اقتسام مياه النيل وقد قامت هذه الدول في سنة 2010 بتوقيع اتفاقية عنتبي، وقد أعربت عن استثمار ما لديها من وفرة مائية ودعوتها إلى إلغاء اتفاقية 1929 و1959 التي تعطي الحق لمصر في مياه النيل ولم يمر عام على هذا التوتر الذي ساد العلاقات بين مصر ودول المنابع اثر التصديق على اتفاقية عنتبي، حتى قامت الثورة في مصر في 25 جانفي 2011 والذي نتج عنها إسقاط نظام حسني مبارك، حتى ظهرت مشكلة سد النهضة الذي شرعت أثيوبيا في بناءه في أفريل 2011، وقد قوبل قرار بناءه بتأييد دول حوض النيل الموقعة على اتفاقية عنتبي، وهو ما

[1] مهند النداوي، **إسرائيل في حوض النيل دراسة في الإستراتيجية الإسرائيلية**،(مصر: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2013)، ص ص. 175-177.

شكل تهديدا وخطرا على أمن مصر المائي، فاعترضت مصر على بناء السد وقد شكلت لجنة من مصر والسودان وأثيوبيا وبعض الخبراء الدوليين للنظر في الأضرار المحتملة لسد لكن أثيوبيا استمرت في بناء السد كما قامت بتحويل مجرى النيل الأزرق لبدأ الإنشاء دون انتظار تقرير اللجنة، وهو ما أثار قلق مصر حول تأثير بناء السد على مواردها المائية، إلا أنه تحت تأثير الواقع والتحديات اضطرت مصر لتوقيع في مارس 2015 على إعلان المبادئ رغم أنه لم يرد به النص على كلمة حقوق مكتسبة لمصر، وافقت كل من أثيوبيا والسودان على التقرير الصادر عن مكتتبين فرنسيين ورفضتها مصر لأنها تقر بعدم وجود ضرر على مصر والسودان في حالة انهيار السد وأصرت أثيوبيا على استكمال بناء السد،[1]وكذا تصميمها على بناء سدود أخرى على روافد النيل الأزرق، وتعتبر أهم الآثار السلبية للسدود الأثيوبية على أمن مصر في السعة التخزينية لهذه السدود، والتي ستخصم من حجم المياه أمام السد العالي، وبالتالي ستعود ظاهرة الجفاف والعجز المائي في السنوات التي تكون فيها الفيضانات منخفضة، والمياه التي ستستخدم للري من السدود ستخصم من حصتي مصر والسودان السنوية، وتشير الدراسات المصرية الحديثة حول السدود الأثيوبية إلى أنه إذا قامت أثيوبيا بإنشاء هذه السدود وملئها خلال أربعين سنة كاملة، فإنها سوف تتسبب في حدوث عجز مائي لدولتي المصب أثناء سنوات الملء، وأن هذا العجز سوف يحدث مرة على الأقل كل أربع سنوات، حيث من المتوقع أن يصل العجز المائي إلى 8 مليارات متر مكعب في السنة كحد أقصى بالنسبة لمصر، وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أثار بناء سد النهضة، الاقتصادية والسياسية.

1- الآثار الاقتصادية:

يمكن إجمالها فيما يلي:

[1] سمير صلاح البنداوي، **مرجع سابق**، ص ص. 52-57.

- ✓ نقص الكهرباء المولدة في السد العالي وخزان أسوان والذي يمكن أن يصل إلى حد العجز لعدة سنوات، والى تزايد فترات الجفاف بصورة كبيرة.
- ✓ نقص المياه أثناء فترة الملء وخاصة أثناء الفيضانات يؤدي إلى تأثيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة خاصة في قطاع الري والزراعة والشرب ومن أمثلة ذلك عدم القدرة على الزراعة وفقدان الدخل لملايين المصريين المعتمدين على الزراعة في دخلهم السنوي.
- ✓ توقف جميع مشروعات استصلاح الأراضي والتوسع الزراعي.
- ✓ تأثير السد في الثورة السمكية النهرية نتيجة نتيجة التأثر بنقص المياه حيث ستنخفض حصة مصر بحوالي 10-13 مليار متر مكعب سنويا من حصتها البالغة 55.5 مليار متر مكعب سنويا.
- ✓ تزايد عدد السكان بمصر والذي يتراوح حاليا 92 مليون نسمة وهو قابل للزيادة خلال السنوات القادمة في ظل زيادة سكاني تقدر ب1.9 سنويا، فثبات المساحات الزراعية والذي يصاحبه زيادة سكانية يؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي المصري، وتستورد مصر 60% من غذائها في ظل ثبات حصتها من المياه، وفي هذه الحالة ستصبح مصر أمام عجز في ميزانها التجاري، وفقدان العديد من مواطنيها العمل الذي كان يتيحه لهم القطاع الزراعي.
- ✓ انهيار السد يؤدي إلى نتائج كارثية تحل بالسودان ومصر والذي يترتب عنه غرق العديد من المدن الكبرى والقرى وانهيار السدود وتعرض حياة المواطنين إلى مخاطر قد تؤدي بهم إلى الموت.[1]

2 -الآثار السياسية:

خلف تصريح أثيوبيا بناء سد النهضة آثار سياسية على مصر وعلى منطقة حوض النيل تتمثل في:

[1] عليان محمود عليان، **مرجع سابق**، ص ص.133-142.

- ✓ تشجيع بقية دول حوض النيل على تنفيذ مشاريع السدود الكبرى والمتوسطة
- ✓ فقدان مصر لنفوذها على القوى المانحة التقليدية كالبنك الدولي؛ بنك التنمية الإفريقي وذلك من أجل منع تمويل السد بعد إعلان المبادئ الذي وقعه الرئيس المصري والرئيس السوداني وأثيوبي، والذي احتوى على اعتراف ضمني بالسد.
- ✓ الدعم الذي تلقته أثيوبيا سواء على المستوى الإقليمي والدولي وذلك إما بالتمويل أو المساعدة الفنية، خاصة بعد زيارة الرئيس الأمريكي براك أوباما الذي عبر عن تغيير ميزان القوى لصالح أثيوبيا.[1]
- ✓ التغيير في الوقف السوداني إزاء أزمة سد النهضة لصالح أثيوبيا أحدث توتر العلاقات المصرية السودانية نتيجة أزمة مياه النيل والذي بدأ يظهر في أواخر 2013، وقد ألقى الرئيس السوداني عمر البشير خطابا يؤيد فيه بناء سد النهضة في شهر ديسمبر 2014 قائلا" ساندنا سد النهضة لقناعتنا الراسخة أن فيه فائدة لكل الإقليم بما فيها مصر، وسنعمل عبر اللجنة الثلاثية الدولية لتقييم سد النهضة، كما عبرت السودان وأثيوبيا عن تخفضهما عن التقرير الذي أعده أحد المكاتب الاستشارية حول التأثيرات المحتملة التي سيخلفها السد، على عكس مصر التي أبدت موافقتها على هذا التقرير، وهذا ما يقود إلى الموقف السوداني الذي بات أقرب إلى الجانب الإثيوبي والذي ترى أنه يصب في مصلحتها، خاصة أن السد أصبح بمثابة أمر واقع والذي يساعدها في الاستفادة من الطاقة التي سيتم توليدها، كما يساعدها على التحكم في الفيضانات وإنقاص التراكمات وهذا ما أدى إلى سعي البلدين إلى التقارب حيث جسد ذلك زيادة رئيس الوزراء الأثيوبي إلى السودان في أوت 2017، والذي أكد من خلالها قادة البلدين على سعيهم للارتقاء بالعلاقات الثنائية بما يحقق مصالح مشتركة بينهما ، وقد سبق هذه الزيارة زيارة الرئيس السوداني عمر البشير إلي أثيوبيا في الربيع الأول من

[1] عماد حمدي، **مرجع سابق**، ص ص .77- 81.

عام 2017، والذي أكد على إن الأمن الأثيوبي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي السوداني، وبهذا الموقف السوداني الأكثر قربا إلى الجانب الأثيوبي سوف يخلف أثرا على الأمن القومي المصري والملف المائي، حيث أن ملف سد النهضة بدل من أن يكون دافعا لتوطيد العلاقات بين مصر والسودان في ظل المخاطر التي تنجم عن بناءه باعتبارهما دولتي مصب، إلا أن الأمور توترت بين البلدين وظهرت الخلافات إلى العلن وهذا ما يزيد من قوة الطرف الأثيوبي، وفقدان مصر إلى شريك يدافع على أمنها المائي، وعن المخاطر التي قد يحدثها السد، كما أنه ليس من مصلحة مصر أن يكون لأثيوبيا دورا في مصر.[1]

- ✓ كما أنه من بين أهم التهديدات التي تواجه مصر انفصال جنوب السودان والذي له الأثر على قضية مياه النيل وانقسمت الآراء حول الآثار المحتملة لانفصاله جنوب السودان على الأمن المائي المصري، فهناك اتجاه يرى أن انفصال جنوب السودان سيكون تأثيره سلبي على الأمن المائي المصري وذلك إسنادا إلى:
  - تعتبر السودان بمثابة الدولة العاشرة في حوض النيل التي تشارك مصر في مياه النيل وفي ظل العلاقات الوثيقة بين جنوب السودان وكل من أثيوبيا ودول البحيرات العظمى فانها تميل في مواقفها وتوجهاتها إلى دول المنابع خاصة أثيوبيا.
  - ارتباط جنوب السودان بقوى خارجية والتي تتعارض سياستها مع مصر مثل الكيان الإسرائيلي التي تسعى إلى إنقاص حصة مصر من مياه النيل.

ولهذا يجب على مصر أن تقوم بتقدير أثر المتغيرات السياسة الجديدة في حوض النيل على أمنها المائي،وانفصال السودان سوف يؤثر سلبا على مصر ليس بمنع المياه عنها ولكن من

[1] صفاء محمد محمد،" الموقف السوداني من أزمة مياه النيل وتأثيره على الأمن القومي المصري" ، **دراسات الإفريقية وحوض النيل**، م.1،ع.1(مارس 2018)، ص ص. 124 -127.

مدخل الامتناع عن التعاون الذي يؤدي إلى خنق مصر مائيا، وإفقادها أي قدرة على زيادة حصتها المائية في حال الرفض السوداني لتنفيذ المشروعات لاستقطاب الفاقد من المياه في مناطق السدود جنوب السودان والتي قد تصل إلى 20 مليار متر مكعب سنويا.[1]

المطلب الثالث: القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في طبيعة تفاعلات الصراع على المياه في حوض النيل.

تعددت القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في التفاعلات المائية في منطقة حوض النيل، وهذا راجع إلى الأهمية الجيوسياسية للمنطقة والتي تتمتع بموارد مائية هائلة وكذا غناها بموارد طبيعية أخري الأمر الذي أدى بالقوى الدولية والإقليمية إلى التدافع من أجل النفوذ في المنطقة مثل الكيان الإسرائيلي؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ الصين؛ ايطاليا؛ تركيا؛قطر؛ بالإضافة إلى دول الخليج،[2] وكذا المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، وسعت هذه الدول إلى بناء علاقات وطيدة مع دول المنابع من أجل الضغط على الأمن القومي المصري، ومنها من يريد تحقيق مصالح اقتصادية له في المنطقة من خلال استغلال الصراع والتوتر بين دول المنابع ودول المصب، خاصة بين مصر وأثيوبيا، وذلك من أجل التضييق على مصر وإضعاف مكانتها في إفريقيا وقد اختارت هذه القوى الملف المائي باعتباره أهم ملف يمس بأمن مصر القومي وببقائها وقوتها ومن بين هذه القوى ما يلي:

1- الكيان الاسرائيلي:

ترجع أطماع الكيان الإسرائيلي في مياه النيل إلى تلك الفترة التي تقدم بها **تيودور هيرتزل (theodr hertzel)** مؤسس الصهيونية عام 1903 إلى الحكومة البريطانية للحصول على جزء من مياه النيل وتحويلها إلى صحراء النقب عبر سيناء،

[1] أيمن شبانة،" كيف تتعامل مصر مع المتغيرات السياسية في حوض النيل"، **السياسة الدولية**،م.48،ع.191،(جانفي 2013)، ص ص. 76-78.

[2] حمدي عبد الرحمان، "التكالب الخطر : التدخل الدولي في حوض النيل والأمن القومي المصري"، **السياسة الدولية**،م.48،ع.141 (جانفي 2013)، ص.80.

وهو ما أكد عليه **ديفيد بن جوريون (David benguron)** بقوله " أن اليهود يخوضون معركة مياه وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل، فإذا لم تنجح في هذه المعركة فإننا لن نبقى في فلسطين".[1] ومع اشتعال أزمة مصر مع دول حوض النيل واندلاع الخلافات حول الحصة المخصصة من مياه النيل لكل من مصر والسودان، ظهرت ملامح دور الكيان الإسرائيلي وراء تحريض دول منابع حوض النيل- أثيوبيا؛كينيا؛ أوغندا؛ رواندا -لانتهاك الاتفاقيات الدولية الخاصة بدول حوض النيل، وقد كشفت النقاب عن توسع المطامع الصهيونية داخل الحوض والتي تعتبر دولا إستراتيجية بالنسبة لها[2]، ويستخدم الكيان الإسرائيلي سياسة الاحتواء والالتفاف حول مصر، فمتى أرادت مصر أن تنظر إلى جيرانها من دول الحوض ستجد الكيان الإسرائيلي في محاصرتها وتتحرك في المنطقة بدعم أمريكي وتستخدم في تدخلها في حوض النيل مجموعة من الآليات منها:

أولا: استخدام مراكز البحث العلمية والتكنولوجية والشركات المتعددة الجنسيات خاصة الشركات التي تعمل في مجالات الطاقة الكهربائية والموارد المائية للبحث وتطوير تقنيات تكنولوجية وتوجيه إرشادات ونصائح لمساندة مشروعات دول المنابع.

ثانيا: استخدام علاقات بالقوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية وكذا علاقات مع البنك الدولي من أجل إدخال مفاهيم جديدة في توزيع مياه الأنهار وتنفيذ مشاريع في دول الحوض، تخدم الأهداف السياسية والاقتصادية لهذه الدول.

ثالثا: تقديم السلاح والمنح والتدريبات للجماعات المتمردة في حوض النيل وبناء علاقات معها، وإقامة علاقات مع القادة الأفارقة الجدد في دول حوض النيل والذين ينتمون إلى أقليات وجماعات متمردة في دولهم.[3] وقد أعلن الكيان الإسرائيلي عن

---

[1] صلاح سمير البنداوي، **مرجع سابق**، ص.59.

[2] أسامة عبد الرحمان، **المياه العربية وإسرائيل**،(مصر: دار هبة النيل للنشر والتوزيع، ط1 ،2012)، ص.93.

[3] نورا ماهر،" التطويق المائي: تأثيرات التحرك الإسرائيلي في حوض النيل"، **السياسة الدولية**،م.49،ع.196(أفريل 2014)، ص.23.

رغبتها في المشاركة في بناء السدود والمشاريع الزراعية في دول حوض النيل، بالإضافة إلى استغلالها لنهر النيل للإضرار بمصر، وضرب مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية، وحاول الكيان الإسرائيلي استخدام أثيوبيا كورقة ضغط على مصر من خلال دفعها إلى تغيير حصة مصر من مياه النيل وبناء السدود ومن أجل التحكم في حجم المياه التي تصل إليها ، كما تخطط إسرائيل إلى أخد المياه من أقرب الدول الإفريقية، مما يهدد مشروعات الري والزراعة على نهر النيل ودلتا مصر،[1] وقد قام الكيان الإسرائيلي بتقديم عروض فنية لأثيوبيا من أجل القيام بعملية بناء السدود على منابع نهر النيل وفي الأراضي الأثيوبية ولقد كان لها دور في بناء سد النهضة من خلال تمويليه وبعد توقيعها اتفاقية إدارة المياه والموارد الاقتصادية في إفريقيا مع منظمة " اليونيدو" في سنة 2012، والتي تقوم من خلالها بالقيام بتطوير الأمن الغذائي وخدمة المياه وكذا تحسين سبل التسويق الزراعي ظهر نمط من الفاعلين ذوي تأثير فيما يسمى "**بالمانحين الجدد**"(*)، وبموجب هذا الاتفاق تستطيع إسرائيل أن تفرض على منظمة اليونيدو باعتماد وتمويل مشروعات زراعية ومشروعات للمياه في دول حوض النيل، متجاهلة مبدأ الإخطار المسبق وهذا ما يؤثر على الأمن القومي المصري في حال إلغاء شرط الإخطار المسبق ،كما أن دورها في إطار هذه المنظمة يساهم في تهميش دور مصر في القارة الإفريقية[2]، كذلك لا يخفى الدور الذي لعتبة إسرائيل في انفصال جنوب السودان ومبادرتها بالاعتراف بها وإقامة علاقات دبلوماسية وعسكرية واقتصادية مهمة معها، وهذا من أجل جعلها ورقة ضغط على مصر وأمنها القومي من خلال مطالبة جنوب السودان التشدد في مواقفها التفاوضية مع مصر بحيث يتم تغيير بعض المشاريع المائية في جنوب السودان مما يزيد كميات المياه المتدفقة إلى مصر، مقابل تزويد الكيان الإسرائيلي

[1] أسامة عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص ص. 94-99.

(*) **المانحين الجدد:** هي الدول والمؤسسات المانحة التي لا تلتزم بمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات المالية الدولية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بتمويل المشروعات الاقتصادية.

[2] نورا ماهر، **مرجع سابق**، ص ص. 24 ،25.

بحصة من ماء النيل وذلك بالتنسيق مع دول حوض النيل التي تتميز بعلاقات جيدة وقومية معها كأثيوبيا وأوغندا.[1] بالإضافة إلى سعيها لتعطيل مشروع قناة قونجملي الذي كان من المقرر أن يقوم بربط النيل الأبيض ونهر الكونغو الذي كان سيؤدي إلى زيادة معتبرة في نهر النيل بحوالي 40 مليار متر مكعب وبالتالي زيادة حصة مصر، وقد قامت في سنة 2012 بعقد اتفاق مع جنوب السودان في مجال المياه وذلك من أجل استغلال مياه النيل بحيث يمكن هذا الاتفاق من التواجد الرسمي الإسرائيلي في جنوب السودان مما يشكل خطرا على حصة مصر من مياه النيل.[2] وعليه فان الكيان الإسرائيلي تسعى لبلوغ هدفين في منطقة حوض النيل أما محاصصة الدول مائيا أي الحصول على حصة مائية ثابثه من إيراد النهر السنوي، أو محاصرة مصر سياسيا أي تطويق السياسة المصرية في محيطها الإقليمي من خلال التغلغل السياسي، الاقتصادي والعسكري في دول الحوض، مما يعمل على شد أطراف مصر وتشتيتها سياسيا واستراتيجيا.

2-قطر وتركيا:

تؤكد أثيوبيا أن قطر وتركيا تدعمان بناء سد النهضة وذلك من خلال القيام بمشروع زراعي ضخم تقوم على تمويله الدولتين لزرع ما يقارب مليون و مئتي ألف فلدان في منطقة السد ،بالإضافة إلى تقديم دعم من أجل بناء السد يقدر ب 5مليارات دولار.[3]

3- بعض دول الخليج:

تقوم بعض دول الخليج كالسعودية، الإمارات والكويت بتدعيم وتمويل بناء سد النهضة والتي طرحت رؤوس أموال ضخمة للاستثمار الزراعي في أراضي التي تجاور السد، حيث مول رجل الأعمال السعودي محمد العامودي مشروع السد بحوالي

[1] أيمن شبانة، **مرجع سابق**، ص,76.

[2] نورا ماهر، **مرجع سابق**، ص ص. 26 ،27

[3] صلاح سمير البنداوي، **مرجع سابق**، ص.65.

88 مليون دولار، وهذا ما يشكل تحديا أمام السياسة المصرية[1] في كون أن دولة عربية تقف أمام مصلحتها القومية.

4- الولايات المتحدة الأمريكية:

تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دور بالغ الأهمية والخطورة في حوض النيل، حيث تسعى من خلاله إلى محاصرة وشد الأطراف السياسة السودانية والمصرية في المحيط الإقليمي لها، بما يخدم تثبيت النفود الأمريكي سياسيا واستراتيجيا في الإقليم، ومن ثم التمهيد لدور إسرائيلي فاعل من خلال إعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي بمنطقة حوض النيل، ففي خمسينيات القرن الماضي أكد جون فوستر دلاس(jhon) foster thalas على ضرورة الوجود الأمريكي في منطقة البحر الأحمر واريتريا، التي كانت تحت السيطرة الأثيوبية وفي عام 1952 استطاع دلاس، أن يوقع اتفاقا مع أثيوبيا حصل بمقتضاه على تسهيلات عسكرية وقاعد للاتصال وقد مهدت أمريكا للوجود الإسرائيلي في المنطقة انطلاقا من تلاقي المصالح الأمريكية والإسرائيلية والأثيوبية[2]، ولقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في أثيوبيا ورقة ضغط وأرضية خصبة لتحقيق أطماعها التوسعية وفق المحاور التالية:

أولا: مساندة دول منابع حوض النيل في رفض الاتفاقيات المبرمة بينها التي تؤكد حقوق مصر والسودان التاريخية من مياه النيل، بحجة أنها تعود إلى فترة الاحتلال وهي اتفاقيات غير مشروعة.

ثانيا: التوسع وبناء السدود على روافد النيل الأزرق، بقصد خفض كمية المياه التي تصل إلى مصر من أجل تضييق الخناق عليها وجعلها تعاني من العجز المائي.

---

[1] صلاح سمير البنداوي **المكان نفسه**، ص.65

[2] صفاء شاكر،"الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل دراسة في التدخلات الخارجية 1990-2010 "في:
https:// www.water dexpert.se alnile.(05/05/2018).

ثالثا: رفض إقامة تعاون أو تنسيق بين دول حوض النيل، وعدم السماح بإجراء أية رقابة هيدرولوجية على روافد النيل الأثيوبية وقد قام المكتب الأمريكي في أثيوبيا باستصلاح مساحات من الأراضي الأثيوبية، كما وضع دراسة موسعة ومفصلة للأراضي المراد استصلاحها على الحدود الأثيوبية السودانية[1]، ولقد تصاعدت التحركات الأمريكية خلال المرحلة الراهنة والتي تقوم على تضييق التواجد المصري في المحافل الإقليمية وإضعاف مواقفها وتأثيراتها خاصة في الاتحاد الإفريقي،ودفعها إلى توسيع خياراتها في التعامل مع تحديات المنطقة وفي مقدمتها علاقاتها مع أثيوبيا حول سد النهضة الذي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتدعيمه بالمشاركة مع أطراف أخرى وبالتالي بات تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة حوض النيل من خلال سياساتها وعلاقاتها مع دول الحوض خاصة إثيوبيا، معلوم الهدف وهو إضعاف مصر وعرقلة التعاون بينها وبين دول حوض النيل وتعتبر زيارة الرئيس باراك أوباما إلى أثيوبيا في 2015، تأكيدا واضحا على تغيير ميزان القوى لصالح أثيوبيا، كما أن هناك علاقة تنامي بين دور الولايات المتحدة الأمريكية في حوض النيل وبين تفعيل الصراع المائي في المنطقة[2] من اجل الإضرار بدول المصب خاصة مصر.

5- الصين:

شهدت السنوات الماضية تنامي تواجد الصين في دول النيل من خلال الاستثمار في المشاريع المائية، وكان لها دور في بناء وتنفيذ مشروعات توليد الطاقة خاصة في أثيوبيا على روافد نهر النيل[3]. ووقعت الصين عام 2010 مذكرة تفاهم مع الحكومة الأثيوبية لتمويل سد جيبي الثالث بالإضافة إلى تقديم تمويل للسودان

[1] وعد الله حسين ياسين الحمداني، **مرجع سابق**، ص.117.

[2] صلاح سمير البنداوي، **مرجع سابق**، ص.63.

[3] علي صبحي قنصوة، **مرجع سايق**، ص.21.

لبناء السدود مثل مساعدة السودان على بناء سد مروي، وتسعى الصين من تواجدها في منطقة حوض النيل إلى العمل ضمن علاقات ثنائية مع كل دول النيل.[1]

6- ايطاليا:

تعتبر ايطاليا كذلك من بين الدول التي لها دور في بناء وتنفيذ المشروعات المائية في حوض النيل،حيث قامت الشركة الايطالية salinicostruttori بعملية بناء السد وتمويله.[2]

7- البنك الدولي:

عمل البنك الدولي على إيجاد صيغ جديدة بشأن إدارة الموارد المائية الدولية وفق آليات محددة حيث وضع مفاهيم وبدائل لإدارة المياه كأسواق المياه؛ الإدارة المائية؛ تسعيرة المياه؛ وقد تبنت وجهات نظر بعض الأطراف التي لها مصالح في إعادة تقسيم حصص مياه النيل كإسرائيل، حيث تحول المياه إلى سلعة اقتصادية وهذا من شانه أن يهدد الحقوق المكتسبة والتاريخية لدول المصب، وقد طالبت دول المنابع بأن تقوم مصر بدفع حق المياه وبهذا فان فكرة تسعيرة المياه قد تؤثر على حقوق مصر التاريخية وبالتالي زيادة حدة الصراع بين مصر ودول المنبع[3]،و ما يزيد من حدة التأثير على امن مصر المائي هو الدعم الخارجي التسعيرة المياه وتشجيع دول المنابع على فرضها على مصر.

المبحث الثالث: الإستراتيجية المصرية لمواجهة أزمة المياه في حوض النيل

تواجه مصر تهديدات في منطقة حوض النيل تمس أمنها المائي والقومي وبغرض مواجهتها هذه التهديدات قامت مصر بوضع واقتراح إستراتيجية، تسعى على تنفيذها جميع

[1] حمدي عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص.80.

[2] علي صبحي قنصوة، **مرجع سابق**، ص.21

[3] صفاء شاكر، **مرجع سابق**.

أجهزة الدولة وشعبها لا سيما أن استهلاك كمية المياه تتم من قبل وجهات عديدة ولإغراض عديدة كالزراعة، الصناعة، الإسكان، الشرب والملاحة وتوليد الطاقة وغيرها. وهذا من خلال تنفيذها على مستويين المستوى الداخلي والذي يتم فيه ترشيد استخدام المياه والعادة معالجتها والمستوى الخارجي من خلال استخدامها للوسائل الدبلوماسية والتعاون مع دول حوض النيل.

المطب الأول: الإستراتيجية المصرية المقترحة على المستوى الداخلي

تقدر كمية المياه المستخدمة في مصر سنويا في المتوسط في حدود 84 مليار متر مكعب من المصادر المائية المتعددة، فهي توزع على قطاعات متعددة كالقطاع الزراعي والصناعي والاستخدام اليومي ومع ارتفاع عدد السكان وزيادة الطلب على المياه وكذلك تهديدات دول المنابع بإنقاص حصة مصر من مياه النيل وإقامة مشاريع مائية يتم من خلالها تحويل مجرى النيل خاصة أثيوبيا والذي يعبر سد النهضة أكبر تهديد للأمن المائي المصري، قامت مصر باقتراح مجموعة من الإجراءات من أجل إدارة وترشيد استهلاك المياه بعد معرفة الموارد التي تمتلكها واستخداماتها من المياه من أجل تنميتها ومواجهة احتياجاتها ومتطلباتها- كما يوضحه الجدول رقم 10-.

الجدول رقم (09): تنمية مصادر المياه واستخداماتها وموازنتها بالمليار متر مكعب في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2013-2014:

المورد	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط الفترة	الأهمية %
مياه النيل	55.5	55.5	55.5	55.5	55.5	55.5	79.9
وادي أروى والدلتا	6.50	6.30	7.50	6.70	6.70	6.74	9.22
مياه الصرف الزراعي	8.50	5.80	5.40	11.07	11.1	8.33	11.40
مياه الصرف	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.78

الصحي							
الأمطار والفيضانات	1.3	1.3	0.97	0.93	1.3	1.66	1.59
تحلية مياه البحر	0.06	0.10	0.10	0.06	0.10	0.08	0.11
مجموع الموارد المائية	73.16	70.30	70.52	75.56	76.00	73.11	100
استخدامات لأغراض الزراعية	60.50	60.90	62.10	62.00	62.35	61.57	82.74
الخسائر التبخرية من النيل والقنوات	2.10	2.10	2.50	2.40	2.50	2.63	3.10
الشرب والاستخدام المنزلي	8.50	9.55	9.70	9.90	9.95	9.32	12.75
الصناعة	1.35	1.20	1.20	1.20	1.20	1.23	1.65
الملاحة النهرية	0.10	-	-	-	-	0.02	0.03
إجمالي استخدامات المياه	72.55	73.80	75.50	72.50	76.00	74.66	100
الميزان المائي	0.61	3.45-	4.93	0.06			

المصدر :.nagwa M-elagroady and aother , op.cit, p . 105

وقد استخدمت مصر مجموعة من الآليات في إدارة مواردها وترشيد وتنمية استخداماتها ومن بين هذه الآليات ما يلي:

1-استعمال طرق جديد لري الأراضي الزراعية:

تستخدم مصر في الزراعة ما قدره 62 مليار متر مكعب من الموارد المائية الإجمالية، هذا ما جعل كميات المياه التي تستخدم في الزراعة كبيرة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى خاصة في ظل الوضع المائي الصعب لمصر، إذ يبلغ متوسط استخدام المياه في الفلدان حوالي 8000 متر مكعب لسنة في الأراضي القديمة بالوادي والدلتا، بينما تحتاج في الأراضي الصحراوية حوالي 18000 متر مكعب سنويا، وبهذا رأى خبراء الزراعة على أنه يجب تحويل نظام ري الأراضي في مصر من نظام الري بالغمر إلى نظام الري بالرش أو التقطير، "مع القيام بعملية تحويل القنوات والترع إلى أنابيب للحد من التبخر والتسرب واستنزاف المياه بسبب نمو ورد النيل على سطح الماء، ونمو الحشائش جانبي القنوات وكذا الترع والمجاري المائية الفرعية، ومن المقدر أن يوفر حوالي 20% من كمية المياه المستخدمة في الزراعة"[1]، بالإضافة إلى تطوير أجهزة الري واستحداثها بأجهزة جديدة، لتوفير اكبر قدر من المياه مع استخدام طريقة الري الليلي والابتعاد عن الري في الصباح لمنع تبخر المياه ، بالإضافة إلى استخدام الليزر في الري لتقليل إهدار المياه واستخدام أجهزة تسوية الأرض.[2]

2_ تقليل مساحات المحاصيل المستنفدة للمياه:

توجد محاصيل زراعية تستهلك كميات كبيرة من المياه ومن بينها الأرز؛ قصب السكر؛ الموز؛ وتعتبر هده المحاصيل المستنفد للجزء الأكبر من المياه المتوفرة في مصر، وهذا ما جعل للمحاصيل الأخرى الجزء الأصغر من المياه خاصة القمح والذي هو بمثابة الغداء الأساسي بالنسبة للمصريين، ويرجع سبب استهلاك المياه في محصول الأرز وقصب السكر إلى عدم مراعاة المزارعين إلى المساحات التي تقننها الدولة فالمساحات الزراعية التي قننتها تتراوح بين 8000 ألف مليون فلدان، بينما المساحة التي

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق**، ص ص .603، 604

[2] مصطفى إبراهيم، **مرجع سابق**، ص.27.

يستغلها الفلاحون لزراعة الأرز وحده تقدر 2.50الى 3 مليون فلدان.[1] ولهذا فعلى مصر أن تقوم بإجراءات الرقابة على زراعة الأراضي بالإضافة إلى زراعة الأصناف والسلالات التي تمتاز بقصر عمرها وقلة استخدامها للمياه وتشجع مراكز البحث من أجل استنباط سلالات قصير العمر وشحيحة الاستخدام للمياه كما أنها يمكن أن تتحمل المياه المالحة.[2]

3- ترشيد استخدام المياه في المنازل:

يشكل الاستخدام المنزلي أحد استخدامات الموارد المائية في مصر، حيث أن ترشيد الاستهلاك لا يقصد به الحرمان وإنما يقصد بها العمل على تربية النفس، ويعرف استخدام المياه في القطاع المنزلي زيادة مستمرة بسبب ارتفاع نسبة السكان، ولهذا فانه يجب على مصر أن تقوم بتقديم إرشادات وتوعية لدى مواطنيها للحفاظ على المياه من الهذر في نطاق المنازل.[3]

4- ترشيد الاستهلاك في الاستخدامات الصناعية

تحتاج الصناعة إلى المياه، ولهذا فقد توجهت مصر نحو ترشيد المياه المستخدمة في الصناعة، وذلك بتقليص سحب المياه من المصادر المختلفة، والعمل على إعادة تدوير المياه المعالجة سواء في الموقع أو محطات المعالجة المركزية واستخدامها في العمليات الصناعية[4]، هذا ما يقلل من استخدام شبكات المياه النقية.

5-إعادة استخدام مياه الصرف الصحي والزراعي:

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق**، ص ص. 604.

[2] مصطفى إبراهيم، **مرجع سابق**، ص.27.

[3] نعيم إبراهيم الظاهري، **الأمن المائي العربي**،(الأردن: أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 ،2013)، ص ص.212.

[4] **المرجع نفسه**، ص.239.

تعتبر موارد الصرف الصحي والزراعي من بين أهم الموارد التي يمكن أن تسد العجز المائي في مصر ومياه الصرف الزراعي والصحي تكون قابلة للاستخدام في الزراعة مرة أخرى بعد معالجتها من بعض الأملاح والعوالق، التي تحتويها حيث تقدر استخدامات مصر حوالي 9 مليارات متر مكعب منها كل سنة،[1] وتأمل مصر في زيادتها

6- تحلية مياه البحر:

تعتبر مصر من الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وبهذا فهي تستطيع أن تستغل مياهه في أنشطتها خاصة الزراعة والصناعة، فهو مصدر دائم للمياه وذلك من خلال عملية تحليتها لتوفير احتياجاتها، وفي مصر الآن عمليات ناجحة لتحلية مياه البحر، في كثير من القرى سواء في سيناء أو مرسي وتستخدم في بعض المواقع البترولية والصناعية، وبهذا فان تحلية المياه بالنسبة بالنسبة لمصر قد تقلل من عجزها المائي خصوصا إذا استخدمت الأساليب والأدوات المتطورة والتي تقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية عند القيام بالتحلية كاستخدام الطاقة الشمسية.[2]

المطلب الثاني: الإستراتيجية المصرية لمواجهة التحديات على المستوى الخارجي

تسعى مصر للمحافظة على مواردها المائية ومكانتها على المستوى الإقليمي في حوض النيل وكذا الدولي حيث رأت أنه يجب أن تكون لديها سياسة وطنية موحدة، تعتبر عن كافة فئاتها الشعبية والسياسة من أجل مجابهة التحديات التي تأتيها من إقليمها، والتي تعبر عن الموقف المصري الرافض لأي سياسات دول حوض النيل والتي تعرقل عملية حصولها على حصتها المائية من مياه النيل[3]، ومن أجل تحقيق ذلك اتخذت مصر مجموعة

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق**، ص.609.

[2] مصطفى إبراهيم، **مرجع سابق**، ص.28.

[3] زكي البحيري، **مرجع سابق**، ص.579.

من الآليات والاستراتيجيات التي تقوم على أساسها بمحاولة خلق إطار تعاوني وتحقيق تنمية بين دول حوض النيل وإيجاد حلول لجميع المشاكل المتعلقة بالجانب المائي بين دول الحوض ومصر ومن بين هذه الآليات نجد:

1- التحرك السياسي والدبلوماسي المصري:

اتخذت مصر في تعاملها مع مشكلة المياه في حوض النيل المبدأ التفاوضي، والتي تستند من خلاله إلى ثوابت ، تشتمل على الاتفاقيات الدولية الموقعة في حوض النيل والحقوق التاريخية المكتسبة، ومبدأ الإخطار المسبق، فهي تدعو دائما إلى توسيع أطر التعاون والتكامل بين دول حوض النيل، مع تعبيرها عن المخاوف التي تنجر عن الصراع وعدم التزام دول المنابع باتفاقيات والمبادئ التي تحكم تقاسم الأنهار الدولية المشتركة، حيث رأت أن تحركها يجب أن يكون حسب خطورة الموقف ومن خلال إستراتيجية تحدد من خلالها كيفية التحرك اتجاه أي خطر يهدد أمنها المائي والقومي، وذلك على النحو التالي:

أولا: الاعتماد على نمط التحرك بالتركيز على البعدين التنموي والسياسي معا، من أجل مواجهة أزمة المياه خاصة المتعلقة بأزمة سد النهضة ومطالب دول المنابع، حيث تحكمت في هذه التحركات سمتين في السياسة المصرية اتجاه دول حوض النيل وتكون أولى هذه السمات التحرك على المستوى الثنائي من خلال تفعيل علاقاتها مع كل دولة على حدا ، وهذا ما يؤدي إلى إدراك مصر لطبيعة التفاعلات في حوض النيل والذي ارتكزت سابقا على اعتمادها على التفاعل ضمن إطار جماعي، أما السمة الثانية فتكون من خلال إعادة بناء الثقة بين مصر ودول منطقة حوض النيل، عبر كشفها عن مواقفها على مشروعات السدود التي في دول المنبع، وهذا ما يفسر أن سياسات مصر لا تتعارض كلها مع مطالب دول المنابع، إذا لم تمس أمنها المائي.[1]

[1] أسامة محمد الحسيني، **مرجع سابق**، ص. 239.

ثانيا: دور الدبلوماسية الشعبية والمجتمع المدني في تفعيل العلاقات التنموية بين دول حوض النيل:

يعد تراجع التعاون المائي بين دول حوض النيل وحدوث جمود في مسارات التفاوض المصري و تأثير التدخلات الإقليمية والدولية المحيطة بملف المياه والتنمية في منطقة النيل، رأت مصر أنه يجب أن تكون هناك أدوات مجتمعة وشعبية، من أجل دفع مسار الثقة والتعاون بين مصر ودول حوض النيل خاصة على المستويين الرسمي والشعبي، وذلك بتفعيل أدوات التنمية المستدامة بمبادرات مجتمعية تكون بمثابة مدخل تنموي من خلال الربط بين قضايا الأمن المائي، الغذائي، الإنساني وهذا من أجل إضافة جديدة لأدوات السياسة الخارجية المصرية من خلال تفعيل دور المجتمع المدني في التعاون والتواصل مع دول حوض النيل.[1]

- ✓ **الدبلوماسية الشعبية:**

" زار وفد شعبي كبير في ماي 2011 أثيوبيا، والتي تعتبر من بين أهم المحطات التي توجه إليها الوفد الشعبي في دول حوض النيل، حيث ضم 48 شخصية عامة وسياسية... وذلك من أجل الحوار والتشاور حول مستقبل العلاقات المصرية مع دول منابع الحوض، ولدعوتها لوقف التوقيع على اتفاقية عنتبي، والسعي لوضع اتفاقية بديلة ترضى عنها جميع دول الحوض، ولدفع التعاون المستمر بين البلدان والشعوب المحيطة بنهر النيل"، حيث قام الوفد بالقيام بمجموعة من الحوارات مع منظمات شعبية ومؤسسات رسمية في أثيوبيا كما قام بزيارة الرئيس الأثيوبي"جير ماجور جيوس" والذي تحدث إلى أعضاء الوفد قائلا "إن دول حوض النيل تسعى منذ عشر سنوات للتواصل إلى اتفاق يستند إلى مبادئ الاستخدام العادل للمياه، لجميع الأطراف مع الالتزام بعدم التسبب في أية أضرار لدولة" كما أضاف أن أثيوبيا تسعى

[1] أيمن السيد عبد الوهاب، "دور المجتمع المدني المصري تجاه دول حوض النيل"،**السياسة الدولية** ،م.48،ع.191،(جانفي2013)، ص.84.

دوما إلى بناء علاقات قوية ومتينة مبنية على التعاون الاقتصادي والتنموي مع مصر،[1] وقد ساعد هذا الوفد على تحقيق بعض النتائج كإعلان أثيوبيا وأوغندا عن تأجيل التصديق على اتفاقية عنتبي حتى انتهاء المرحلة الانتقالية التي تمر بها مصر، وقد ساعد كذلك هذا التحرك الشعبي في تغليب الخطاب التعاوني، وقيام رئيس الوزراء الأثيوبي ميليس زيناوي بزيارة مصر، ردا على زيارة الوفد.[2]

- ✓ **المجتمع المدني:**

ساعدت منظمات المجتمع المدني على إعطاء طرح بديل يقوم على قضية التنمية المستدامة كمثل لتعاون مع دول حوض النيل، وقد تجسد دور المجتمع المدني والمنظمات الأهلية التنموية من خلال زيارة قامت بها العديد من المنظمات غير الحكومية، مثل صناع الحياة ، نقابة الأطباء إلى أربع دول من حوض النيل – أثيوبيا - جنوب السودان - رواندا - أوغندا خلال الفترة 16 أكتوبر 2012، وقد أظهرت هذه المبادرة الجديدة عددا من المزايا مقارنة بالتحرك الشعبي سابقا حيث كان له تنسيق كبير مع وزارة الخارجية المصرية بالإضافة إلى تنوع الشخصيات والخبرات التي لها خبرة في مجال التنمية المستدامة، وهذا ما ساعد على انتهاج البعد التنموي كأداة تكاملية تضاف إلى الأدوات التي تستخدمها مصر في التوجه اتجاه دول حوض النيل، وقد طرحت أجندة للتعاون خاصة فيما يتعلق بالتعليم ؛الرعاية الصحية؛ زيادة الوعي المجتمعي والتواصل بين شباب دول حوض النيل، ويمثل هذا النهج في التنمية إضافة أساسية في التعاون بين مصر ودول حوض النيل.[3]

- ✓ **الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية في حوض النيل:**

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق**، ص ص.442 ، 443.

[2] أيمن السيد عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص.86.

[3] **المكان نفسه.**

أنشأت هذه الوكالة بقرار رئاسة مجلس الوزراء 995 لعام 2013 حيث حملت معها مدخل جديد وملائم من أجل التعبير عن آليات تنمية يتكامل من خلالها الدبلوماسية مع التنمية ،والجهود المصرية الحكومية وغير الحكومية لتواصل مع شعوب دول الحوض ، وذلك من خلال توظيف آلياتها بإنشاء مكاتب لها في كل دول حوض النيل وإنشاء صندوق من اجل تمويل الوكالة وينتظر من الوكالة مايلي:

- أن تحمل رسالة جديدة وعميقة وأدوات مجتمعية وشعبية مصرية، من أجل تعزيز الثقة على المستويين الرسمي وغير الرسمي.
- تشكل أداة لربط بين التنمية و الدبلوماسية في إطار أخلاقي وقيمي مهما من شأنه أن يدعم ويوفر، توازنا للتحركات السياسية المصرية لمواجهة تهديدات وتحريات الأمن المائي.
- يمكن أن تمثل الوكالة نمطا وأداة غير تقليدية تستخدمها السياسة الخارجية المصرية.
- أن توظف الوكالة إمكانيات المجتمع المدني وارتباطها مع القطاع الخاص المصري لدعم سبل، بناء جماعات ضغط مرتبطة بالمصالح أو الرأي المصرية.[1]

2- تنشيط العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا ودول حوض النيل:

تسعى مصر إلى زيادة التعاون بين دول حوض النيل باعتباره ضرورة حتمية من أجل تحقيق المصلحة المشتركة، و ذلك من خلال التخطيط للمشروعات تنمية مائية و

[1] أيمن السيد عبد الوهاب،" نحو اقتراب جديد لإدارة الأمن المائي المصري"، **السياسة الدولية**، م.48، ع. 197 (جويلية 2014)، ص.95.

زراعية و صناعية تقدم مصالح جميع دول الحوض، و يتجلى ذلك من خلال قيام مصر بتعظيم دور الشركات الخاصة و رجال الأعمال في إتاحة مشروعات في دول الحوض من أجل تحقيق التقدم و توفير فرص العمل لسكان دول الحوض، كما ينبغي على مصر أن تقوم بزيادة علاقاتها التجارية خاصة مع إثيوبيا من خلال إنشاء طريق للتجارة الإثيوبية يخترق مصر والسودان ليصل إلى البحر المتوسط من أجل تصدير المنتجات الإثيوبية، وكذلك في حالة وجود توافق بين مصر وإثيوبيا في سد النهضة فينبغي أن تساهم مصر في السد ومشروعات إثيوبية أخرى المنتظر إقامتها، طالما أنها لا تؤثر على تدفق المياه المتجهة نحو مصر، بدلا من فتح المجال لقوى إقليمية وخارجية لتساهم في تمويل مشاريع حوض النيل.[1]

3- الوساطة و التحكيم و اللجوء إلى الهيئات الدولية:

يعتبر بناء السد بالمقاييس الموضوعة خطر يهدد مصر و كذلك باعتبار بناءه وفق المقاييس التي وضعتها إثيوبيا مخالف للقانون الدولي، حيث دعت مصر إثيوبيا إلى وقف بناء السد حتى صدور قرار اللجنة الثلاثية الدولية الأولى (2012/2013) ونتائج تقرير اللجنة الثلاثية الثانية (2014/2015) و التي تؤكد على ضرورة إعادة النظر في هندسة السدود و دراسة أثاره و يبقى لدى مصر إذا فشلت الوسائل السياسية و الدبلوماسية لحل مشكلة سد النهضة تقوم بحملة إعلامية واسعة داخل مصر و خارجها واتحاد الخطوات التالية :

أولا: استخدام أسلوب المساعي الحميدة و ذلك بدخول دولة أو دول صديقة بطريقة ودية من أجل تحقيق توافق و حل مشكلة السد.

ثانيا :إذا فشلت المساعي الحميدة يتم اللجوء إلى وساطة أكبر كالمنظمات الإقليمية والدولية كلجوء مصر للإتحاد الإفريقي والذي يقوم باقتراح حل مناسب و في حالة فشل هذه المساعي

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق**، ص ص.580، 581.

تتجه مصر إلى محكمة العدل الدولية لعرض قضية النهضة عليها أو أي قضية تخص شؤون مياه النيل حيث يعطي لها الحق في حل الصراع أو الجدل متى زادت الدولتين عرض قضية سد النهضة أو مشكلة مياه أخرى على المحكمة .[1]

[1] **المرجع نفسه**،ص ص.591-597.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يتضح لنا أن مصر تسعى للحفاظ على حصتها من مياه النيل أو زيادتها على الرغم من التحديات التي تواجهها سواء كانت متعلقة بنقص الموارد نتيجة للزيادة السكانية أو الظروف المناخية أو التحديات دول المنابع التي تسعى من خلال سياساتها إلى إلغاء حصة مصر أو تقليلها مدفوعة بدعم خارجي رأى في دول المنابع المسرح المناسب للتأثير على الأمن القومي المصري، خاصة القوى الإقليمية كإسرائيل والدولية كالولايات المتحدة الأمريكية ومن أجل مواجهة هذه التحديات عملت مصر من أجل تنفيذ استراتيجيها على المستوى الداخلي من خلال ترشيد استهلاك واستغلال الفاقد من المياه وخارجيا من خلال استخدامها لوسائل دبلوماسية ودور القوى الداخلية والمجتمع المدني في رسم علاقات التعاون بين دول حوض النيل، كما قامت باستخدام آليات أخرى كالوساطة والتحكيم الدولي وهذا من أجل الحفاظ على حصتها وإمكانية زيادتها مما يحقق لها أمنها المائي والقومي.

الخاتمة

بعد دراسة وتحليل الصراع حول المياه في منطقة حوض النيل وتأثيره على الأمن القومي المصري، توصلنا إلى مجموعة من النتائج سنحاول عرضها في النقاط التالية:

- يعتبر الصراع حول المياه احتكاك ناجم عن الاختلاف بشأن استخدام المياه في الأحواض المائية المشتركة ويكون عادة بين دول المنبع ودول المصب.
- يعد نهر النيل من بين أهم المصادر المائية في إفريقيا وتتشارك في هذا النهر إحدى عشرة دولة افريقية من بينها مصر التي تعتبر من دول المصب والتي تعتمد على مياه النيل بنسبة 95%، حيث نظمت العلاقة بين دول حوض النيل مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات يرجح أغلبها إلى وقت سيطرة بريطانيا على مصر وسائر دول حوض النيل.
- وقعت مصر مع السودان اتفاقية للانتفاع الكامل بمياه النيل واقتسام حصصهما سنة 1959 بناءا على اتفاقية 1929 دون إدماج دول المنابع في الاتفاق خاصة أثيوبيا التي تساهم بـ 85% من مياه النيل والتي تنبع من أراضيها وغالبا ما عبرت دول المنابع عن رفضها لهذا الواقع وطالبت بحقها في استثمار مياه النيل لسد حاجاتها المتنامية خاصة الغذائية، وشكل هذا الواقع قضية خلاف وصراع بين دول المنبع والمصب، دارت حول ثلاث محاور أساسية الصراع حول مشروعية اتفاقيات المياه منذ فترة الاستعمار الموقعة بين دول حوض النيل خاصة اتفاقية 1959، الصراع حول لزومية شرط الإخطار المسبق عند تنفيذ المشروعات المائية في إقليم حوض النيل، خاصة مصر والسودان التي تطالب بتنفيذ هذا الشرط من قبل دول المنبع، الصراع حول تقاسم مياه النيل بين كل دول الحوض ومطالبة دول المنابع بذلك.
- على الرغم من حصول كافة دول الحوض على استقلالها السياسي خلال منتصف القرن العشرين، إلا أنها لم تستطع عقد اتفاقية نهائية بشأن تقاسم حصص المياه فيما بينها، لذا فان جوانب عديدة من الصراع على المياه بين دول حوض النيل بعضها موروث عن المرحلة الاستعمارية والبعض الأخر رافق استقلال الدول نتيجة اختلاف

الرؤى بين دول المنبع ودول المصب فالأولى تسعى لفرض هيمنتها وسيطرتها الكاملة على مجرى النهر باعتبارها في موقع قوة نظرا لأنها تغدي النيل، فيما تتمسك الثانية-دول المصب- بمبدأ الاستخدام العادل والمعقول وعدم الإضرار بالحقوق التاريخية المكتسبة.

- تسعى دول منابع النيل إلى تغيير الاتفاقيات المبرمة من خلال بحثها عن اتفاقية إطارية جديدة تهدف من خلالها للاستفادة من مياه النيل وقد قامت بوضع اتفاقية عنتي ثم التوقيع عليها في 2010، إلا أن مصر والسودان رفضت التوقيع عليها نتيجة مساسها بحقوقهم المكتسبة، وقد عبرت دول المنابع على أنه يجب على مصر والسودان مراعاة حقها في استغلال مياه النيل.
- تشكل السياسات المائية لدول حوض النيل التي تكون المنابع العليا لنهر النيل تهديدات مباشرة للأمن القومي المصري من خلال سعيها إلى التأثير في كميات المياه التي تصل إلى مصر، والذي يشكل نهر النيل عماد الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها، وعليه فان النقص السنوي من الوارد المائي لحوض النهر مقابل الحاجة المتزايدة من قبل مصر سوف يعرضها لمخاطر نقص المياه.
- تقف وراء الصراع في حوض النيل مجموعة من القوى الإقليمية-كالكيان الإسرائيلي- والدولية-الولايات المتحدة الأمريكية- والتي تسعى إلى تفعيل الصراع بطريقة غير مباشرة وعرقلة عملية التعاون في المنطقة من خلال رسم وتوجيه السياسات المائية لدول حوض النيل كمساندة المشاريع المائية والتي تدخل ضمن استراتيجياتها للسيطرة على المنطقة ،وذلك بمنع وصول المياه إلى مصر والسودان والضغط عليهما خاصة مصر الذي يهدف الكيان الإسرائيلي إلى تضييق الخناق عليها من أجل إضعافها وتقليل دورها في حوض النيل والقارة الإفريقية كما يسعى الكيان الإسرائيلي إلى نقل مياه النيل إليها واستغلالها وذلك من أجل التأثير على حصة مصر وإنقاصها.

- تعتبر منطقة حوض النيل ذات أهمية محورية للأمن القومي المصري خصوصا أنها تعتمد اعتمادا كليا على موارد نهر النيل في أنشطتها المختلفة ،ولهذا تطالب مصر بالحفاظ على حقوقها المكتسبة من مياه النيل من خلال مطالبتها باحترام دول المنابع للاتفاقيات الدولية التي أبرمت في حوض النيل وتستند من خلال مطالبها هذه إلى أحكام القانون الدولي المتعلقة باحترام سريان الاتفاقيات الدولية.
- تعتبر أثيوبيا من بين دول حوض النيل الأكثر تهديدا للأمن القومي المصري وذلك لإصرارها على استغلال روافد النيل دون الأخذ بعين الاعتبار حصص دول المصب من خلال إنشائها للسدود ،ويعتبر سد النهضة من بين أكبر التهديدات التي تواجه الأمن القومي المصري، حيث أن بناءه وفق المقاييس الأثيوبية سيؤدي إلى أثار خطيرة على مصر والسودان والتي لا تنحصر فقط في نقص حصتها وإنما تمتد إلى أثار بيئية في حالة انهيار السد.
- في ظل تفاقم أزمة المياه في حوض النيل وتصاعد مطالب دول المنابع حول حصة مصر والسودان وبسبب نقص الموارد بفعل الزيادة السكانية وتأثير الظروف المناخية والتي أصبحت أحد العوامل التي تأثر على أمن مصر القومي، سعت مصر إلى وضع وتنفيذ إستراتيجيتها على المستوى الداخلي والخارجي فعلى المستوى الداخلي: تقوم مصر بترشيد الاستهلاك وإعادة استغلال الفاقد من المياه من أجل التحكم وإدارة مواردها المائية، وعلى المستوى الخارجي خاصة المستوى الإقليمي تسعى مصر إلى تفعيل دورها في حوض النيل من خلال وضع آليات تهدف من ورائها إلى خلق إطار تعاوني بين دول حوض النيل وإيجاد الحلول للمشاكل المائية من خلال تفعيل دور الدبلوماسية والتنمية ودور القوى الداخلية في عملية التنمية وزيادة التعاون بين دول حوض النيل والتخطيط من أجل إنشاء مشاريع مائية وتنموية مشتركة بين جميع دول حوض النيل.
- من أجل تجنب الصراع حول المياه وتحقيق مصر لأمنها القومي يجب العمل على إيجاد اتفاق جماعي من أجل خلق إطار قانوني ينظم استخدام المياه في حوض

النيل من قبل جميع دول الحوض تماشيا مع أحكام القانون الدولي في استخدام الأنهار المشتركة وجعل نظام نهر النيل تحت سلطة إقليمية متكافئة لتحقيق الانتفاع الأمثل من المياه على أساس المصالح المتبادلة يتم فيها إدارة المياه ودراسة احتياجات كل دولة سواء من دول المنبع أو المصب، كما يتم إنشاء جامعة أو معهد متخصص بالموارد المائية من أجل إجراء البحوث والدراسات المشتركة بين دول حوض النيل بهدف جمع المعلومات حول الموارد المائية والتشاور قبل القيام بأي مشروع مائي بدلا من تكليف شركات أو هيئات أجنبية بالقيام بالدراسات، كما يجب على مصر إعطاء موضوع تنمية الموارد المائية والمحافظة عليها الأولوية القصوى عند وضع إستراتيجيتها الأمنية، وذلك بوضع تخطيط قومي يستلزم تحليلا مفصلا لأوضاع توزيع الموارد المائية ومناطق الاستهلاك من أجل تحقيق الأمن المائي عن طريق ترشيد الاستهلاك واستغلال الفاقد من المياه.

المصادرو المراجـــع

أولا- باللغة العربية:

1- القرآن الكريم:

1- سورة قريش ،الآية -4.

2- سورة إبراهيم، الآية 35.

2- الموسوعات والقواميس:

1- ابن منظور. **لسان العرب**. بيروت: دار صادر للنشر، 1965.

2- الكيلاني، عبد الوهاب. **الموسوعة السياسية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

3- غريفيتش، مارتن و أوكلاهان، تيري. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2002.

4- **قاموس المنجم في اللغة والإعلام**.بيروت: دار المشرق للنشر والتوزيع. ط 41، 2005.

3- الكتب:

1- الأقداحي، هشام حمود. **تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي-سياسي**. مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

2- البدانة، دياب موسى.**الأمن الوطني في عصر العولمة**. السعودية جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط.1، 2011.

3- البحيري، زكي. **مصر ومشكلة سد النهضة**. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2017.

4- البشيري السيد. **المياه وأثرها على الأمن القومي العربي**. السعودية جامعة الملك سعود، 1998.

5- الهيتمي، صبري فارس .**الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،ط1، 2000.

6- الحمداني، وعد الله حسين ياسين.**نهر النيل وتأثيره على الأمن القومي العربي.** مصر: المكتب الجامعي الحديث،ط1، 2014.

7- الحسيني، أسامة محمد**. نهر النيل وملف سد النهضة.** مصر: شركة.أسكرين لاين للنشر والتوزيع، 2015.

8- التميمي، عبد المالك خلف. **المياه العربية التحدي واستجابة.** لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008.

9- الكافي إسماعيل عبد الفتاح**. إدارة الصراع والأزمات الدولية.** بدون بلد النشر، بدون سنة النشر.

10-العنتبي، خالد .**الصراع بعد الحرب الباردة**.دمشق: دار كيوان للنشر والتوزيع،ط.1، 2009.

11- النداوي ،مهند .**إسرائيل في حوض النيل: دراسة في الإستراتيجية الإسرائيلية**.مصر: العربي للنشر والتوزيع،ط1، 2013.

12- إسماعيل، محمد الصادق. **المياه العربية وحروب المستقبل.** مصر: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

13- الشهراني، سعد بن علي. **عمليات الأزمات الأمنية.** الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1، 2005.

14- الشحقاء، فهد بن محمد. **الأمن الوطني تصور شامل.** السعودية: جامعة نايف للدراسات الأمنية، 2004.

15-الظاهر،نعيم ابراهيم. **الامن المائي العربي.** الاردن: امواج للطباعة والنشروالتوزيع، ط1 ،2013.

16- بيليس،جون وسميت، ستيف.**عولمة السياسة العالمية**.دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.

17- بن العجمي بن عيسى، محسن. **الأمن والتنمية**. السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011.

18- دان، تيم وآخرون. **نظرية العلاقات الدولية التخصص والتنوع**. ترجمة ديما حضرا، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ط1، 2016.

19- ديدوح، عبد الرحمان. **الأمن المائي**. ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي، ط1، 2017.

20- حضور،أديب .**الإعلام والأزمات.** السعودية: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية والعربية، ط1، 1999.

21- لونس، استفاني. **العلاقات الدولية دراسة في المفاهيم الأساسية والمدارس الكبرى**. الجزائر: دار المواهب للنشر والتوزيع، 2015.

22- مصباح، عامر. **نظريات التحليل الإستراتيجية والأمن للعلاقات الدولية**. مصر: دار الكتاب الحديث، 2011.

23- مراد علي، عباس. **الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية**.الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2017.

24-مخيمر،سامر وخالد،حجازي.**أزمة المياه في المنطقة العربية**.الكويت:عالم المعرفة، 1996.

25- نادر، نور الدين محمد.**موارد دول حوض النيل المائية والأرضية** .قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2011.

26- سليمان عيسى، إبراهيم .**أزمة المياه في العالم العربي**. مصر: دار الكتاب الحديث، 2003.

27- سلامة رمزي. **مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية.** مصر: منشأة المعارف، 2011.

28- عبد الحي، وليد .**فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني.** بهلول نسيم محورا، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015.

29– عبد المجيد إبراهيم،مروان.**أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية** .الأردن:مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2000.

30- عبد العظيم محمد الصالح، مي. **جغرافية حوض النيل.** مصر: جامعة الزعيم الأزهري، 2014.

31- عودة، جهاد.**النظام الدولي نظريات وإشكاليات.** مقر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005.

32-عوض صابر،فاطمة وعلي خفاجة ميرفت. **أسس ومبادئ البحث العلمي** مصر :مطبعة الإشعاع،2003.

33- عليان محمود، عليان، **المياه العربية من النيل إلى الفرات التحديات والأخطار المحيطة،** لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2014.

34- فالستن، ييتر. **مدخل إلى فهم الصراعات والحرب والسلام والنظام العالمي.** ترجمة السعيد، سعيد فيصل ودبور، محمود محمود، قطر: المركز العربي للدراسات السياسية، 2002.

35- فرج ،أنور محمد. **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ظل النظريات المعاصرة.** السلمانية: مركز كرستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

36- صافي، عدنان. **الجيوبوليتكا والجغرافيا السياسية من النشأة إلى الحداثة**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2010.

37- قوجيملي، **سيد أحمد. الدراسات الأمنية الجديدة مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن**.الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

38- رزق، محمد محي الدين. **إفريقيا وحوض النيل**. مصر: مطبعة عطايا باب الخلق، ط2، 1934.

39- رياض، محمد.**الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.

40- رسلان، أحمد فؤاد**. نظرية الصراع الدولي: دراسة في قصور الأسرة الدولية المعاصرة**. مصر: الهيئة المعرفية العامة للكتاب، 1987.

41- تاكره بي، نجدت صبري. **الإطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية**. بغداد: دار دجلة للنشر والتوزيع، بدون سنة النشر.

42- خير الله، خليل**. الصراع على المياه في الشرق الأوسط**. لبنان: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، ط1، 2016.

4-المجلات والدوريات:

1- أبو فرحة، السيد علي." مسألة نهر النيل مستنقع المياه وعجز السياسة وعتاب الإقصاء"، **قراءات افريقية**،ع.17 سبتمبر 2017.

2- البحيري، ولاء علي." الصراع الدولي بعد الحرب الباردة" **السياسة الدولية**، م.48،ع ،جانفي 2013.

3- البنداوي، صلاح سمير." مشكلة سد النهضة وإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الإفريقية"، **الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، م.1،ع. 1 مارس 2018.

4- الحربي، سليمان عبد الله ."مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسة**، ع.19، 2008.

5- النور، إبراهيم. "أثيوبيا أصل الأزمة ومفتاح الحل" ، **أفاق المستقبل**، ع.6، أوت 2010.

6- القوصي، ضياء الدين." دوافع أثيوبيا من بناء السدود على نهر النيل السياسة الدولية"، م.48، ع.197، جانفي 2013.

7- بدوي، منير محمود. "مفهوم الصراع دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع" **الدراسات المستقبلية**، ع.3، 1997.

8- زقاع عادل ."المعضلة الأمنية المجتمعية"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع.15، 2011.

9- حمدان، عدنان عباس، الجراد، خلف مطر. "الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي"، **مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، م.22، ع.2012.

10- حمدي، هشام:" التأثير البيئي لسدود النيل العملاقة"، **مجلة العلم**، ع.417، جويلية 2013.

11- حمدي، عماد." الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة التحديات" ، **السياسة الدولية**، م.1،ع.203، جانفي 2016.

12- طايع، محمد سالمان."العجز المائي: رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي العربي"، **السياسة الدولية**،م.48، ع.191.

13- ياكوب، أرسانو." أثيوبيا ومصر والسودان... اتفاق حول سد النهضة، يؤرخ لوحدة جديدة بين دول حوض النيل"، **أفاق المستقبل**، ع.27، سبتمبر 2015.

14- كرفاح، ليلى." الصراع على المياه: دراسة حالة التفاعل النزاعي بحوض النيل" **الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، م.1، ع.1، مارس2018.

15- ماهر، نورا." توازن الضعف واحتمالية محدودة في حوض النيل" ، **السياسة الدولية**، ع.197، جانفي 2013.

16- ماهر، نورا." التطويق المائي: تأثيرات التحرك الإسرائيلي في حوض النيل" ،**السياسة الدولية**، م.49، ع.196، أفريل 2014.

17- محمد محمد،صفاء. "الموقف السوداني من أزمة مياه النيل وتأثيره على الأمن القومي المصري"، **الدراسات الإفريقية وحوض النيل**،م.1، ع.1، مارس 2018.

18- محمود السيد، دلال." معضلة التحول واستعادة قوة الجغرافيا في الجمهورية المصرية الثالثة"، **السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية**، ع.197، جويلية 2014.

19- عبد الوهاب، أيمن السيد." القوة الناعمة، دور المجتمع المدني المصري اتجاه النيل" **السياسة الدولية**، م.48، ع.191،جانفي2013.

20- عبد الوهاب، أيمن السيد."شركات لا حروب: نحو اقراب جديد لإدارة الأمن المائي"،**السياسة الدولية**، م.49،ع.197،جانفي 2013.

21- عبد العال،محمد شوقي." الانتفاع غير العادل، مشروع سد النهضة في ضوء الوضع القانوني" ،**السياسة الدولية**، م.48،ع، 191، جانفي 2013.

22- عبد الرحمان، حمدي." التكالب الخطر: التدخل الدولي في حوض النيل والأمن القومي المصري"، **السياسة الدولية**، م.48، ع.191.جانفي 2013.

23- عوني، مالك. "مدخل تنموي لعلاقات مصر مع حوض النيل"، **السياسة الدولية**، م.48، ع.191، جانفي 2013.

24- عزت، عبد الواحد." تأصيل نظري: مقومات وسياسات الأمن القومي" ،**السياسة الدولية**، ع. 197، جويلية، 2014.

25- فليفل السيد." الأزمة المائية في حوض النيل المسيرة والمصير"، **قراءات افريقية**، ع .56، سبتمبر 2010.

26- رسلان، هاني." أبعاد تفاقم أزمة المياه في حوض النيل" ،**السياسة الدولية**، م.48،ع .191، جانفي 2013.

27- شبانة، أيمن." كيف تتعامل مصر مع المتغيرات السياسية في حوض النيل"، **السياسة الدولية** م. 48، ع. 191.جانفي 2013.

5- الرسائل الجامعية غير المنشورة :

1- الجرايعة، رحائي، سلامة. **الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط**، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط: كلية العلوم السياسية، 2012.

2- بهار، حسين. **الأبعاد الإقليمية والدولية للصراع اليوغسلافي**، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2016/2015.

3- بوسكين سليم**. التحولات البيئية الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري**، مذكرة غير منشورة. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

4- بن حصير، رفيق. **الأمازيغية والأمن الهوياتي في شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.

5- بن قاصير، موسى.**البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي،** مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007.

6- بركان، إكرام. **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية،** مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009

7- دير، أمينة. **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في افريقيا دراسة حالة القرن الإفريقي،** مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.

8- درغوم، أسماء. **البعد البيئي في الأمن الإنساني مقاربة معرفية،** مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009/2008.

9- زغدار، عبد الحق. **إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف جنوب المتوسط،** أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

10- حمزة، حسام. **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري،** مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.

11- حشاني، فاطمة. **النزاعات الدولية في فترة الحرب الباردة في ضوء الاتجاهات النظرية الحديثة،** مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008/2007.

12- لخميسي سبتي. **الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة،** مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2009.

13- معمري، جندلي. **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني بعد 11 سبتمبر**،مذكرة ماجستر غير منشورة. جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2008/2007.

14-قاسم، نادية. **ندوة برشلونة هاجس الأمن والاستقرار في البحر المتوسط**،مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2002/2011.

15- قوجيلي، سيد احمد. **الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية**، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011/2010.

6- الملتقيات:

1- حمشي، محمد. **أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل والمتوسط نحو نزع الطابع الأمني من انهيار الدولة**، يوم دراسي بعنوان: دور الجزائر كلاعب في منطقة الساحل والمتوسط. جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

2- شحماط، مراد. **الأمن الإقليمي في ظل التهديدات الجديدة** ورقة بحثية قدمت في الملتقى الأول حول التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا بين فرض الاحتواء ومخاطر الانتشار. جامعة 20 أوت 1955: كلية الحقوق والعلوم السياسية، سكيكدة، 2016.

7- المحاضرات:

1- بولمكاحل، إبراهيم. محاضرة بعنوان: **الإطار المفاهيمي لدراسة النزاعات الدولية**، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

8-تقارير:

1- مصر،المنظمة العربية لتنمية والإدارة **."الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول العربية، 2009.**

9- المواقع الالكترونية:

1- إبراهيم، مصطفى،"مصر وتحديات الاستراتجية سد نهضة نمودجا" في: **https:// www.eipss.org**

2- الزراية،. "سيتي الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي" في: https:// **www.cous.org./b/home/down.phparticule id : 5277**

3- العساوي، زياد. برنامج دراسة السلام الدولي في:

https:// www.politics.dz.com

4- الصامدي،زياد."حل النزاعات برنامج دراسة السلام الدولي" في:

https:// www.politics.dz.com

5- زكي عبد المعطي."الأمن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد" في :

https:// www.eipss.eg.org

7-حسين زكريا."الأمن القومي" في

https:// www.khayma.com/almou aress/tarafah annroumi:htm.

6- محمد موسى ريم" التعاون المائي بين دول حوض النيل بالتركيز على الدور المصري" في:

https:// www.poltics.dz.com.

7- سليمان، هاني."مصر وأزمة المياه في حوض النيل"، رؤي مصرية، ع.9، أكتوبر 2015 في: **www.acrsey.org : https//**

8- قنصوة ،علي صبحي."المطالب الأثيوبية في مياه النيل وأثرها على الامن الماءي المصري في: **http://scholar.cu.edu**

10- شاكر، صفاء."الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل دراسة في التدخلات الخارجية 1990-2010 في:**.https:// www.water sexpert.sezalnile**

11- غيث ، مي. أزمة سد النهضة والأمن المائي في :

https:// **www.aorsey.org**

12- **https://www.marefa.org**

13- **https:// www.sasapast.com**

ثانيا- باللغة الاجنبية:

A) Books

1- Barry buza and olewelfer. **regional and power of international security** .new York : Cambridge university press,2003.

B)Working paper

1-nagwa. M. el-agrody and others. "the water crisse with wile basin countries and its in pact on the water security of egypt " **.internationel journal of cham tech rechrch** ,v.9 ,n.05.

C)Internet

1-Bakenza zeidan. "water conflicits in the Nille River :impacts on egypt water resource managment and rood mark" .in :

https://www.resoarchgate.net/pullication/281320402 water.conflicts -in-the- nile- rever -pdf .

2-Daniel abede. "egypt ,Ethiopie and the Nile the economic of international water low (university of chicago law school,2014 in :

https://www.chicago,nlound.uchicago.eud/cgi/view,content.cgi. pdf.

فهرس الأشكال والجداول والخرائط

1-الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الأمن القومي ومستويات الأمن الأخرى.	41

2-الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	معدلات الهطول على دول ومنابع نهر النيل.	60
2	مساهمة الأنهار الرئيسية في مجرى نهر النيل.	68
3	مساهمة دول حوض النيل في مساحة حوض النيل.	69
4	دول حوض النيل: السكان ومستوى الدخل.	70
5	موارد نهر النيل في دول حوض النيل.	74
6	نسب استخدامات المياه في الأنشطة المختلفة لدول حوض النيل.	75
7	الأنهار في أثيوبيا.	76
8	الميزان المائي المصري لعام 1997-2017.	115
9	تنمية مصادر المياه واستخداماتها وموازنتها بالمليار متر مكعب في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2013-2014.	131

3-الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
1	حوض نهر النيل.	59
2	منابع نهر النيل ومجراه من المنبع إلى المصب.	62
3	دول حوض النيل.	69
4	موقع سد النهضة.	95
5	نهر النيل في مصر.	111

الفهرس

المحتوى	الصفحة
مقدمة.	أ- ر
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة.	**18**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للصراع.	**19**
المطلب الأول: مفهوم الصراع.	**19**
المطلب الثاني:علاقة الصراع بالمفاهيم المشابهة.	**22**
المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الصراع.	**26**
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن القومي.	**33**
المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي.	**33**
المطلب الثاني: أبعاد الأمن القومي.	**41**
المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأمن القومي.	**46**
الفصل الثاني: مشكلة المياه في حوض النيل: الصراع واحتمالات التسوية,	**57**
المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة حوض النيل.	**58**
المطلب الأول: الموقع الجغرافي والظروف المناخية.	**58**
المطلب الثاني: منابع ورافد حوض النيل.	**61**
المطلب الثالث: دول حوض النيل.	**68**
المبحث الثاني: واقع الصراع على المياه في حوض النيل.	**80**
المطلب الأول: الوضع المائي في حوض النيل.	**81**
المطلب الثاني: مجالات الصراع على المياه في حوض النيل**,**	**95**
المطلب الثالث: جهود تسوية الصراع على المياه بين دول حوض النيل**.**	**103**
الفصل الثالث: الأمن القومي المصري في حوض النيل:التحديات واستراتجية المواجهة.	**109**
المبحث الأول: حوض النيل في سياسة مصر المائية**.**	**110**
المطلب الأول: أهمية حوض النيل بالنسبة لمصر.	**110**
المطلب الثاني: حصص وسياسات مصر في حوض النيل.	**112**

المبحث الثاني: تهديدات الأمن القومي المصري في منطقة حوض النيل.	**114**
المطلب الأول: نقص وإدارة الموارد المائية**,**	**114**
المطلب الثاني: سياسات ومطالب دول منابع النيل.	**118**
المطلب الثالث: القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في طبيعة تفاعلات الصراع على المياه في حوض النيل.	**124**
المبحث الثالث: الإستراتجية المصرية لمواجهة أزمة المياه في حوض النيل **.**	**130**
المطلب الأول: الإستراتجية المصرية على المستوى الداخلي.	**131**
المطلب الثاني: الإستراتجية المصرية على المستوى الخارجي.	**135**
الخاتمة.	**144**
قائمة المراجع والمصادر.	**149**
فهرس الجداول والخرائط والأشكال.	**163**
فهرس المحتويات.	**166**